

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

استخدام النماذج القياسية

لدراسة إحلال السياحة بدلاً عن النفط في الاقتصاد السوري

مشروع بحث مقترح لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد المعيدة:

آلاء أكرم بركة

إشراف:

د. تائر سلطان

مدرس في قسم الاقتصاد
بجامعة دمشق

د. قاسم النعيمي

أستاذ مساعد في قسم الإحصاء
بجامعة دمشق

دمشق ١٤٣٠ - ٢٠٠٩

الإهداء

إلى من قال ((فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم)) صلى الله وسلم على المعلم
الأول
سيد البشر محمد

إلى خير أمة أخرجت للناس

أمّتي الحبيبة

إلى وصية ربي .. رفيقة دربي .. نور حياتي

أمي الغالية

إلى من أرى في عينه قيمة نفسي .. حفظه ربي

أبي الغالي

إلى الشمسين اللذين أضاءتا حياتي وكن عوناً لي

كلاهما وفاته

إلى جميع إخوتي وأقاربتي ومن كان سنداً لي في إنجاز هذا البحث وإخراجه إلى النور

إلى كل مخلص من أبناء هذه الأمة المخنّارة وإلى كل عالم وطالب علم أهدى هذا العمل
مزوجاً بأسمى آيات الشكر والعرفان

شكر وتقدير

بادئاً ذي بدء، أحمّد الله العليّ العظيم وأشكّر على محض فضله وإنعامه، سبحانه هو ربنا الأكرم الذي علّم بالقلم وعلّم الإنسان ما لم يعلم.

كما أتوجه في ختام مرحلة بحثي هذا بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجازة وأخص بالذكر أساتذتي الدكتور قاسم النعيمي والدكتور ثائر سلطان لما بذلوه من جهد ووقت في متابعة وقراءة أوراق البحث وتصويب أفكاره ومناقشتي وتقدير النصيحة بصدر رحيب بما يفيد هذا البحث.

كما أخص بالشكر والتقدير الأساتذة المحكّمين الذين تفضلوا مشكورين بتدقيق البحث وتكبدوا عناء قراءته وإسداء ملاحظاتهم الهامة التي هي محل اعتبار.

كما أقدم بخير الشكر للدكتور عماد الدين المصنح والذي كان له حظ وافٍ في إنجاز الجانب العملي من هذا البحث.

كما أنه لا يمكن أن أنسى أن أشكر جميع زملائي الذين كان لشجيعهم ووقوفهم بخاني وملاحظاتهم الاثرة البالغ في إتمام هذا العمل.

آلا.

الملخص

آلاء، بركة، استخدام النماذج القياسية لدراسة إحلال السياحة بدلاً عن النفط في الاقتصاد السوري، أطروحة ماجستير مقدمة في جامعة دمشق، ٢٠٠٩.

عالجت هذه الأطروحة إمكانية الاعتماد على قطاع السياحة كبديل أساسي عن قطاع النفط في دعم الاقتصاد السوري ورفده باحتياجاته من القطع الأجنبي، في ضوء تراجع مؤشرات القطاع النفطي وتدني مساهمته في الاقتصاد. كما عالجت مشكلة غياب نموذج قياسي يُعتمد عليه في معرفة طبيعة تأثير كلا القطاعين (السياحي والنفطي) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتنبؤ بمؤشرات هذين القطاعين على المدى القصير. حيث تمّ تتبع تطور المتغيرات الخاصة بهما ودراستها وتحليلها وبناء النماذج القياسية لكلٍّ منها على حدة والتنبؤ بقيمها لمعرفة اتجاهات تطورها المستقبلي. كما تمّ تقدير معادلة نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتماد متغيرين أساسيين فيها هما الإيرادات السياحية والإيرادات النفطية.

تبين من نتائج الدراسة أن السياحة السورية تطورت بشكل كبير خلال الأعوام القليلة السابقة إلا أنها مازالت تعاني من بعض أوجه القصور، في حين تراجع دور النفط في الاقتصاد السوري بشكل ملحوظ. حيث بينت نتائج الدراسة القياسية أن هناك تأثير معنوي إيجابي للإيرادات السياحية في تكوين الناتج المحلي لسورية، في حين كان هذا التأثير معنوياً وسلبياً للإيرادات النفطية في تكوين هذا الناتج.

أوصت الأطروحة بضرورة تأمين كافة مستلزمات تنشيط السياحة وتقديمها كصناعة إستراتيجية في سورية وكمصدر هام لتأمين احتياجاتها المالية وخاصةً من القطع الأجنبي. كما أوصت بضرورة إنشاء مصافٍ نفطية جديدة بطاقات تكريرية كبيرة بهدف تكرير النفط السوري عوضاً عن تصديره خاماً لتأمين حاجات الاستهلاك المحلي وتخفيض فاتورة استيراد المشتقات النفطية، بالإضافة إلى استيراد النفط الخام من الدول العربية المجاورة وتكريره ومن ثمّ إعادة تصديره للاستفادة من القيمة المضافة المتولدة عن ذلك.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد السوري، الناتج المحلي الإجمالي، النماذج القياسية، السياحة، النفط، الإيرادات السياحية، الإيرادات النفطية، الطلب السياحي، العرض السياحي، الاحتياطي النفطي، الإنتاج النفطي.

Abstract:

Baraka, Alaa, An econometrics study: Tourism as alternative to oil in Syrian Economy, master thesis, Damascus University, 2009.

Supervisors: Dr. AL-NAIMI, Kasem and Dr. SULTAN, Thaer.

This thesis addresses the possibility of depending on tourist sector as a basic alternative to oil sector, to support the Syrian economy and providing it with the necessary foreign currencies in the light of the recession of oil sector and due to its low contribution to the economy. It also addresses the problem of the absence of an econometrics module, to depend upon to know the native of the influence for both sectors (tourism and oil) to formulate the gross domestic product and to predict the indicators of these sectors in the short term.

In the course of the study the parameters have been closely followed up, studied and analyzed econometrics modules have been set up for each one of them, and then module had been predicated in order to know the future development trends. However the function of gross domestic product growth has been estimated by using two main parameters: Tourist revenues and oil incomes.

As a result, the study showed that the Syrian tourism has been tremendously developed during the last few years, but it still suffering a lot of short comings. However oil role has noticeably retreated as the study results should that then is a positive.

Moral influence for the tourist revenues in formulating the Syrian gross domestic product was positive, but such an influence was negative and moral in terms of the oil revenues to formulate such product.

The thesis recommends securing all sorts of necessities to activate tourism and to present it as a strategic industry in Syria and as an important source to secure its financial needs especially foreign currency. In addition, it recommends setting up new oil refineries with high capacities in order to refine the Syrian oil instead of exporting it as a crude oil. So that local needs would be met and to reduce the bill of importing oil products. It recommends also importing crude oil from the neighboring Arab countries to be refined and then to be exported in order to make use of the value added resulting from such export.

Keywords:

Syrian economy, gross domestic product (GDP), econometrics modules, tourism, oil, tourism revenues, oil incomes, tourism demand, tourism supply, oil reserves, oil product.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	١
تمهيد.....	١
مشكلة البحث.....	١
أهمية البحث.....	٢
أهداف البحث.....	٣
منهجية البحث.....	٣
فرضيات البحث.....	٤
الدراسات السابقة.....	٥
الفصل الأول: واقع الاقتصاد السوري	١٠
- الصناعة.....	١٦
- الزراعة.....	٢١
- الخدمات.....	٢٥
الفصل الثاني: واقع السياحة في سورية.....	٢٩
المبحث الأول: مفهوم السياحة - أقسامها - أنواعها.....	٣٠
أولاً: مفهوم السياحة.....	٣٠
ثانياً: أقسام السياحة.....	٣٤
ثالثاً: أنواع السياحة.....	٣٤
المبحث الثاني: دور السياحة في الاقتصاد العالمي.....	٣٧
أولاً: أهمية السياحة عالمياً.....	٣٧

ثانياً: تطور السياحة عالمياً.....	٣٩
المبحث الثالث: دور السياحة في الاقتصاد السوري.....	٤٢
أولاً: أهمية السياحة في سورية.....	٤٢
ثانياً: تطور السياحة في سورية.....	٤٦
ثالثاً: التحديات والصعوبات التي تواجه السياحة السورية.....	٥٩
الفصل الثالث: واقع النفط في سورية.....	٦٢
المبحث الأول: دور النفط في الاقتصاد العالمي.....	٦٣
المبحث الثاني: دور النفط في الاقتصاد السوري.....	٦٨
أولاً: أهمية النفط في سورية.....	٦٨
ثانياً: تطور مساهمة النفط في سورية.....	٦٩
الفصل الرابع: بناء النماذج القياسية الخاصة بمتغيرات السياحة والنفط.....	٨٠
المبحث الأول: منهجية بناء النماذج الاقتصادية القياسية.....	٨١
المبحث الثاني: بناء النماذج القياسية الخاصة بمتغيرات السياحة.....	٨٧
أولاً: دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للسياحة السورية.....	٨٧
ثانياً: دراسة تطور حركة النشاط السياحي والنشاط الفندقي.....	١٠٠
ثالثاً: دراسة أثر نشاط السياحة على الإيرادات السياحية.....	١٢٦
المبحث الثالث: بناء النماذج القياسية الخاصة بالمتغيرات النفطية.....	١٢٩
المبحث الرابع: بناء النموذج القياسي الخاص بالنمو الاقتصادي.....	١٥٢
النتائج و المقترحات	١٥٨
أولاً: النتائج.....	١٥٩
ثانياً: المقترحات.....	١٦١
المراجع.....	١٦٣

المراجع باللغة العربية.....	١٦٣
المراجع باللغة الأجنبية	١٦٩

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
٢٣	جدول (١): الصادرات والواردات الزراعية السورية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦
٢٧	جدول (٢): أرصدة الأنشطة الخدمية في ميزان المدفوعات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧
٢٨	جدول (٣): التركيب الهيكلي للعاملين في القطاعات الخدمية لعام ٢٠٠٧
٤٠	جدول (٤): تطور حركة السياحة العالمية
٥٧	جدول (٥): تطور الاستثمارات السنوية الفعلية للقطاع العام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨
٦٩	جدول (٦): احتياطات النفط في سورية ١٩٨٦ - ٢٠٠٦
٧٥	جدول (٧): نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧
٨٧	جدول (٨): الخصائص الإحصائية للطلب السياحي ١٩٨٨ - ٢٠٠٨
٩٢	جدول (٩): الخصائص الإحصائية للنتائج المحلي لاقتصاد السياحة ١٩٨٨ - ٢٠٠٨
٩٥	جدول (١٠): الخصائص الإحصائية للإيرادات السياحية ١٩٨٨ - ٢٠٠٦
٩٨	جدول (١١): الخصائص الإحصائية للصادرات السياحية ١٩٨٨ - ٢٠٠٨
١٠٠	جدول (١٢): الخصائص الإحصائية لأعداد السياح ١٩٩٢ - ٢٠٠٨
١٠٤	جدول (١٣): الخصائص الإحصائية لأعداد نزلاء الفنادق ١٩٩٠ - ٢٠٠٧
١١٣	جدول (١٤): الخصائص الإحصائية لأعداد الليالي الفندقية ١٩٩٠ - ٢٠٠٧
١٢٩	جدول (١٥): الخصائص الإحصائية لإنتاج النفط ١٩٨٦ - ١٩٩٦
١٣١	جدول (١٦): الخصائص الإحصائية لإنتاج النفط ١٩٩٧ - ٢٠٠٦

١٣٣	جدول (١٧): الخصائص الإحصائية لاستهلاك النفط ١٩٨٦ - ٢٠٠٦
١٣٧	جدول (١٨): الخصائص الإحصائية لاحتياطي النفط ١٩٨٦ - ٢٠٠٦
١٣٩	جدول (١٩): الخصائص الإحصائية لحجم الصادرات النفطية ١٩٨٦ - ٢٠٠٦
١٤٥	جدول (٢٠): الخصائص الإحصائية للإيرادات النفطية ١٩٨٦ - ٢٠٠٦

فهرس الرسوم البيانية

الرسوم البيانية	الصفحة
الرسم (١): معدلات النمو الاقتصادي ١٩٩١ - ٢٠٠٧	١٢
الرسم (٢): تطور مؤشر الانفتاح على الخارج ١٩٩١ - ٢٠٠٦	١٣
الرسم (٣): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧	١٥
الرسم (٤): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧	١٨
الرسم (٥): تطور مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧	٢٦
الرسم (٦): تطور مساهمة الخدمات في ميزان المدفوعات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧	٢٦
الرسم (٧): تصنيف منظمة السياحة العالمية للمسافرين	٣٣
الرسم (٨): دوافع الزيارة لدى السياح	٣٥
الرسم (٩): تركيب الطلب العالمي على السياحة والسفر لعام ٢٠٠٨	٤١
الرسم (١٠): تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المطاعم ١٩٩٥ - ٢٠٠٨	٤٧
الرسم (١١): تطور مساهمة صناعة واقتصاد السياحة في الناتج المحلي ١٩٨٨ - ٢٠٠٨	٤٩
الرسم (١٢): نسب العاملين في اقتصاد السياحة إلى مجمل العمالة ١٩٨٨ - ٢٠٠٨	٥٠
الرسم (١٣): تطور رصيد الميزان السياحي في ميزان المدفوعات ١٩٨٨ - ٢٠٠٧	٥١
الرسم (١٤): تطور قيم الصادرات السياحية ١٩٨٨ - ٢٠٠٨	٥٢
الرسم (١٥): تطور الطلب السياحي في سورية ١٩٨٨ - ٢٠٠٨	٥٣
الرسم (١٦): التطور النسبي لأعداد الفنادق والأسرة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨	٥٥
الرسم (١٧): تطور إنتاج النفط في سورية ١٩٨٦ - ٢٠٠٦	٧٠
الرسم (١٨): تطور مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٢ - ٢٠٠٧	٧٣

٧٣	الرسم (١٩): تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط ١٩٩٢ - ٢٠٠٧
٧٤	الرسم (٢٠): نسب العاملين في قطاع النفط إلى مجمل العمالة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧
٧٦	الرسم (٢١): تطور رصيد الميزان النفطي في ميزان المدفوعات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧
٧٧	الرسم (٢٢): تطور قيم الصادرات النفطية ١٩٩٠ - ٢٠٠٧
٨٤	الرسم (٢٣): منهجية بناء النموذج الاقتصادي القياسي
٨٨	الرسم (٢٤): شكل انتشار بيانات الطلب السياحي ١٩٨٨ - ٢٠٠٨
٩٠	الرسم (٢٥): التمثيل البياني لتطور الطلب السياحي ١٩٨٨ - ٢٠٠٨
٩٤	الرسم (٢٦): التمثيل البياني لتطور الناتج المحلي لاقتصاد السياحة ١٩٨٨ - ٢٠٠٨
١٠٣	الرسم (٢٧): تطور عدد نزلاء الفنادق ١٩٩٠ - ٢٠٠٧
١٠٥	الرسم (٢٨): شكل انتشار بيانات أعداد نزلاء الفنادق ١٩٩٠ - ٢٠٠٧
١٠٧	الرسم (٢٩): شكل انتشار بيانات أعداد نزلاء الفنادق العرب ١٩٩٠ - ٢٠٠٧
١٠٧	الرسم (٣٠): شكل انتشار البيانات الممهدة لأعداد النزلاء العرب ١٩٩٠ - ٢٠٠٦
١٠٩	الرسم (٣١): التمثيل البياني لأعداد النزلاء العرب الممهدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦
١١٠	الرسم (٣٢): شكل انتشار أعداد نزلاء الفنادق الأجانب ١٩٩٠ - ٢٠٠٦
١١٠	الرسم (٣٣): شكل انتشار بيانات أعداد النزلاء الأجانب الممهدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦
١١٢	الرسم (٣٤): تطور أعداد الليالي الفندقية ١٩٩٠ - ٢٠٠٧
١١٤	الرسم (٣٥): التمثيل البياني لأعداد الليالي الفندقية ١٩٩٠ - ٢٠٠٧
١١٧	الرسم (٣٦): التمثيل البياني للعلاقة بين عدد الليالي الفندقية والسياح ١٩٩٢ - ٢٠٠٧
١٢٠	الرسم (٣٧): شكل الانتشار لبيانات أعداد الليالي الفندقية للأجانب وأعداد السياح الأجانب ١٩٩٢ - ٢٠٠٧
١٢٠	الرسم (٣٨): شكل الانتشار لبيانات أعداد الليالي الفندقية للأجانب وأعداد النزلاء الأجانب ١٩٩٠ - ٢٠٠٧
١٢٢	الرسم (٣٩): تطور أعداد السياح ونزلاء الفنادق ١٩٩٢ - ٢٠٠٧
١٢٤	الرسم (٤٠): التمثيل البياني للعلاقة بين أعداد السياح العرب وأعداد النزلاء العرب ١٩٩٢ - ٢٠٠٧
١٢٤	الرسم (٤١): التمثيل البياني للعلاقة بين أعداد السياح الأجانب وأعداد النزلاء الأجانب ١٩٩٢ - ٢٠٠٧
١٢٧	الرسم (٤٢): التمثيل البياني للعلاقة بين الإيرادات السياحية وأعداد السياح ١٩٩٢ - ٢٠٠٧

	٢٠٠٧
١٣١	الرسم (٤٣): التمثيل البياني لحجم إنتاج النفط ١٩٩٦ - ١٩٨٦
١٣٣	الرسم (٤٤): التمثيل البياني لحجم إنتاج النفط ١٩٩٧ - ٢٠٠٦
١٣٩	الرسم (٤٥): شكل انتشار بيانات حجم الصادرات النفطية ١٩٨٦ - ٢٠٠٦
١٤١	الرسم (٤٦): التمثيل البياني لتطور حجم الصادرات النفطية ١٩٨٦ - ٢٠٠٦
١٤٢	الرسم (٤٧): التمثيل البياني للبيانات الممهدة لحجم الصادرات النفطية
١٤٣	الرسم (٤٨): التمثيل البياني لحجم الصادرات النفطية ١٩٨٦ - ١٩٩٧
١٤٤	الرسم (٤٩): التمثيل البياني لحجم الصادرات النفطية ١٩٩٨ - ٢٠٠٦
١٤٦	الرسم (٥٠): التمثيل البياني لتطور الإيرادات النفطية ١٩٨٨ - ١٩٩٦
١٤٧	الرسم (٥١): التمثيل البياني للإيرادات النفطية ١٩٩٧ - ٢٠٠٦
١٥٠	الرسم (٥٢): التمثيل البياني للعلاقة بين استهلاك النفط وإنتاجه ١٩٨٦ - ٢٠٠٦
١٥١	الرسم (٥٣): التمثيل البياني للعلاقة بين تصدير النفط وإنتاجه ١٩٨٦ - ٢٠٠٦
١٦٠	الرسم (٥٤): مقارنة تطور الإيرادات السياحية والنفطية ١٩٩٠ - ٢٠٠٧

المقدمة

تمهيد

يعتمد الاقتصاد السوري في جزء كبير من تمويل عملياته التنموية على الإيرادات ذات المصدر النفطي؛ هذه الإيرادات التي تتصف بأنها غير مستقرة حيث تتبع لتقلبات أسعار السوق النفطية. كما تتصف بأنها ذات طبيعة خاصة مؤقتة لأنها تنتج من استهلاكنا لثروة طبيعية في طريقها نحو النضوب. إنّ هذه الخصائص لهذا النوع من الإيرادات والتي تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد السوري؛ تجعل من الصعب الاستمرار في الاعتماد على النفط في تمويل العمليات التنموية في سورية. بل هناك توقعات تشير إلى إمكانية تحول سورية إلى بلد مستورد صافٍ للنفط خلال الأعوام القليلة القادمة نظراً لمحدودية الاحتياطي النفطي السوري.

وبمقتضى الحكمة والعقلانية؛ لا بدّ من البحث عن موارد بديلة لدعم الاقتصاد السوري تتصف باستمرار حصيلتها وباستقرار نسبي في عوائدها. ومن خلال نظرة فاحصة تتصف بالشمولية للاقتصاد السوري يتبين لنا أنّ قطاع السياحة يلعب دوراً هاماً و يشغل حيزاً واسعاً في هذا الاقتصاد. كما أنّه من خلال استقراء المستقبل يمكن أن يتمّ اعتماد السياحة كمصدر أساسي لتأمين احتياجات سورية المالية ولاسيما احتياجاتها من القطع الأجنبي لأنّ سورية تتمتع بميزة تنافسية سياحياً بمقوماتها الثقافية والحضارية. كما أنّ القطاع السياحي فيها واحد من أهمّ القطاعات الاقتصادية فهو أسرعها نمواً ومن أكثرها أهمية حيث يحتل المرتبة الثانية بعد النفط في رفد الاقتصاد السوري بالقطع الأجنبي.

مشكلة البحث

- يعالج هذا البحث وبصورة أساسية إمكانية إيجاد بديل عن النفط كونه المورد الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية. ولذلك لا بدّ من تتبع ودراسة المتغيرات الإحصائية في قطاعي السياحة والنفط لدراسة إمكانية إحلال السياحة محل النفط كمصدر مدرّ للدخل وعامل أساسي في دعم الاقتصاد السوري. وتمّ اعتماد السياحة دون غيرها من القطاعات لأنّ سورية تتمتع بإرث حضاري كبير وثقافة عالية المستوى تشهد المعالم القائمة فيها على ذلك؛ فهي مهد الحضارات

ومعقل الأبجدية الأول وكلّ ذلك هيأها لتكون بلداً سياحياً متميزاً. كما أن متطلبات نجاح عملية الإحلال هذه غير معقّدة ولا تحتاج لاستثمارات ضخمة- كما هو الحال في تطوير القطاعات الأخرى كالصناعة التي لا تزال في مرحلتها الجنينية والزراعة التي مازالت أيادي التصحر تطالها لتزيد بذلك نسبة الأراضي غير الصالحة للزراعة وتخفض الإنتاجية الزراعية- فالاستثمارات في البنية التحتية العامة التي يتطلبها تطوير هذا القطاع لا تؤثر على التنمية السياحية فقط بل على التنمية العامة أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنّ سورية قطعت شوطاً هاماً في دعم صناعة السياحة إلا أنّها لا تزال ضعيفة، فالبنية التحتية غير كافية لترسيخ دعائم اقتصاد سياحي قوي. وهذا يستلزم رفد صناعة السياحة السورية باحتياجاتها بأسرع وقت ممكن لتحقيق المنفعة المثلى من هذا القطاع.

- كما تعالج هذه الدراسة مشكلة غياب نموذج قياسي يعتمد عليه في التنبؤ بحصيلة الإيرادات المستقبلية المحققة في كلا القطاعين (السياحة والنفط) خلال الأعوام المقبلة بما يساعد المخططين وواضعي السياسات في اتخاذ الإجراءات ورسم الخطط الكفيلة بتحقيق أعلى معدل ممكن للنمو الاقتصادي.

أهمية البحث

بما أنّ النفط في سورية في طريقه نحو النضوب؛ فهذا يوجب البحث عن بدائل أخرى متاحة في الاقتصاد تحلّ محلّ النفط في دعم وتمويل عملية التنمية. لاسيّما أن النفط يمول ما يقارب ٤٠% من موازنة الدولة ويغطي ٥٠% من المستوردات الكلية من خلال عوائد تصديره. وإذا كان دور النفط إيجابياً عبر الأعوام الماضية لأنّ مستويات إنتاجه فاقت مستويات استهلاكه المحلية؛ فإنّ هذا الدور قد شرع بالتلاشي ويهدّد بتحويل الفائض النفطي إلى عجز يتنامى في المستقبل. وفي هذه الدراسة سيتمّ البحث في السياحة كبديل من البدائل المطروحة في الاقتصاد السوري (زراعة- صناعة - خدمات بما فيها السياحة) وتمّ اختيار السياحة نظراً لما تتمتع به سورية من مكانة تاريخية وحضارية عريقة ومواقع أثرية غاية في الجمال وتنوّع حيوي ومناخي ممّا يوفر لها المقومات اللازمة للجمع بين مختلف أنواع السياحة. هذا بالإضافة إلى

ما يمكن أن توفره السياحة من موارد تدعم حصيلة الدولة من القطع الأجنبي دون أن يتطلب تطويرها تكاليف مرتفعة تفوق قدرات البلد وتعيق نموه وتطوره وتكون على حساب القطاعات الأخرى.

ومن هنا فإنّ البحث يكتسب أهميته من كونه يدرس كلا موضوعي السياحة والنفط في تأثيرهما المتبادل على الاقتصاد السوري بأسلوب قياسي إحصائي وليس وصفي فحسب. حيث سيتم دراسة المتغيرات السياحية والنفطية عبر سلسلة زمنية والتغيرات الحادثة في هذه المتغيرات دراسة تحليلية معمّقة وتوفيق نماذج قياسية لها.

أهداف البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهميته يمكن تلخيص أهداف البحث بالنقاط التالية:

١. إلقاء الضوء على واقع صناعة السياحة في سورية ومدى توافر مقوماتها وتطور مؤشراتها ومدى ملاءمتها للطلب السياحي.
٢. البحث في إمكانية إحلال السياحة مكان النفط كمورد أساسي في دعم الاقتصاد السوري من خلال بناء نموذج قياسي مدّعم بالأرقام الحقيقية والمؤشرات المعتمدة في كلا القطاعين.
٣. اقتراح بعض الحلول التي ترفع من مساهمة السياحة في الاقتصاد وتزيد مقومات القُدوم السياحي إلى سورية من تقديم إعلامي فعّال يؤدي دوره على أكمل وجه وتطوير المنتج السياحي وضمان جودته وتنويع الأنشطة السياحية.

منهجية البحث

سيتمّ في هذا البحث اعتماد المناهج البحثية التالية:

- ١ - **المنهج الوصفي**: سيكون هناك استعراض لواقع الاقتصاد السوري مع تسليط الضوء بشكل كبير على قطاعي النفط والسياحة في سورية والعوامل المحدّدة لدور ومساهمة كلّ منهما في الاقتصاد السوري.
- ٢ - **المنهج الاستقرائي** باستخدام أساليب **الاقتصاد القياسي**: حيث سيتمّ دراسة وتحليل المتغيرات الخاصة بقطاعي النفط والسياحة والتطورات التي طرأت على هذه

المتغيرات خلال فترة زمنية محددة لقياس مدى إمكانية إحلال السياحة كبديل عن النفط بالاعتماد على ما هو متوفر من بيانات في المجموعات الإحصائية لأعوام مختلفة وبتطبيق عدّة نماذج قياسية هي:

(١) نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدّد

(٢) نماذج الانحدار البسيط اللاخطي

وسيتّم ذلك باستخدام عدّة برامج حاسوبية مثل:

SPSS For Windows

StatistiXL

Microsoft Excel

Eviews 5

فرضيات البحث

من أهم الفروض التي يقوم عليها البحث ما يلي:

(١) لازال في إمكانية سورية الاستمرار في الاعتماد على النفط كركيزة أساسية في دعم

اقتصادها ومصدر أساسي للقطع الأجنبي.

(٢) للسياحة في سورية مستقبل واعد.

(٣) مساهمة الإيرادات السياحية في الاقتصاد السوري تسمح مستقبلاً بالاعتماد عليها

عوضاً عن الإيرادات النفطية في تمويل عمليات التنمية وتغطية نفقاتها، حيث أنّ

إيرادات السياحة تتزايد بمرور الزمن بتزايد أعداد السائحين.

الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدراسات المستخدمة في هذا البحث إلى قسمين:

أ - الدراسات السابقة التي عالجت موضوع النفط:

١. رسالة دكتوراة بعنوان (الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سورية)

أعدّها الباحث محمد شوقي محمد في جامعة دمشق عام ٢٠٠٦.

ركّزت هذه الدراسة على الدور الذي يتبوأه النفط في الساحة الاقتصادية العالمية. فتمّ في الفصل الأول فيها دراسة أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة في الاقتصاد العالمي بكافة قطاعاته مع تسليط الضوء على مستويات الطلب والعرض العالمي للنفط ومستويات أسعاره. في حين تمّ في الفصل الثاني مناقشة سياسات استثمار النفط في سورية ومدى جدواها الاقتصادية. أمّا الفصل الثالث فقد تطرق لأثر الصناعة النفطية على الاقتصاد السوري مبيناً مكانة قطاع الصناعة النفطية في هذا الاقتصاد ودوره في تمويل الموازنة العامة للدولة وأثر الميزان النفطي على التجارة الخارجية. وخلصت الدراسة إلى عدّة نتائج أهمّها أنّه على الرغم من الأرقام الضخمة للعائدات النفطية؛ فإنّ النفط لم يؤدي الدور المناط به في دعم وبناء اقتصاد وطني قوي بسبب عدم توظيف عوائده بالشكل الأمثل بالإضافة إلى الافتقار إلى استراتيجيات سليمة وفعّالة ترفع من مساهمة النفط في عملية التنمية الاقتصادية في سورية. ويجب الإشارة إلى أنّ الدراسة لم تتوصل إلى أرقام حقيقية عن مساهمة النفط في الموازنة العامة بسبب صعوبة الحصول على الأرقام الفعلية للفوائض الاقتصادية المتحققة في الشركات النفطية.

٢. رسالة ماجستير بعنوان (موقع النفط في التجارة الدولية مع الإشارة إلى حالة النفط

السوري) أعدّها الباحث قصي إبراهيم في جامعة دمشق عام ٢٠٠٨.

تضمنت هذه الأطروحة ثلاثة فصول، تمّ في الفصل الأول شرح نظريات التجارة الدولية ودور النفط في رسم سياساتها. وناقش الفصل الثاني التطورات في أسواق

النفط العالمية في كلا جانبي العرض والطلب العالمي. في حين أبرز الفصل الثالث واقع النفط السوري ودوره في التجارة الخارجية من خلال حساب الميزان التجاري النفطي. وخلص البحث إلى نتائج عديدة منها ما يلي:

- إن ما يحرك ارتفاع أسعار النفط اليوم لا يعتمد فقط على مقدار ما ترضه الدول المنتجة بل على عوامل أخرى تتحمل الدول المستهلكة مسؤوليتها وأهمها نمو الطلب المتزايد.
- تعكس البنية الهيكلية للصادرات والواردات السورية وجود قصور هيكلي وخلل بنيوي نتيجة تخلف القطاع الإنتاجي.
- للنفط دور كبير واستراتيجي في الاقتصاد السوري، حيث ساعد النفط سورية في تقوية مواقفها السياسية والاقتصادية الوطنية والإقليمية وتجاوز أزماتها المالية.
- يتزايد نمو الطلب على النفط في سورية باستمرار بمعدلات تفوق معدلي النمو الاقتصادي والسكاني.

٣. رسالة ماجستير بعنوان (تخطيط العمالة في قطاع النفط والغاز في سورية) أعدتها الباحثة رانيا معلا في جامعة دمشق عام ٢٠٠٧.

تناول الفصل الأول من هذه الدراسة الحديث عن قطاع النفط والغاز في سورية بشكل وصفي دون أي تحليل إحصائي لمؤشرات تطور هذا القطاع مع الإشارة إلى أنماط استثمار النفط والغاز في سورية. في حين عرض الفصل الثاني واقع العمالة في قطاع النفط والغاز وخصائص هذه العمالة وتخطيطها. وفي آخر فصل منها تمّ رسم الآفاق المستقبلية للعمالة في هذا القطاع. ووصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه على الرغم من الخطوات التي تمّ قطعها على طريق التطوير في مجال النفط والغاز؛ فإنه ما زال يعاني من مصاعب كثيرة وجسيمة منها سوء تخطيط العمالة وحدوث اختلالات كبيرة في بنيتها ممّا يحدّ من كفاءة التشغيل والإنتاج في هذا القطاع. وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة طبيعة الصناعة النفطية المعقّدة وضرورة ردها باحتياجاتها من العمالة المؤهلة والمتخصصة.

٤. رسالة ماجستير بعنوان (النفط والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية) أعدّها الباحث بشير الدّعاس في جامعة دمشق عام ١٩٩٢.

تناولت الدراسة المؤشرات الأساسية في التنمية الاقتصادية (الاستثمار المحلي - تركيب الناتج المحلي الإجمالي - الصادرات والواردات) ثمّ تمّ الانتقال للبحث في تطور قطاع النفط في سورية والجهود التنموية فيها والصعوبات التي تواجهها. وفي النهاية تمّ اقتراح إستراتيجية تنمية مركّبة تمزج بين إستراتيجية التنمية المتوازنة وغير المتوازنة بهدف الاستفادة القصوى من الطاقات الإنتاجية المتاحة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. كما تمّ توضيح آلية تطبيق هذه الإستراتيجية خلال ثلاثة مراحل يستمر فيها دعم وتطوير قطاع الزراعة نتيجة استثمار الفائض المتحصّل من تطبيق المرحلة الأولى منها.

ب - الدراسات السابقة التي عالجت موضوع السياحة:

١. رسالة دكتوراة بعنوان (صناعة السياحة في اليمن - دراسة تحليلية مقارنة مع سورية) أعدّها الباحث محمد حسن علي الخزّان في جامعة دمشق عام ٢٠٠٧.

تمّ في هذه الدراسة بحث الإطار النظري لصناعة السياحة مع دراسة تفصيلية لمقوّمات السياحة اليمنية وللمنتج السياحي اليمني واستعراض مؤشرات مساهمة السياحة في الاقتصاد اليمني، وفي الفصل الأخير منها تمّت دراسة صناعة السياحة في سورية.

خلّصت الدراسة إلى أنّ هناك أوجه تشابه واختلاف فيما بين سورية واليمن فيما يخصّ صناعة السياحة القائمة في كلّ منهما سواءً من حيث المقوّمات السياحية المتوفرة -المنتج السياحي- السوق السياحي أو من حيث العوائد الاقتصادية المتحقّقة في القطاع السياحي خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٥.

٢. رسالة ماجستير بعنوان (التكامل بين دور الدولة والقطاع الخاص في التنمية السياحية - مع دراسة حالة عن المنطقة الساحلية السورية) أعدتها الباحثة ميساء إسبر في جامعة دمشق عام ٢٠٠٩.

تمّ في هذا البحث توصيف المشكلة التي تحول دون ارتفاع صناعة السياحة السورية إلى المستوى المرجو لها بأنها ناتجة عن ضعف التكامل والتنسيق بين القطاع العام والخاص فنياً وإدارياً مما أدى لضياع الكثير من الموارد التنموية والجهود المبذولة.

كما عالج البحث السياحة بشقيها العرض والطلب كصناعة إستراتيجية هامة لاسيما اقتصادياً نظراً لكونها المصدر الثاني للقطاع الأجنبي بعد النفط. كذلك تمّ فيه إلقاء الضوء على دور كلاً من الدولة والقطاع الخاص في التنمية السياحية وأهمية تكامل هذين الدورين، وتلخيص تجارب بعض الدول التي حققت ازدهاراً في النشاط السياحي في محاولة للاستفادة منها.

وأخيراً تمّ التوصل إلى عدة استنتاجات كان أهمها: ضرورة العمل على تحقيق التعاون بين الهيئات الحكومية والغرف السياحية والقطاع الخاص، ترشيد عمل المكاتب السياحية وتطوير التعليم السياحي، استخدام التقنيات الحديثة في التسويق للسياحة وإشراك القطاع الخاص في إنشاء البنية التحتية اللازمة لإنجاح المنتج السياحي وتنشيط حركة السياحة.

٣. رسالة ماجستير بعنوان (تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية - دراسة ميدانية) أعدها المعيد أحمد أديب أحمد في جامعة تشرين عام ٢٠٠٧.

شملت هذه الدراسة ثلاثة فصول. تمّ في الفصل الأول التعريف بالسياحة كنشاط اقتصادي والبحث في أهميتها - أنواعها - أشكالها - فوائدها وأعبائها - واقع الاستثمار السياحي في سورية. في حين عرض الفصل الثاني النماذج القياسية لتطور المؤشرات السياحية. أمّا الفصل الثالث فقد تمّ فيه دراسة طبيعة وأحوال السائحين الخاصة ومقومات السياحة والسوق والنشاط السياحي في سورية.

- وبعد الدراسة الإحصائية والميدانية المفصلة تمّ التوصل لنتائج كثيرة منها:
- تطوّر السياحة في سورية وبشكل خاص العربية منها وغلبة الطابع الترفيهي عليها والطابع الثقافي على السياحة الأجنبية. في حين تغيب السياحة الدينية والعلاجية.
 - تتأثر السياحة بالحالة الاقتصادية.
 - تتأثر الإيرادات السياحية بشكل مباشر بإنفاق السائحين.
 - تؤثر الظروف الموسمية وبشكل كبير على السياحة فتنتعش في الصيف وتمرّ بحالة ركود في الشتاء نظراً لقصور السياحة الشتوية.

٤. رسالة ماجستير بعنوان (توطن صناعة السياحة في سورية) أعدّها الباحث زياد الخليل في جامعة حلب عام ١٩٩٨.

اهتمّت هذه الدراسة بعرض توزّع الموارد السياحية ومقوّمات الصناعة السياحية في المحافظات السورية. كما درست جانب الطلب السياحي ومسألة التوازن بين الطلب والعرض السياحيين والآثار المترتبة على صناعة السياحة. وتمّت معالجة هذه المواضيع بأسلوب وصفي فقط دون أيّ تحليل إحصائي. استنتجت الدراسة أنّ النشاط السياحي مازال يقتصر على مقوّمات السياحة الثقافية دون إعطاء اهتمام كاف لمقوّمات السياحة الترفيهية.

الفصل الأول

واقع الاقتصاد السوري

الفصل الأول: واقع الاقتصاد السوري

يوصف الاقتصاد السوري بأنه اقتصاد متنوع متعدد الموارد يتمتع ببنية قطاعية متوازنة وموارد طبيعية وبشرية واقتصادية هامة وبموقع جغرافي مميز، ولكن لسبب ما لا تستثمر هذه الموارد بالشكل الأمثل.

أما النظام الاقتصادي فيه فهو قائم على مبدأ التعددية الاقتصادية، فهناك قطاع عام يشرف على القطاعات الإستراتيجية الرئيسية وقطاعان خاص ومشارك يساهمان في معظم الأنشطة الاقتصادية. ولقد بقي الاقتصاد السوري حتى عام ٢٠٠٥ مزيجاً من اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط إلى أن تمّ حسم الخيار بانتهاج اقتصاد السوق الاجتماعي في المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، بهدف المواءمة بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري والاعتبارات الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاقتصاد السوري كان يعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة إلى أن تمّ اكتشاف النفط لأول مرة في دير الزور، حيث حاز بعدها قطاع النفط أهمية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل مساهمته إلى ٢٥% من هذا الناتج في عام ٢٠٠٠.

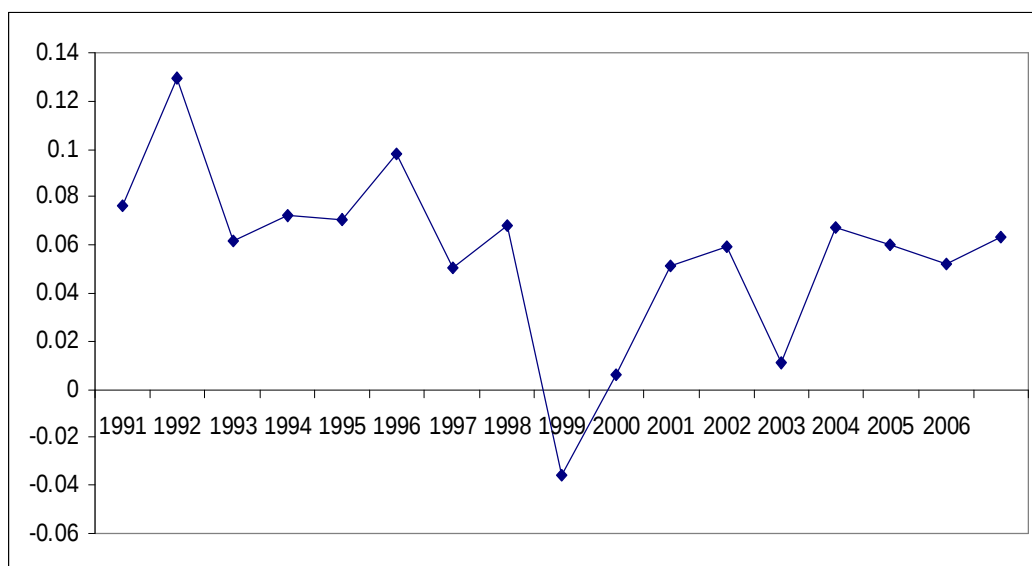
ويمكن تلخيص السمات العامة للاقتصاد السوري بالنقاط التالية:

- شبه ريعي: يعتمد بشكل كبير على الثروات الطبيعية والمواد الخام. كما أنه اقتصاد زراعي صناعي لم تتحول الصناعة فيه إلى قطاع رائد، حيث لم تتجاوز القيمة المضافة في أحسن الحالات ٢٥% من قيمة الإنتاج الصناعي.

- اقتصاد ذو معدلات نمو متقلبة: حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي* في النصف الأول من التسعينات ٨.٢% سنوياً. وانخفض في النصف الثاني إلى ٣.٧% سنوياً، حيث كان معدل النمو سالباً عام ١٩٩٩ إذ بلغ -٣.٥%. ثم ازداد متوسط معدل النمو خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٧) إلى ٥.٢% سنوياً. وتعود هذه التقلبات في معدلات النمو إلى عدة أسباب بعضها ناتج عن السياسات المتبعة، وبعضها الآخر ناتج عن الظروف الإقليمية الضاغطة وتغيرات المناخ.....

يبين الرسم البياني رقم (١) تقلبات معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٧.

الرسم البياني رقم (١):
معدلات النمو الاقتصادي ١٩٩١ - ٢٠٠٧



المصدر: حسب الاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعوام مختلفة.

- اقتصاد ذو إنتاجية ضعيفة وفرص تجديد محدودة نتيجة غلبة المؤسسات الصغيرة ذات الطابع العائلي على هذا الاقتصاد مع غياب شركات الأموال.^١

* يعرف النمو الاقتصادي (Economic Growth) بأنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات ونوعيتها المعروضة في الاقتصاد من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية.

أما تعريف النمو الاقتصادي رياضياً فهو عبارة عن التغيرات النسبية للناتج المحلي الإجمالي بين فترتين زمنيتين مختلفتين أي

$$g_t = (GDP_t - GDP_{t-1}) / GDP_{t-1}$$

في حين يعرف الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد.

^١ حبيب، مطانيوس، الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية- الأوروبية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٠، ص ٣.

- اقتصاد بطيء النمو: حيث نما متوسط دخل الفرد بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بنسبة ٤% فقط ثم كان معدل هذا النمو سالباً -٠.٢% عام ٢٠٠٢، ثم ازداد معدل النمو تدريجياً ليصل إلى ١٩% بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦^٢. رغم ذلك لم تتقدم سورية أي مرتبة عربياً فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد فيها، حيث لازالت ١٢ دولة عربية متقدمة عليها في هذا المجال.

- ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذا الاقتصاد مقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي: حيث فاقت معدلات النمو السكاني معدلات النمو الاقتصادي، مما فرض تحدياً كبيراً على الاقتصاد السوري يتطلب رفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث تتجاوز نظيراتها السكانية إلى ما يفوق ضعف قيمتها على الأقل. وبذلك يصبح من الممكن رفع مستوى الدخل في الاقتصاد وتطويره.

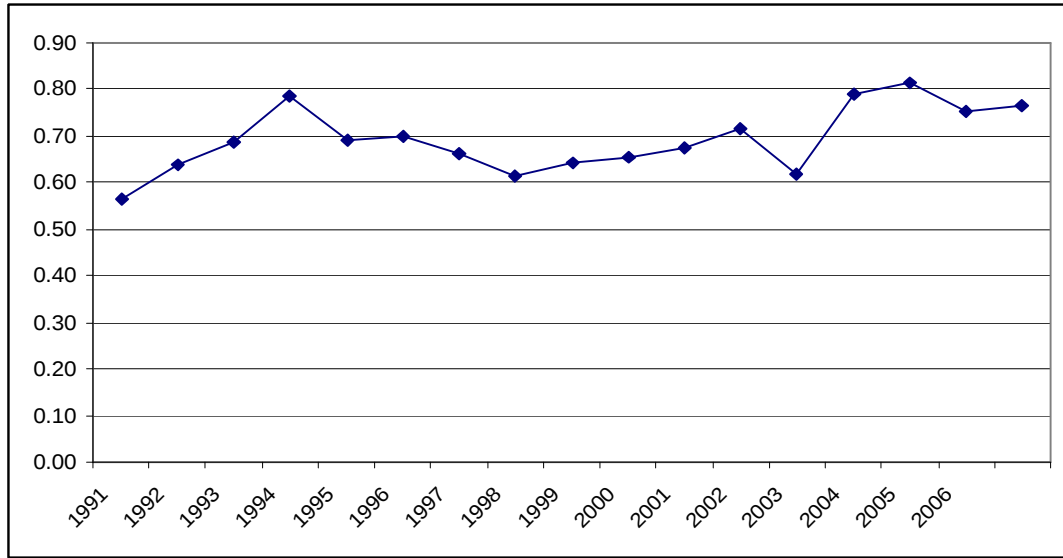
- اقتصاد عالي الانكشاف على العالم الخارجي: إذ بلغ مؤشر الانفتاح على الخارج* ذروته (٨٢%) عام ٢٠٠٥ حيث شكلت صادرات هذا العام ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين شكلت وارداته ٤٢% من الناتج. تعود هذه الزيادة في مؤشر الانكشاف إلى تزايد قيمة مستوردات المشتقات النفطية.

يوضح الرسم البياني رقم (٢) التطورات اللاحقة بمعدلات الانفتاح على الخارج خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٦ والتي تعكس حدوث تقلبات كبيرة في هذه المعدلات ناتجة عن تفاوت قيم الصادرات والواردات بين عام وآخر خلال الفترة المدروسة.

الرسم البياني رقم (٢):

تطور مؤشر الانفتاح على الخارج ١٩٩١ - ٢٠٠٦

^٢ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الكويت، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، معدلات النمو حُسبت من قبل الباحثة.
* يعرف مؤشر الانفتاح على الخارج (openness) بأنه نسبة إجمالي التجارة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: حُسب من قبل الباحثة بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعوام مختلفة.

- يكشف هيكل الصادرات السورية عن وجود تركيز شديد فيها، لاسيما بعد عام ١٩٩٠ نظراً لارتفاع حصة الصادرات من المواد الخام وخاصة النفط.^٣ حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات ٤٣% عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٢١.٧%^٤ عام ٢٠٠٥ ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تدني قيمة الصادرات النفطية الناتج عن تراجع حجم صادرات واحتياطيات النفط في سورية.

- يواجه الاقتصاد السوري تحديات كثيرة الداخلية تتمثل في انخفاض احتياطياته وتراجع إيراداته النفطية وانعكاس ذلك على إمكانية استقرار أوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات وتحسين مستويات المعيشة بالإضافة إلى تزايد عدد الداخلين إلى سوق العمل وما ينتج عنه من ارتفاع في مستوى البطالة، والخارجية منها تتجلى في التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية والاتفاقيات التجارية التي تقيمها سورية مع دول العالم في ظل ظروف المنافسة غير المتكافئة.^٥

^٣ المصباح، عماد الدين، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٤، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، ٢٠٠٨، ص ١٦٧.

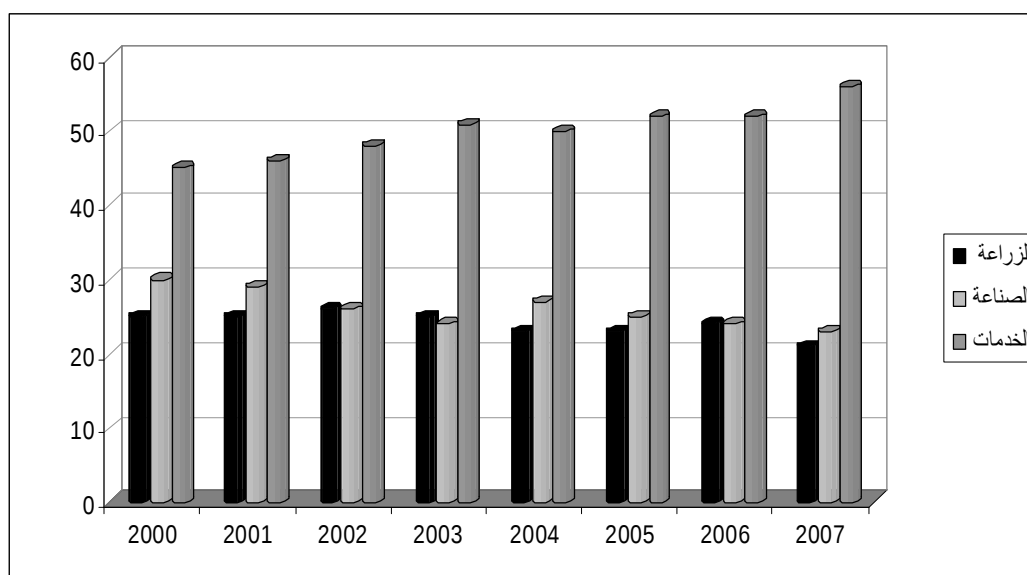
^٤ حسب هذه النسبة (من قبل الباحثة) بالاستناد لبيانات المجموعة الإحصائية السورية والتقارير الإحصائية السنوي للأقطار العربية المصدرة للنفط لأعوام مختلفة.

^٥ إبراهيم، قصي، النفط في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٨، ص ١١٧.

- على صعيد تنويع الاقتصاد: ساهمت مختلف القطاعات الاقتصادية في سورية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الماضية. حيث يوضح الرسم البياني رقم (٣) التركيب الهيكلي لهذا الناتج خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧.

الرسم البياني رقم (٣):

تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٧-٢٠٠٠



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٨.

حيث نجد أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي انخفضت من ٢٦% عام ٢٠٠٢ إلى ٢١% عام ٢٠٠٧، ويعود هذا التراجع إلى التقلبات المناخية التي تؤثر على المواسم الزراعية وإلى تطور مساهمة قطاع الخدمات التي ازدادت من ٤٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٥٦%

عام ٢٠٠٧. أما فيما يتعلق بمساهمة قطاع الصناعة فقد تراوحت بين ٢٣% عام ٢٠٠٧ كحد أدنى و ٣٠% عام ٢٠٠٠ كحد أعلى خلال الفترة المدروسة.

وبينت إحدى الدراسات أن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ شهدت تركزاً في قطاع الصناعة بسبب المساهمة الكبيرة لقطاع الصناعات الاستخراجية نتيجة الاكتشافات النفطية الهامة التي شهدتها فترة التسعينات. ثم انتقلت اتجاهات التركيز بعد عام ٢٠٠٠ إلى قطاع الخدمات بسبب التطور الذي شهده قطاع السياحة والتجارة والخدمات المصرفية.^٦

- تبين دراسة واقع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد السوري بشيء من التفصيل ما يلي:

أولاً - الصناعة:

لطالما اهتمت الحكومة السورية بتنمية الصناعة لكن الاهتمام بالقطاعات الصناعية وألوية الصناعة كقطاع اقتصادي شهد تبايناً بين سنة وأخرى. ففي فترة الأربعينات والخمسينات وحتى الستينات حيث كانت سورية تنتج المواد الخام غير النفطية كان دور الصناعة في الاقتصاد السوري كبيراً، إلا أن اكتشاف النفط فيما بعد أدى إلى إضعاف دور الصناعة نسبياً وتعزيز دور القطاع الأولي غير الزراعي.^٧ نشأت الصناعة بشقيها العام والخاص وترعرعت في ظل نظام الحماية، وذلك بهدف حماية الصناعة الناشئة من منافسة الصناعات الأجنبية المتطورة إلى أن تصبح قادرة على تحمل المنافسة من حيث السعر والجودة .

ورغم أهمية هذا الهدف فإن السياسات المتبعة لم تمكن سورية من تحقيقه لأنها كانت قائمة على الحماية التامة الدائمة الشاملة لكافة القطاعات دون المفاضلة بين متطلبات كل قطاع وظروفه ونوعية مدخلاته ومخرجاته ومكوناته التكنولوجية، مما أشاع جواً من الكسل والتواكل وعدم القدرة على منافسة السلع الأخرى. وبمعنى آخر كانت الحماية على حساب السعر والجودة مما أضرّ بمصلحة المستهلك والاقتصاد الوطني ككل.

^٦ المصباح، عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

^٧ الزعيم، عصام، إصلاح القطاع العام الصناعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ١٦، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٢.

وفي ضوء المنافسة الشديدة التي باتت تهدد الصناعة السورية في عقر دارها وفي أسواقها المحلية نتيجة تحرير التجارة وانفتاح الأسواق؛ عانت الصناعة السورية وما زالت تعاني من عدة نقاط ضعف جعلت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، مما يشكل عائقاً أمامها في مواجهة المتغيرات والتحديات الجديدة التي فرضها النظام العالمي الجديد. ومن أهم هذه السمات:^٨

١. الاقتصاد الصناعي السوري هو اقتصاد المنشآت الصغيرة وإنتاجية العمل الضعيفة، حيث تسيطر الشركات الفردية الصغيرة وشركات الأشخاص على قطاع الصناعة في ظل مساهمة ضعيفة لشركات الأموال لا تزيد عن ٢٠%، بالإضافة لندرة الشركات المساهمة التي أثبتت تاريخياً فعاليتها في تعبئة الادخار الفردي في مشاريع تدعم الاقتصاد الوطني.^٩ حيث بينت الإحصائيات أن أكثر من ٩٠% من المنشآت الصناعية القائمة حالياً تدرج في إطار الصناعات الصغرى.^{١٠}

٢. انخفاض المردود الاقتصادي للقطاع العام الصناعي وتدني جودة منتجاته، فمساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى ٧%.

٣. سيطرة الصناعات الغذائية والنسيجية على هيكل الناتج الصناعي حيث أعطى القطاع العام الأولوية للصناعات النسيجية التي بلغت نسبتها ٧٢% في حين ركز القطاع الخاص على الصناعات الغذائية بنسبة ٤٤.٥%. هذا بالإضافة إلى اعتماد هذه الصناعات والصناعات الأخرى القائمة على المواد الخام والوسيط ونصف المصنعة المستوردة مما يدل على ضعف التكامل الرأسي في النسيج الصناعي.

^٨ اللحام، فؤاد، تحديث الصناعة السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ٢١، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٥.

^٩ أبو دان، محمد صافي، واقع الصناعة في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ١٧، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٦.

^{١٠} الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، هيئة تخطيط الدولة، دمشق، ص ٣٩٢.

٤. الوهن الشديد في تشابك النسيج الصناعي السوري وضعف القيمة المضافة فيه،* حيث ينصب النشاط الصناعي أساساً على إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة أو سلع معمرة تقوم على تجميع مكوناتها المستوردة. فقد كان للصناعات الغذائية النصيب الأكبر من الصناعة السورية ويقدر بـ ٣٥% مقابل ٣٠% للصناعات النسيجية و ٣٥% للصناعات الكيماوية والهندسية. أما على مستوى التصدير فقلما تصدر الصناعات الهندسية في حين تشكل الصناعات النسيجية محور الصادرات التحويلية السورية.

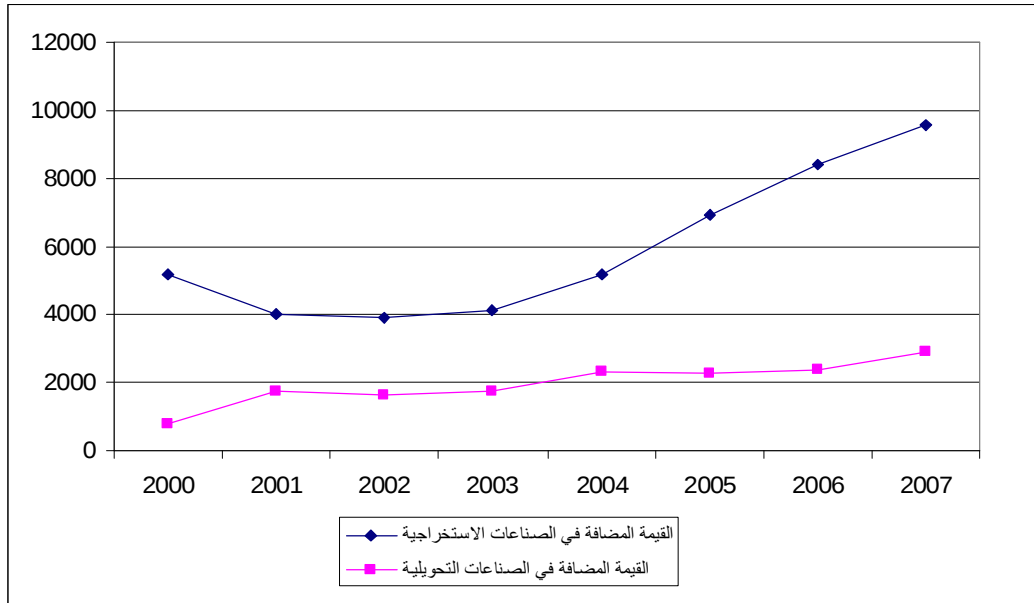
ويبين الرسم البياني (٤) التطور البطيء في القيمة المضافة للصناعات التحويلية التي تراوحت بين ٧٨٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٨٣ مليون دولار عام ٢٠٠٧ أي بلغ متوسط معدل النمو السنوي بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ ما يعادل ١٨.٩%. في حين شهدت الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٠ انخفاضاً في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية حيث وصلت عام ٢٠٠٢ إلى أدنى مستوى لها لتسجل ٣٩١٣ مليون دولار، ثم تلا ذلك ارتفاع مستمر في هذه القيمة لتصل إلى ٩٥٥٠ مليون دولار أي ما يزيد عن ضعف قيمتها في عام ٢٠٠٢.

الرسم البياني رقم (٤):

القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٠

(بالأسعار الجارية، مليون دولار)

* بحسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الصناعات إلى ثلاثة مستويات وفقاً لمحتواها التقني تقسم الصناعات السورية إلى ٩.٣% صناعات بتقانة متوسطة، ٥٥.٩% صناعات بتقانة متدنية، ٣٤.٨٥% صناعات تعتمد على المصادر الطبيعية.



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعوام مختلفة.

٥. انحصار محرك النمو الصناعي بالطلب المحلي وانخفاض حجم الصادرات الصناعية مما أفضى إلى عجز مزمن في الميزان التجاري الذي تغطي الصادرات فيه أقل من خمس الواردات. فالطابع الغالب على الصناعة هو اعتمادها على الأسواق المحلية.

٦. ضعف مناخ الاستثمار بكافة مكوناته وخاصة الصناعي منه وقصور نشاطات ترويج هذا الاستثمار، حيث تركزت الاستثمارات في القطاعات الخدمية (السياحة والعقارات والتجارة والتأمين) في حين لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية نسبة ١٣% من مجمل الاستثمار الخاص والأجنبي ولم يتجاوز التمويل الصناعي من المصارف العامة والخاصة نسبة ٦% لكلا قطاعي الصناعة والتعدين هذا بالإضافة لارتفاع تكاليفه.^{١١}

٧. عدم تشغيل المصانع بكامل طاقاتها الإنتاجية مما يؤدي لتدني نسبة الاستفادة من الطاقات المتاحة وارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية لمنتجاتها.

٨. غياب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة لتطوير الصناعة وتأمين مستلزماته من مختلف النواحي التشريعية والإدارية والتنظيمية والموارد البشرية والمادية.

^{١١} اللحام، فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

وتُعزى هذه السمات السلبية للصناعة السورية إلى الأسباب التالية:

- إتباع سياسة الإحلال محل الواردات التي كبدت الميزان التجاري أموالاً ضخمة، حيث لم يتقلص الاستيراد بل تضاعف بمعدلات عالية.
- عدم الاهتمام بتكوين وبناء قاعدة تكنولوجية وطنية مما أعاق تطوير الموارد البشرية والأبحاث الداعمة للصناعة.
- عدم القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع القائمة وما تتطلبه من دراسة للسوق ودراسات فنية مما أدى إلى رفع التكاليف وخفض معدلات التشغيل.
- إتباع سياسة حمائية - كما أسلفنا - كاملة على السلع الاستهلاكية غير مقترنة بسياسة فعالة لتشجيع الصادرات وعدم تمتع المنتجات الوسيطة والرأسمالية بهذه الحماية.
- افتقار الصناعة للتمويل وغياب شبه كلي للتمويل الصناعي وضعف الاستثمارات الصناعية والتي بلغت خلال السنوات العشر التي تلت قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ حوالي ١٥٠ مليار دولار لم يتجاوز نصيب القطاع العام منها ٣٠% مقابل ٧٠% للقطاع الخاص.
- عدم إتباع سياسات متكاملة لتشجيع الصادرات الصناعية والاقتصار على معالجات ارتجالية غير مجدية.

إن تحليل واقع الصناعة السورية ومعرفة الأسباب الكامنة وراءه يفرض علينا معرفة التحديات التي تواجهها هذه الصناعة، وتقسم هذه التحديات بدورها إلى تحديات داخلية وتحديات خارجية. أما التحديات الخارجية فتكمن في العولمة ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي والضغط التنافسي التي تواجهها الصناعة السورية في أسواقها المحلية والعالمية على حد سواء وضرورة التلاؤم مع التطور الذي شهده العصر الحالي والذي تجلّى باستبدال مفهوم المزايا المقارنة بالمزايا التنافسية. حيث لم يعد لدى سورية خيار كبير في إغلاق حدودها في ظل التطورات العالمية والعلمية والتكنولوجية الحاصلة.^{١٢}

^{١٢} العريبي وآخرون، عدنان، إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

في حين تتمثل التحديات الداخلية في التزايد السكاني الذي فاقت معدلاته معدلات النمو الاقتصادي وامتصتها، مما فرض أعباء جديدة على سوق العمل تكمن بوجود تأمين فرص العمل الكافية لـ ٢٠٠ ألف طالب جديد للعمل سنوياً.^{١٣} وثاني هذه التحديات هو قرب انتهاء دور النفط كمصدر هام لتأمين القطع الأجنبي، أما ثالثها فيتمثل في عدم اضطلاع الحكومة بدورها على الوجه الصحيح التدخل الحكومي في تصحيح انحرافات السوق.

بناءً على ما سبق، فإن استمرار وضع الصناعة على ما هو عليه الآن سيفضي باقتصادنا وصناعتنا لمزيد من التهميش ما لم توضع إستراتيجية جديدة وواعية لتأهيل الصناعة وتمييزها من أجل الارتقاء بالهيكل الصناعي إلى مستوى أعلى وبكفاءة أكبر وقدرة تنافسية أعلى،^{١٤} كما يستلزم ذلك مواجهة تحديات تطوير هذه الصناعة وتأمين احتياجاتها لتساهم بشكل فعال في رفد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه من السلع والأموال اللازمة لتطويره.

ونظراً لمحدودية الموارد وطول الفترة الزمنية اللازمة للنهوض بالصناعة السورية فلا بد من البحث عن موارد جديدة تتسم بالاستقرار النسبي وتكون غير قابلة للاستنزاف وهنا تبرز السياحة كقطاع هام من قطاعات الاقتصاد الوطني القادرة على توفير القطع الأجنبي اللازم لنهوض الصناعة وتطويرها بالتوازي مع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

ثانياً - الزراعة:

تلعب الزراعة دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و يتضح ذلك من خلال مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي وتوفير فرص العمل والتجارة، بالإضافة إلى انعكاساتها على تطوير الفعاليات غير الزراعية كالتسويق والتصنيع فهي توفر المواد الخام اللازمة للصناعات التحويلية وتشجع القطاعات الأخرى من خلال الطلب على السلع والخدمات غير الزراعية اللازمة للإنتاج الزراعي.

^{١٣} أبودان، صافي، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

^{١٤} عبد النور، خالد، واقع الصناعة التحويلية وإستراتيجية التنمية الصناعية، دراسة مقدمة إلى وزارة الصناعة السورية، ٢٠٠٣، ص ٤-٥.

علاوةً على ذلك فإن الزراعة تلعب الدور الأهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني* و الارتقاء لمرحلة الاكتفاء الذاتي، فبدون القطاع الزراعي لن يكون البلد قادراً على إطعام نفسه وبالتالي سيقوم باستيراد السلع الغذائية من الخارج لتغطية الاستهلاك المحلي.^{١٥} وقد حقق قطاع الزراعة في سورية في السنوات القليلة الماضية بعض الإيجابيات كزيادة المساحات المستثمرة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية وتحقيق فائض للتصدير في العديد منها. فقد شهد ميزان المدفوعات مساهمة إيجابية للصادرات الزراعية تراوحت من ١٦% إلى ٢٢% من إجمالي الصادرات وذلك حسب ملائمة الظروف الجوية، إلا أنها ما زالت تعتمد على المواد الخام وليس على السلع المصنعة.

وعلى الرغم مما شهدته الزراعة السورية من تطور فإنها ما زالت تعاني من بعض السلبيات التي تحد من مساهمتها في النمو الاقتصادي و نهوضها بالدور المناط بها ومن هذه السلبيات:

١. يعمل القطاع الزراعي تحت مظلة الدعم المحلي والحماية من المنافسة العالمية، مما أدى إلى تردي نوعية المنتجات الزراعية وعدم الاهتمام بمدى مطابقتها للمقاييس العالمية المتعلقة بالنوعية.

٢. ضعف الاستثمار العام في القطاع الزراعي حيث لا تزيد نسبته عن ٠.٥% مقابل ٩٨.٥% للقطاع الخاص و ١% للقطاع المشترك،^{١٦} فضلاً عن ضعف الاستثمارات الزراعية بكافة أشكالها نتيجة توجه المستثمرين إلى القطاعات التي تحقق لهم عائدات أفضل. هذا بالإضافة إلى عدم كفاية مصادر التمويل الزراعي وتدني نسبة القروض الزراعية المتوسطة وطويلة الأجل.^{١٧}

* عرف مؤتمر قمة الغذاء العالمي المنعقد عام ١٩٩٦ الأمن الغذائي بأنه يتوفر "عندما يتوفر لجميع الناس في جميع الأوقات القدرة المادية والاقتصادية على الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي لتغطية احتياجاتهم وبحقق تقضياتهم الغذائية ليعيشوا حياة فعالة وصحية".

^{١٥} صقر، صلاح الدين، البحث والإرشاد الزراعي في سورية - الوضع الحالي وتوصيات السياسات، ورقة عمل مقدمة للمركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، ص ١.

^{١٦} الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠، هيئة تخطيط الدولة، دمشق، ص ٣٣٥.

^{١٧} علوش، عرفان، التوجهات الجديدة للسياسات الزراعية في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، حزيران ٢٠٠٥،

٣. تفتت الحيازات الزراعية مما أعاق إمكانية مكننة الإنتاج الزراعي والاستثمار الاقتصادي للأرض.^{١٨}

٤. أدى تطبيق الطرق والعمليات الزراعية التقليدية في زراعة المحاصيل إلى تدهور الأراضي الزراعية وانخفاض خصوبتها، هذا بالإضافة إلى تدهور المراعي وزحف التصحر إليها.

٥. تذبذب كميات الإنتاج الزراعي نظراً لخضوع الزراعة للتقلبات الكبيرة في الهطولات المطرية والظروف الجوية المتقلبة ويزيد الأمر سوءاً عدم كفاءة عمليات ما بعد الحصاد، وينتج عن ذلك عدم استقرار الإيرادات الزراعية.

٦. فقدان الأسواق المركزية للمحاصيل الزراعية التي تحدد قواعد البيع والتسعير حسب النوع والجودة،^{١٩} مما نتج عنه استمرار المشاكل التسويقية وخاصة بالنسبة للمحاصيل غير الإستراتيجية كالخضار والحليب تبعاً للمواسم وذروة الإنتاج.

٧. عدم فعالية بعض أشكال الدعم الحكومي المقدمة للقطاع الزراعي _ كدعم المستلزمات ودعم أسعار السوق _ وانخفاض كفاءتها فيما يتعلق بتحويل الدخل للأسر الفقيرة،^{٢٠} إضافة إلى تكبد الدولة مبالغ كبيرة تم تخصيصها لدعم هذا القطاع. وبالتزامن مع هذه المعوقات التي يعاني منها قطاع الزراعة، فإنه ثمة تحديات دولية ومحلية صعبة يواجهها هذا القطاع بالإضافة إلى التحديات المناخية كالصقيع والجفاف وقلة الهطول المطري والمياه الجوفية. فعلى الصعيد الدولي وفي ضوء العولمة وتحرير التجارة وظهور التكتلات الدولية ودعم الدول الكبرى لمنتجاتها الزراعية تواجه السلع الزراعية السورية منافسة كبيرة لا طاقة لها بها، فالسعر العالمي لهذه المنتجات هو غير حقيقي ولا يستند للتكلفة

^{١٨} حمزة، رائد، التحديات الرئيسية في النظام الزراعي الثالث، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، آذار ٢٠٠٦، ص ١.

^{١٩} "وزير الزراعة في حديث عن إجراءات لدعم القطاع الزراعي"، مقال منشور على الصفحة:

www.iqtissadiya.com/detail/8/12، ٢٠٠٨.

^{٢٠} هوف، بروس، بدائل تعديل سياسات الدعم الزراعي في سورية في إطار انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، تشرين الأول ٢٠٠٤، ص ١٠.

الفعلية بل لمقدار الدعم المقدم لها. كما أن مسألة انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية تثير الكثير من التحديات في وجه الاقتصاد الوطني عامةً والقطاع الزراعي خاصةً، لاسيما فيما يتعلق بازدياد فاتورة الاستيراد الزراعي وما ينتج عن ذلك من تفاقم عجز الميزان التجاري. يوضح الجدول رقم(١) أن قيمة الواردات الزراعية تفوق قيمة الصادرات الزراعية حتى قبل انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية، باستثناء عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ حيث حققت الصادرات الزراعية فيهما فائضاً يقدر بـ ٢٢٨ و ٤٧٣ مليون دولار على الترتيب.

الجدول رقم(١):

قيمة الصادرات والواردات الزراعية السورية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ (مليون دولار)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصادرات الزراعية	٥٧٣	٥٦١	١,٠٩٢	٨٧٦	٨١٦	٨٦٠	١.٥٢٨
الواردات الزراعية	٧٩١	٨٤٩	٨٦٤	٩٣٤	١.١٤٢	١.٣٦٩	١.٠٥٥

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، ٢٠٠٨، ص ٣٠٤.

أما على الصعيد الداخلي فإن التحول إلى الحياة المدنية وتغير العادات الاستهلاكية (كتغير الطلب من الدهون الحيوانية إلى الدهون النباتية وازدياد الطلب على الأغذية المصنعة...) ^{٢١} والنمو السكاني المرتفع ونقص فرص العمالة الزراعية وسوء استخدام الموارد الزراعية الطبيعية الأساسية كالمياه والأراضي، كل هذه التحديات تشكل عائقاً أمام تطوير الزراعة والحيلولة دون مساهمتها في الاقتصاد الوطني بالشكل المطلوب.

بناءً على ما سبق، فإن إمكانية تطوير القطاع الزراعي و اعتماده كمصدر أساسي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في البلد لازالت محدودة، لاسيما في المدى القصير حيث أن المشروعات الزراعية تتصف بطول فترة استرداد رأس المال وبالمغامرة نتيجة لتقلب المواسم وخضوعها للظروف المناخية وهذا ينتج عنه عدم استقرار عائدات هذا القطاع.

^{٢١} وانتباخ، هورست، النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، آذار ٢٠٠٦،

ونتيجةً لذلك، فلا بدّ من البحث عن مصادر تمويل تتصف بالثبات إلى حد ما، تكون قادرة على توفير احتياجات الدولة من القطع الأجنبي واللازمة لاستيراد مستلزمات تطوير القطاع الزراعي وبناء الأصول الإنتاجية فيه وفي غيره من القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني، ولعل أحد أهم مصادر تأمين ذلك يتجلى في السياحة.

ثالثاً - الخدمات:

يشمل قطاعات الخدمات في سورية خدمات النقل، التشييد، السياحة والسفر، التجارة، الاتصالات، الخدمات المالية والتأمين، الخدمات الحكومية، الخدمات الثقافية والترفيهية ورسوم الامتياز والتراخيص. كما يعتبر من القطاعات الرائدة في الاقتصاد السوري حيث تظهر مساهمته بوضوح في كلٍّ من الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات. فعلى صعيد مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تصدر قطاع الخدمات باقي القطاعات من خلال استثنائه بأكبر نصيب في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة الممتدة من

عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٧. كما بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع ما نسبته ٤٧% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧ مقارنةً بـ ٣٨% عام ٢٠٠٠.^{٢٢}

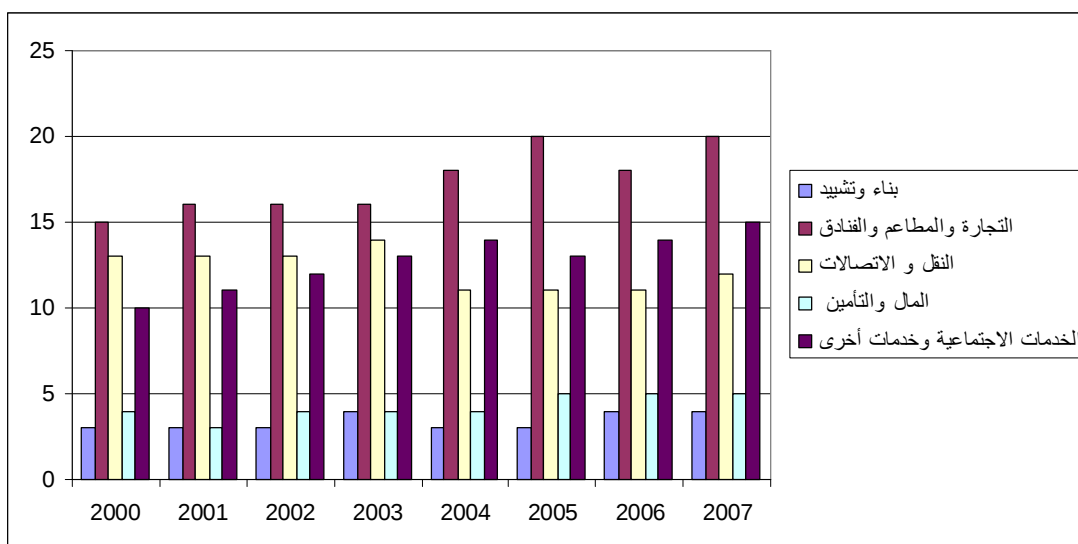
حيث شهدت مختلف الأنشطة الخدمية تطوراً ملحوظاً دلّ عليه ارتفاع نسب مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لاسيما الخدمات الإنتاجية (التجارة والمطاعم - النقل والمواصلات والتخزين - التمويل والتأمين والمصارف).^{٢٣} فقد بلغت مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ٢٠% من هذا الناتج لعام ٢٠٠٧، في حين قدّرت مساهمة قطاع النقل بـ ١٢% وذلك في العام ذاته. ويبين الرسم البياني رقم (٥) تطور مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧.

الرسم البياني رقم (٥):

تطور مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٧-٢٠٠٠

^{٢٢} World Bank, World Development Indicators Database, April, 2009.

^{٢٣} عبد الهادي، إسماعيل، الآثار المحتملة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على القطاع المصرفي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ٦٤.

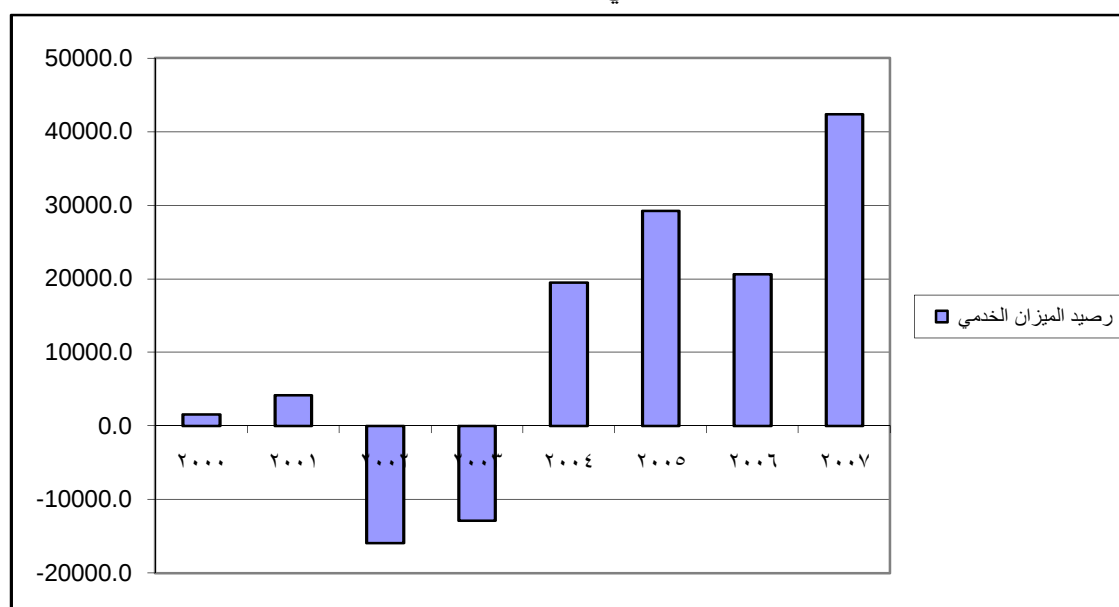


المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٨.

أما على الصعيد الآخر، فقد ساهم قطاع الخدمات برصيد موجب في ميزان المدفوعات باستثناء العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ نتيجة للمساهمة السلبية لقطاع النقل والتي لم يتم تغطيتها من قبل القطاعات الخدمية الأخرى.

الرسم البياني رقم (٦):

تطور مساهمة الخدمات في ميزان المدفوعات ٢٠٠٧-٢٠٠٠



المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية، أعوام مختلفة.

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) أن قطاع السياحة والسفر يحتل المركز الأول بين القطاعات الخدمية في مساهمته في ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة وذلك برصيد موجب قدره ١١١٧٦٠ مليون ل.س* لعام ٢٠٠٧. كما تتركز معظم الصادرات الخدمية السورية على شكل صادرات سياحة وسفر^{٢٤} حيث تمثل ما نسبته ٥٨% من إجمالي صادرات الخدمات، بالمقابل تشكل نفقات الشحن والنقل القسم الأعظم من الواردات الخدمية فهي تمثل ما نسبته ٤٥% من إجمالي مستوردات الخدمات في عام ٢٠٠٧.^{٢٥}

الجدول رقم (٢):

أرصدة الأنشطة الخدمية في ميزان المدفوعات ٢٠٠٢-٢٠٠٧

(ملايين الليرات السورية)

القطاع	*٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
النقل والشحن	-26557	-30264	-43983	-57854	-64166	-73078
السياحة والسفر	10328	14074	59352	73687	75942	111760
الاتصالات	1918	1722	2839	5709	4604	4614
التشبيد	49	98	2969	740	0	0
التأمين والمال	-2366	-2672	-5549	-6995	-8509	-4630
خدمات أخرى	694	4149	3878	13902	12728	3712
رصيد الميزان الخدمي	-15934	-12893	19506	29189	20599	42378

المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية، أعوام مختلفة.

* موازين المدفوعات الصادرة قبل عام ٢٠٠٢ لم يتم فيها تفصيل بنود الميزان الخدمي بمثل هذا التصنيف الوارد في الجدول.

أما فيما يتعلق بعدد العاملين في هذا القطاع، فقد بين مسح القوى العاملة لعام ٢٠٠٧ أن عددهم وصل إلى ٤٩٤٥٩٧٧ عامل بين القطاع العام والخاص والقطاعات الأخرى أي أن نسبة العاملين في قطاع الخدمات تشكل حوالي ٦٧% من إجمالي العمالة السورية.

* ل.س هي اختصار لـ ليرة سورية.

^{٢٤} الهندي، فاطمة، تطور العلاقات التجارية بين سورية والاتحاد الأوروبي ودورها في نقل التكنولوجيا، رسالة ماجستير، جامعة

دمشق، ٢٠٠٦، ص ٦٧.

^{٢٥} المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٨.

تتوزع العمالة في هذا القطاع بنسبة ٣٧%، ٦٠%، ٣% في القطاعات العام والخاص والقطاعات الأخرى على الترتيب. والسبب في ارتفاع نسبة العاملين في الخدمات في القطاع الخاص عنها في القطاع العام يعود إلى أن قطاع الخدمات بالأصل عمل حر، فملكية المطاعم والفنادق في أغلبها تعود للقطاع الخاص، كما أن التراخيص التي منحت لقطاع النقل بممارسة خدمات النقل وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) جعلت عدد العاملين في القطاع الخاص أكبر من عددهم في العام وكذلك الأمر بالنسبة لأعمال البناء والتشييد حيث تقوم الدولة بتعهيد معظم هذه الأعمال للقطاع الخاص. ويبين الجدول رقم (٣) التركيب الهيكلي للعاملين في القطاعات الخدمية.

الجدول رقم (٣):

التركيب الهيكلي للعاملين في القطاعات الخدمية لعام ٢٠٠٧ (نسب مئوية)

القطاع	بناء وتشيد	تجارة وفنادق ومطاعم	نقل ومواصلات	مال وتأمين وعقارات	خدمات أخرى
عام	5	2	17	14	85
خاص	92	94	79	85	14
أخرى	3	4	4	1	1
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٨.

الفصل الثاني

واقع السياحة في سورية

الفصل الثاني: واقع السياحة في سورية
المبحث الأول: مفهوم السياحة – أقسامها - أنواعها

أولاً: مفهوم السياحة:

استرعت السياحة اهتمام الاقتصاديين والسياسيين لما لها من آثار اقتصادية وثقافية هامة ولإسهامها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي توفر فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان وتساهم في زيادة الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي للدول.

ونظراً لأهمية السياحة فقد جرت محاولات عديدة من قبل الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية والمحلية لتحديد مضمون مصطلح السياحة. إلا أن تعاريفهم للسياحة تباينت تبعاً للجانب الذي ركز عليه كل باحث، فمنهم من عرفها كظاهرة اقتصادية و البعض الآخر عرفها كظاهرة اجتماعية أو ثقافية. فقد عرفت على أنها "نشاط إنساني يتضمن سلوكاً إنسانياً يتجلى في استخدام الموارد والتفاعل مع أشخاص واقتصاديات وبيئات مختلفة، كما أنه يتضمن الحركة المادية للسائحين إلى أماكن أخرى غير أماكن إقامتهم المعتادة".^{٢٦}

كما أولت منظمة السياحة العالمية اهتماماً كبيراً بتحديد هذا المفهوم، ففي المؤتمر الدولي حول إحصاء السياحة والسفر الذي عقد عام ١٩٩١ وعرف بمؤتمر أوتوا تمّ تعريف السياحة بأنها: كل النشاطات التي يمارسها الأشخاص خلال فترة سفرهم أو إقامتهم بأماكن واقعة خارج نطاق بيئتهم المعتادة لفترة متصلة لا تزيد عن عام واحد بغرض الترفيه أو لدوافع أخرى غير مرتبطة بممارسة نشاط مأجور أو ذو عائد في المكان المزار.^{٢٧} وقد تمّ اعتماد هذا التعريف من قبل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣.

في حين تمّ تعريفها في التصنيف الصناعي المعياري للأمم المتحدة بأنها: "مجموعة من المؤسسات المترابطة فيما بينها بنفس النوع من النشاطات الإنتاجية".^{٢٨}

بينما تعرّف صناعة السياحة حسب المجلس العالمي للسياحة والسفر على أنها "صناعة تتكون من مجموعة من النشاطات التي تنتج سلعاً وخدمات تقدمها بشكل مباشر للسائح".^{٢٩}

^{٢٦} Bull, A, The Economics of Travel and Tourism, Longman Addison, Wesely, Australia, second edition, 1997, p5.

^{٢٧} Recommendations on Tourism Statistics, un publication, New York, 1994, p5.

^{٢٨} International Standard Industrial Classifications of all Economic Activities- ISIC, statistical papers, New York, 1990.

^{٢٩} World Travel and Tourism Council, TSA research summary and highlight, London, 2002, p3.

إن أهم ما يميز السياحة كمنتج اقتصادي أنها تتكون من رزمة من العناصر الاقتصادية غير المتجانسة (تجارية وغير تجارية) بالإضافة إلى أنها قليلة المرونة ولا يمكن تحويلها أو تخزينها.

وبالإضافة لتحديد مفهوم السياحة، فقد عمدنا -فيما يلي- إلى توضيح بعض المصطلحات المرتبطة بها والتي سيتم استخدامها في هذه الدراسة:

- **القادم:** هو كل شخص يدخل البلد المقصود سواء مكث فيه أو غادره بنفس اليوم.^{٣٠}
- **السائح:** هو كل شخص يزور بلد أجنبي أو موقع داخل بلد الإقامة فيما عدا مكان إقامته الاعتيادي ويبيت فيه ليلة سياحية واحدة على الأقل بشرط ألا يكون الدافع الأساسي لهذه الزيارة ممارسة نشاط مأجور أو ذي مردود مادي في مكان زيارته.^{٣١} في حين عرّف المجلس الاقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة السائح بأنه: كل شخص يقيم خارج موطنه المعتمد خلال فترة تزيد عن ٢٤ ساعة وتقل عن عام.^{٣٢}
- **زائر اليوم الواحد:** هو كل زائر للبلد المعني يقضي فيه فترة تقل عن ٢٤ ساعة أي لا يبيت أي ليلة فيه.
- **الإنفاق السياحي:** وهو عبارة عن إجمالي النفقات الاستهلاكية التي ينفقها الزائر لقاء رحلته وإقامته في البلد المزار مستبعداً منها المشتريات لأغراض تجارية والعطايا والهبات والتبرعات.
- **النفقات السياحية:** وتتكون من الإنفاق السياحي بالإضافة إلى نفقات التحضير للرحلة ومصاريف العودة للبلد الأصلي، وبالتالي فإن البلد المرسل يحسب النفقات والبلد المستقبل يحسب الإنفاق.

^{٣٠} الرفاعي، عبد الهادي، دراسة إحصائية لواقع السياحة في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ٣.

^{٣١} Chuck, Y, International Tourism: A Global Perspective, WTO publications, Madrid, 1997, p8.

^{٣٢} توفيق، ماهر، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ص ٢٧.

• **الدخل السياحي:** ويمثل الإيرادات بالعملات الأجنبية من السياحة الوافدة وتشمل إنفاق الزوار الدوليين الوافدين بما فيها أجور النقل التي تعود لشركات النقل الوطنية.^{٣٣}

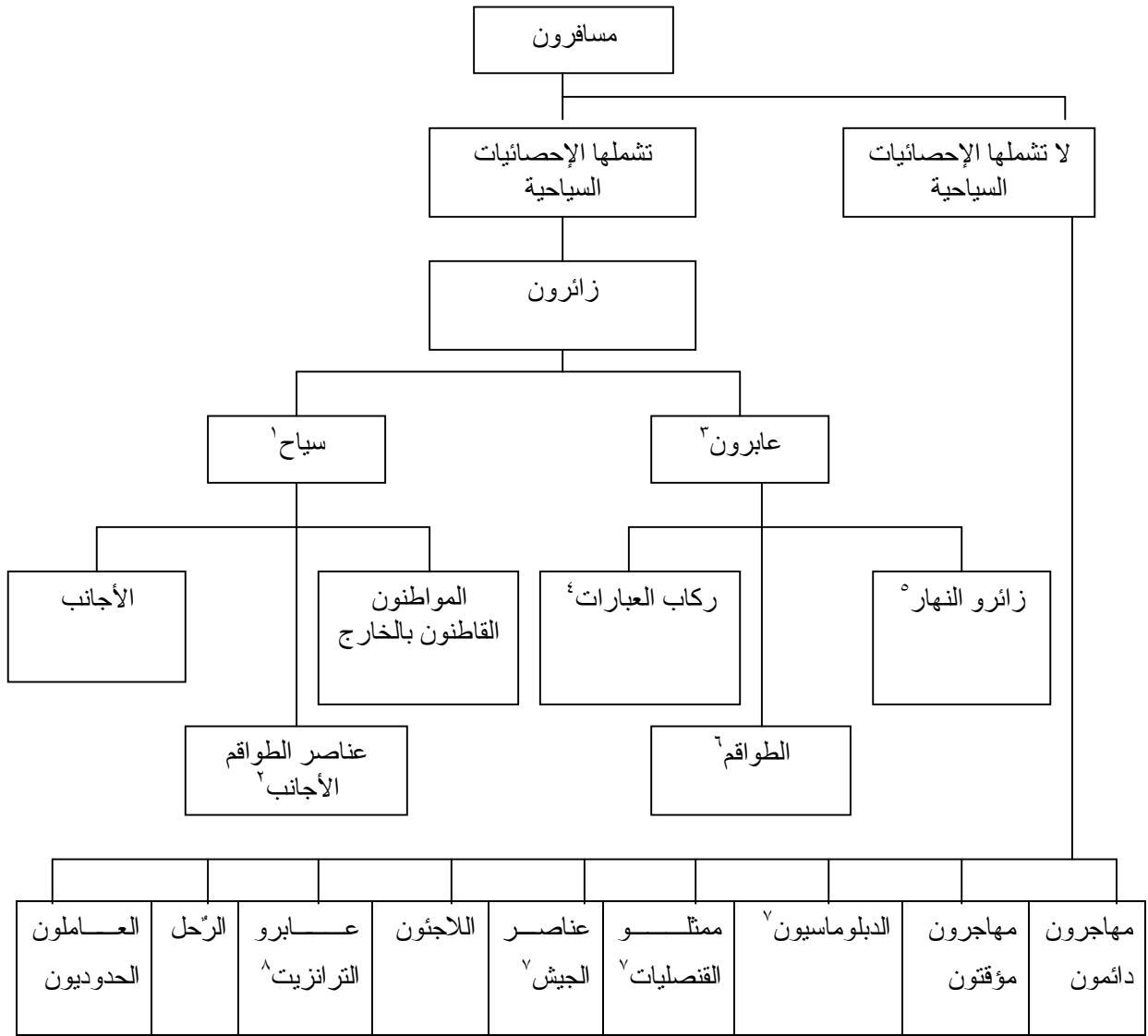
• **السياحة المستدامة** أو ما يعرف بالتنمية المستدامة للسياحة: ويقصد بها تلبية احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل من خلال وضع القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والأمن البيئي والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.^{٣٤}

ويمكن توضيح التصنيف الإحصائي للمسافرين حسب منظمة السياحة العالمية من خلال الرسم البياني رقم (٧) نظراً لما لهذا التصنيف من أهمية في الدراسات الاقتصادية الإحصائية.

الرسم البياني رقم (٧): تصنيف منظمة السياحة العالمية للمسافرين

^{٣٣} مصري، عدنان، الصناعة السياحية في سورية، دراسة أعدت لنيل الإجازة في الجغرافية، جامعة دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٠.

^{٣٤} خربوطلي، صلاح الدين، السياحة المستدامة... دليل الأجهزة المحلية، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، ٢٠٠٤، ص ٢٣.



- ١ - زائرون يقضون على الأقل ليلة واحدة في البلد المزار.
- ٢ - طواقم السفن و الطائرات الأجنبية الخاضعة للإصلاح الذين يقومون بإجراء محطة في البلد لفترة يوم أو عدة أيام ويستخدمون وسائل الإقامة لهذا البلد.
- ٣ - زائرون لا يقضون الليلة في البلد المزار إلا إذا كان باستطاعتهم زيارة البلد خلال يوم أو عدة أيام و العودة إلى سفنهم أو قطاراتهم للنوم فيها.
- ٤ - بشكل طبيعي مشمولون مع العابرين، ينصح بعض الأحيان بالتصنيف المستقل.
- ٥ - زائرون يصلون و يغادرون بنفس اليوم.
- ٦ - الطواقم الغير قاطنة بالبلد المزار و الذي يقطنون فيه أثناء النهار.
- ٧ - عندما ينتقلون خارج بلدانهم الأصلية حيث مكان عملهم (يتضمن الخدم و الأشخاص المعالون المرافقين لهم أو الملتحقين بهم).
- ٨ - الذين لا يغادرون أماكن الترانزيت أو المطارات أو المرافئ. في بعض البلدان الترانزيت يمكن أن يرافقه إقامة ليوم أو عدة أيام، بهذه الحالة يجب أن يضافوا لإحصائيات الزائرين.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة للوصول إلى التعاريف السابقة فما زال هناك التباس في استخدامها من قبل بعض الدول، وهذا يجعل عملية المقارنة بين الدول صعبةً بعض الشيء.

ثانياً: أقسام السياحة:

يمكن تقسيم السياحة إلى عدة أشكال وفقاً لما يلي:

§ حسب فئات السياح، تنقسم السياحة إلى:

١. السياحة المحلية: وتشمل الأشخاص المقيمين في البلد المعني المسافرين داخل هذا البلد فقط.
٢. السياحة الوافدة: وتشمل الأشخاص غير المقيمين في البلد المعني المسافرين إليه.
٣. السياحة الخارجية: وتشمل سكان البلد المعني المسافرين إلى بلد آخر.^{٣٥}

§ حسب الطلب السياحي، تدرج السياحة ضمن أحد الأشكال التالية:

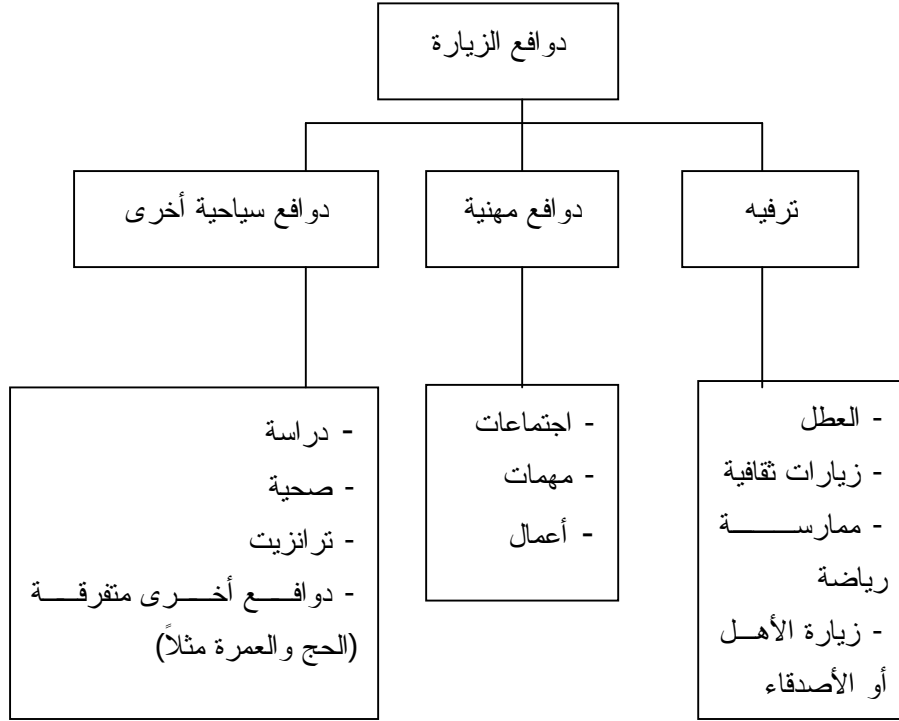
١. السياحة الداخلية: وتشمل السياحة المحلية والسياحة الوافدة.
٢. السياحة الوطنية: وتشمل السياحة المحلية والسياحة الخارجية.
٣. السياحة الدولية: وتشمل السياحة الوافدة والسياحة الخارجية، وتشكل ما يسمى بالطلب السياحي.

ثالثاً: أنواع السياحة:

أما بالنسبة لأنواع السياحة فتتباين تبعاً للدوافع الكامنة وراءها والهدف منها، ويبين الرسم البياني رقم (٨) مختلف أنواع الدوافع والأسباب التي يبني الشخص عليها عند القيام بالزيارة.

الرسم البياني رقم (٨): دوافع الزيارة لدى السياح

^{٣٥} خربوطلي، صلاح الدين، السياحة صناعة العصر، دار حازم، الطبعة الأولى، دمشق، ٢٠٠٢، ص ١٣.



المصدر: تمت ترجمته من موقع منظمة السياحة العالمية: www.unwto.org.

بناءً على الدوافع السابقة يمكن تصنيف السياحة إلى الأنواع التالية وهي:

أ - السياحة الثقافية: وهي تشمل قطاع واسع من السائحين بهدف توسيع آفاقهم العلمية والمعرفية لاسيما فيما يتعلق بتاريخ الشعوب ومشاهدة آثار الأمم الغابرة.

ب - السياحة الاجتماعية: وتكون بهدف زيارة الأقارب والأصدقاء.

ت - السياحة الدينية: وتهدف لزيارة الأماكن المقدسة ودور العبادة كالسفر لأداء مناسك الحج والعمرة أو لزيارة المعابد الأثرية التي يبلغ عمرها آلاف السنين.

ث - سياحة الاستجمام أو السياحة الترفيهية: يكون القصد منها التمتع بالظواهر الطبيعية من شواطئ وجبال وغابات وزيارة المنشآت السياحية بحثاً عن الراحة والاستجمام.

ج- سياحة الاستشفاء أو السياحة العلاجية: وتهدف لزيارة المنتجعات الصحية التي تتمتع بمناخ صحي مميز رغبة في الحصول على العلاج، ويلاحظ في مثل هذا النوع من السياحة زيادة متوسط إنفاق السياح فيه عن متوسط إنفاق السائح العادي بنحو عشر مرات نظراً لطول فترة الإقامة في هذا النوع من السياحة.^{٣٦}

ح- السياحة الرياضية: وتكون متزامنة مع إقامة الدورات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية وذلك بهدف الحضور والتشجيع أو الاشتراك فيها.^{٣٧}

خ- سياحة المؤتمرات: يترافق عقد المؤتمرات والاجتماعات في كافة مجالاتها باجذاب عدد كبير من السياح المشاركين في هذه المؤتمرات وغالباً تكون زيارتهم تلك مصحوبةً بزيارة المواقع الأثرية والمرافق السياحية المتواجدة في ذلك البلد.^{٣٨}

^{٣٦} الحوري- الدباغ، مثنى - إسماعيل، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٨٤.

^{٣٧} الرفاعي، عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٤.

^{٣٨} خربوطلي، صلاح الدين، السياحة المستدامة... دليل الأجهزة المحلية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦.

المبحث الثاني: دور السياحة في الاقتصاد العالمي

أولاً: أهمية السياحة عالمياً:

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات جوهرية كثيرة كان من أهمها الظهور المثير للاهتمام لقطاع الخدمات في دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي وبذلك لم يعد الاقتصاد المادي المحرك الوحيد لهذه العجلة. فمع بداية التسعينات من القرن الماضي أخذت نسبة الخدمات في عملية التبادل التجاري الدولي بالتزايد، وكان قطاع الخدمات مجالاً جديداً وخصباً للتنافس بين الدول ولاسيما السياحة التي كانت القطاع الأكثر حيوية في هذا المجال. ومنذ ذلك الوقت شهدت السياحة العالمية خلال العقدين الماضيين نمواً مستمراً وتنوعاً واسعاً وما زالت تنمو وتتوسع، حتى أضحت واحداً من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في العالم. فقد فاقت في معدلات نموها معدلات نمو الزراعة والصناعة وغيرهما من القطاعات في بعض بلدان العالم. كما أن ديناميكيات تطور السياحة حولتها إلى قائد رئيسي في عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

واليوم، حجم الأعمال السياحية يعادل أو حتى يفوق حجم الأعمال في مجال تصدير النفط أو المنتجات الغذائية أو وسائل المواصلات، وهذا يعني أن السياحة أصبحت إحدى العناصر الأساسية في التجارة الدولية.^{٣٩}

ولعل أهم أسباب انتشار السياحة في العالم تتمثل في:

١. تقليل ساعات العمل وإعطاء إجازات مدفوعة للعاملين.
٢. البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات المحلية للدول.
٣. انتشار السلام والأمن في العالم إلى حد مقبول نسبياً.
٤. تطور وسائل النقل والمواصلات وشبكات الاتصال في إطار مواكبتها للتطور التكنولوجي وثورة المعرفة والمعلومات التي يشهدها العالم.
٥. انتشار تلوث البيئة في بعض المناطق.
٦. زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي عند الأفراد والذي كان للإعلام فيه دور كبير.
٧. التبادل الثقافي والاجتماعي بين الدول نتيجة الدراسة أو الملحقات الثقافية.

^{٣٩} "Why Tourism?"، مقال منشور على الصفحة: <http://www.unwto.org/afiliados/>، ٢٠٠٨/١٢/١٢.

٨. تطور البنية التحتية باعتبارها عاملاً هاماً لقيام صناعة سياحية متطورة.

إن الانتشار العالمي للسياحة في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء أثمر منافع اقتصادية واجتماعية جمّة في العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة - بدءاً من البناء والتشييد والزراعة والصناعة انتهاءً بقطاع النقل والاتصالات - أي بمعنى آخر، تمتاز صناعة السياحة بقدرتها الفائقة والخاصة على بعث سلسلة من العمليات والنشاطات الإنتاجية والاستثمارية في الاقتصاد القومي بسبب امتدادات آثار الطلب السياحي المركب أو ما يسمى بالآثار التحريضية (المضاعف) لأنه بالإنفاق على السلع والخدمات السياحية تنتقل الأموال من السياح إلى مقدمي هذه السلع والخدمات ليتولد عن ذلك سلسلة جديدة من الإنفاقات. وهذا يؤكد الفعالية الاقتصادية التي يمتاز بها النشاط السياحي ليصبح المحرك الديناميكي للاقتصاد القومي والذي يبعث النشاط فيه ويحرض الإنتاج في الاقتصاد ككل ويعمل على تحقيق التنمية.^{٤٠} بالإضافة إلى المنافع السابقة للسياحة فإن هناك جملة أخرى من المنافع تتلخص بما يلي:

- 0 ردف الاقتصاد الوطني باحتياجاته من العملات الأجنبية من خلال الإيرادات السياحية، فكل زيادة في تدفق الحركة السياحية تؤدي لزيادة في هذه الإيرادات.
- 0 تأمين فرص عمل لعدد كبير من السكان نظراً لاعتمادها على العنصر البشري بكثافة، ويتم ذلك من خلال توليد ثلاثة أشكال من العمالة: المباشرة المتولدة في القطاع السياحي وغير المباشرة المتولدة في القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع السياحي والعمالة المحفوزة المتولدة من الإنفاق السياحي.
- 0 توسيع نشاط القطاع الخدمي وتطوير الخدمات.
- 0 تطوير البنوك والعمليات المصرفية.
- 0 تصحيح الخلل في هيكل الصادرات في البلدان الساعية للتقدم بتنويع الصادرات من خلال تقديمها منتجاً سياحياً تصديرياً جديداً تهيمن بمفردها على أسعاره داخلها.^{٤١}

^{٤٠} الحوري - الدباغ، مثني - إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

^{٤١} أحمد، أحمد أديب، تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ٢٠٠٧، ص ٨.

- 0 تأسيس منشآت تساهم في حماية الموارد الطبيعية والثقافية للبلد وتصون المواقع الأثرية وتراعي متطلبات حماية البيئة.
 - 0 نشر الثقافة العامة وتبادل الثقافات بين الشعوب وترويج الفنون والصناعات التقليدية والمهن اليدوية.
 - 0 إحلال السلام العالمي وتخفيف حدة التوترات السياسية وتوطيد العلاقات بين الدول.
 - 0 دعم البنية التحتية وتحسين مستوياتها بكافة مجالاتها من كهرباء ومياه وصرف صحي وإيواء وطرق وغيرها.
- إن تعداد هذه الفوائد الهامة للسياحة لا يعني عدم التنبيه والتحذير من بعض السلبيات أو المخاطر التي قد تلحق بالبلدان المضيفة، كتغيير العادات والتقاليد السائدة في مجتمعات تلك البلدان، أو توليد بعض حالات الحقد والعنف ضد السياح نتيجة لعوامل عديدة سياسية أو اجتماعية وغيرها، أو مشاكل التلوث البيئي الناجمة عن إقامة الكثير من المشاريع السياحية بطريقة عشوائية.
- وهذه السلبيات تستوجب التخطيط المنظم والتنسيق المستمر للنشاطات السياحية بكافة أشكالها واحتواء مظاهرها السيئة والسلبية المنافية لقيم وعادات وأمن المجتمع مع مراعاة اعتبارات حماية البيئة والتنمية المستدامة.

ثانياً: تطور السياحة عالمياً:

لم تكن السياحة حتى أوائل القرن العشرين إلا نوعاً من الترف أو البذخ المقتصر على الأغنياء، إلا أنه اعتباراً من أوائل السبعينات لم تعد السياحة ترفاً، بل نشطت ونمت و أضحت صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار والتشييد والتسويق والترويج. كما أنها صناعة متعددة المراحل تتفاعل بل وتعتمد على القطاعات الاقتصادية الأخرى.^{٤٢}

ويظهر هذا الأمر جلياً من خلال رصد تطور أعداد السياح في العالم وحجم إنفاقهم السياحي في الفترات السابقة وبيانات الجدول رقم (٤) تعكس هذه الحقيقة.

^{٤٢} التوني، ناجي، دور وأفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠١، ص ٢.

الجدول رقم (٤):

تطور حركة السياحة العالمية

العام	عدد السياح (مليون)	حجم الإنفاق (مليار دولار)
١٩٥٠	٢٥*	٢.١
١٩٦٠	٧٠	٦.٨
١٩٧٠	١٦٥	١٨
١٩٨٠	٢٨٦	١٠٥
١٩٨٥	٤٦٥	٢٦٥
١٩٩٥	٥٦١	٣٨٠
١٩٩٩	٦٥٧	٤٥٥
٢٠٠٠	٦٩٨	٥٦٠
٢٠٠٥*	٨٠٦	٦٨٠

المصدر: العائدي، عثمان، الصناعة السياحية... الواقع والآفاق، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٣.
* "Why Tourism؟" مقال سبق ذكره.

يبين الجدول رقم (٤) ازدياد عدد السياح الدوليين بمعدل نمو سنوي مقداره ٦.٥٪، حيث ازداد عددهم من ٢٥ مليون إلى ٨٠٦ مليون سائح وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ وحتى ٢٠٠٥. كما ازداد الدخل المتولد من هؤلاء السياح بمعدل أعلى بلغ ١١.٢٪ خلال نفس الفترة. وفي الوقت الذي كانت فيه أكبر ١٥ دولة جذبا للسياح تستحوذ على ٨٨٪ من حجم السياحة العالمية عام ١٩٥٠، فقد أصبحت هذه النسبة تعادل ٧٥٪ عام ١٩٧٠ ثم انخفضت إلى ٥٧٪ عام ٢٠٠٥ وهذا يعكس ظهور مقاصد سياحية جديدة معظمها يوجد في البلدان النامية.^{٤٣}

ووفقاً لتقرير المجلس العالمي للسياحية والسفر (WTTC)* فقد بلغ الطلب العالمي على السياحة والسفر عام ٢٠٠٨ ما قيمته ٧٨٩٢ مليون دولار وقدرت نسبة مساهمة اقتصاد

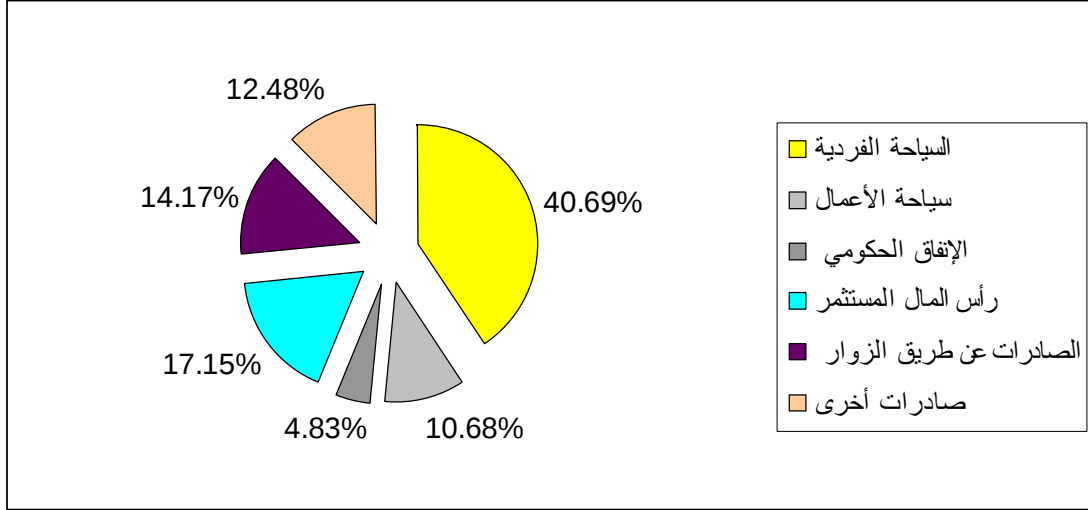
^{٤٣} "Times Change: Needs Change – strengthening UNWTO Affiliate Membership" مقال منشور على موقع <http://www.unwto.org>، ٢٥/١١/٢٠٠٨.

* المجلس العالمي للسياحية والسفر هو الجهة التمثيلية الدولية لجميع ممثلي صناعة السياحة والسفر في القطاع الخاص وهو منتدى لكبار رجال الأعمال في مجال السياحة والسفر، يعمل لرفع الوعي بالسياحة والسفر كأحد أكبر صناعات العالم ويصدر تقارير خاصة بوضع السياحة الحالي وتوقعاته.

وصناعة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بـ ٩.٩% و ٣.٤% على الترتيب في نفس العام.^{٤٤}

الرسم البياني رقم (١٠):

تركيب الطلب العالمي على السياحة والسفر لعام ٢٠٠٨



المصدر: المجلس الدولي للسياحة والسفر، [www.wttc.org/Tourism Impact Data Forecasting Tool](http://www.wttc.org/Tourism%20Impact%20Data%20Forecasting%20Tool)، 2009/3/22.

يبين الرسم البياني رقم (١٠) نسب مساهمة مختلف مكونات الطلب على السياحة والسفر في العالم في تركيب هذا الطلب لعام ٢٠٠٨ حيث تساهم السياحة الفردية بنسبة كبيرة في هذا التركيب محققة نسبة نمو تعادل ٣% عن العام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة والسفر يساهم في توظيف ٢٣٨٢٧٧ ألف عامل أي ما يعادل ٨.٤% من مجمل العمالة في العالم في عام ٢٠٠٨.^{٤٥}

وفي ضوء ذلك نجد أن السياحة لم تعد صناعة فحسب بل من أولى صناعات العالم.

^{٤٤} "ملخص تقرير المجلس الدولي للسياحة والسفر حول التطور المتوقع للسياحة في سورية في عام ٢٠٠٨"، الموقع الإلكتروني

لوزارة السياحة السورية: www.syriatourism.org.

^{٤٥} المرجع السابق.

المبحث الثالث: دور السياحة في الاقتصاد السوري

أولاً: أهمية السياحة في سورية:

تمتلك سورية مخزوناً أثرياً كبيراً لأروع ما تركته الحضارات المتعاقبة على أرضها حيث غدت متحفاً مكشوفاً يزخر بإرث تاريخي لعشرين حضارة من خلال ٣٥٠٠ موقع أثري، وهذه الحضارات تركت بصماتها المميزة في القلاع والآثار المنتشرة هنا وهناك.

فسورية تضم عاصمة الأمويين دمشق المتربعة في أحضان جبل قاسيون والتي تعتبر إحدى أهم البوابات الرئيسية في التاريخ البشري، و تدمر التي ما برحت بملكيتها زنوبيا فاتنة البادية السورية، وحمص بقلعة الحصن التي تجذب بعراقتها وشهرتها آلاف الزائرين سنوياً من العرب والأجانب حيث بلغت الإيرادات المحققة من تلك الزيارات خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٥ أكثر من ٦ ملايين ليرة سورية^{٤٦}، وحلب بقلعتها الشهيرة قلعة الفارس الشاعر الأمير سيف الدولة الحمداني التي تعتبر الأضخم في العالم، وساحلاً خلاباً على البحر المتوسط. كل هذا يزرع في النفوس تناغماً رائعاً بين البر والبحر... بين السهل والجبل... بين الماضي والحاضر... وبين التاريخ والجغرافية...

فتنوع المناخ وروعة الطبيعة وتميز الموقع الجغرافي بقربه من البلدان المصدرة للسياح وكرم الضيافة وطيب الشعب الذي اصطفاه الله عز وجل بصريح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح والذي قال فيه لأصحابه ((عليكم بالشام فإنها صفوة بلاد الله يسكنها خيرته من خلقه، فمن أبى فليلق بيمينه وليسق من غدره، فإن الله قد تكفل لي بالشام))^{٤٧} وبهذا الأمن والاستقرار احتلت سورية المرتبة ٢٢ عالمياً من أصل ١٣٣ دولة لعام ٢٠٠٨ وفقاً لمعيار الأمن وذلك حسب تقرير التنافسية العالمي الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي الذي عقد

^{٤٦} " السياحة صناعة استراتيجية لا تنضب ولا تنتثر"، مقال منشور على الصفحة: www.thawra-sy.com، ٢٠٠٩/٣/٢١.

^{٤٧} الطبراني، المعجم الكبير، الجزء الخامس عشر، الحديث رقم ١٧٦٠٣، ص ٤٣٤.

في دافوس نتيجة عدم وجود أي كلفة على الاستثمارات فيها ناجمة عن الإرهاب أو الجريمة المنظمة*.^{٤٨} كل هذا الغنى الثقافي والتنوع التاريخي والعمق الحضاري والتنوع الطبيعي والحيوي يعد من أهم نقاط القوة للسياحة السورية والتي تهيؤها لتكون واحدة من أبرز المقاصد السياحية في العالم.

وفي ظل تصنيف السياحة في العالم لأكثر من عشرة أنواع رئيسية لها عشرات الفروع، فإن سورية بلد بكر في مجال السياحة حيث تتوافر فيها معظم هذه الأنواع.

فعلى مستوى **السياحة الدينية** فإن سورية تتمتع بمقومات فريدة في هذا المجال، فهناك الجوامع والمساجد والمعابد التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين وهناك أيضاً المزارات ومقابر الأولياء الصالحين والأديرة. حيث أن دمشق بمسجدها الأموي الكبير ومسجد السيدة زينب ومسجد السيدة رقية وبكنائسها التاريخية القديمة (والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كنيسة القديس بولس وحنانيا والمريمية) تعد واحدة من أقدم وأبرك وأجمل المناطق في الأرض والتي طالما تعهد بها الله جلّ جلاله بالحماية ودلّ على ذلك حديث رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام الذي رواه زيد بن ثابت حيث قال رسول الله: ((طوبى للشام، طوبى للشام، طوبى للشام)) فقال الصحابة: يا رسول الله وبما ذاك؟ قال: ((تلك ملائكة السماء باسطو أجنحتها على الشام)).^{٤٩} ومن هنا قول سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد: ((الشام الله حاميا)).

كما تعد معلولا من أجمل المنتجعات الجبلية في سورية والتي تشكل لوحة فنية رائعة تتعاقب فيها المغاور مع الجبال لتحتضن الينابيع ذوات المياه العذبة الرقراقة، هذا بالإضافة إلى وجود العديد من الأماكن التي يؤمها الزوار للحج كدير مارسركيس ودير مارتقلا وغيرهما من الكنوز التي تحملها معلولا في قلبها عن تاريخ المسيحية وانتشارها في سورية القديمة، كما أن سكانها مازالوا يتكلمون بلغة السيد المسيح عليه الصلاة والسلام.

ودمشق ومعلولا ليستا المقصدين الوحيدين للسياحة الدينية في سورية، بل كافة المدن السورية تختزن من الآثار الدينية ما يؤهلها لتكون مقاصد سياحية هامة أيضاً.

* حصلت سورية على المرتبة الأولى عالمياً وفقاً لمؤشر انخفاض كلفة الجريمة والعنف على الأعمال وكلفة الإرهاب أيضاً وهذه ميزة تنافسية تتفوق بها سورية على الكثير من دول أوروبا وأمريكا ودول العالم.

^{٤٨} جعفر، هيثم، "أهمية السياحة في سورية وواقعها"، جريدة الجماهير، حلب، العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٣.

^{٤٩} ابن حنبل، أحمد، المسند، الجزء ٤٤، الحديث رقم ٢٠٦٢١، ص ٨٨.

وكذلك الأمر بالنسبة للسياحة الثقافية حيث نلاحظ حضور مقوماتها وبزخم لا مثيل له في كثير من الدول العربية والإسلامية باعتبار سورية خلاصة الحضارات التاريخية المختلفة من آرامية وآشورية وحثية ورومانية وغيرها انتهاء بالحضارة الإسلامية وهذا ما أكدته علماء الآثار الذين جاؤوا من كل حذب وصوب.^{٥٠} فالكنوز والمواقع الأثرية والتاريخية في سورية والتي يزيد عددها عن ٣٥٠٠ موقع إضافة إلى ٥٠٠٠ جامع و ٧٠٠ كنيسة وأغلبها قديم وأثري؛ يمكن أن تحقق عائدات سنوية من صناعة السياحة تفوق عائدات صناعة النفط بنسبة ١٥٠ مرة^{٥١}، ومثل هذا الاعتقاد لا يجافي الحقيقة إذا علمنا أن سورية كانت البلد الأول في زراعة أول حبة قمح في العالم وكذلك أول بلد تم فيه اكتشاف الخلائط المعدنية التي نجم عنها ولادة أول أبجدية فضلاً عن المخزون الحضاري اللامتناهي الذي يشجع على استقطاب السياح. كما أن تدمير القابضة بين واحات النخيل وأشجار الزيتون... وسط تلال الرمال الصفراء والتي تضم معالم أثرية تعرض أهم وأقدم الأيقونات واللقى الأثرية التي تقدم حكاية شيقة لتاريخ عظيم عرفته هذه المدينة مع ملكتها العظيمة؛ تجذب أوابدها التاريخية العملاقة من مدافن ومعابد وقلاع مئات آلاف السياح سنوياً من مختلف أنحاء العالم، وبالأخص العالم الغربي حيث يفضل بعضهم إقامة حفل عرسه أو قضاء شهر العسل بين أعمدتها وفي أحضان تاريخها العريق وآثارها المتألقة وقلعتها العربية الفريدة. هذه هي تدمير كما أن هناك أفاميا وأوغاريت وبصرى الشام بمسرحها الكبير الذي يذكرنا بالحضارة الرومانية وماري وإيبلا وعدد لا يحصى من المدن والمواقع الأثرية والتاريخية.

وبالنسبة للسياحة الترفيهية، فتمتتع سورية بعوامل جذب كثيرة تتعلق بذلك بتراوح ما بين تنوع المناخ بين مختلف المناطق (كالمناخ الصحراوي والجبلي والساحلي) وهذا يعني مواكبة جميع الأذواق، وانتشار المصايف حول المدن الكبرى كالزبداني وبلودان وامتداد الشواطئ (بنوعها الصخرية والرملية) على الساحل السوري الجميل حيث يقارب طولها على البحر المتوسط ١٨٦ كيلو متر^{٥٢} و يوازي هذه الشواطئ سلاسل جبلية خضراء تضم العديد من

^{٥٠} الحمصي، عبد الرزاق، "فرص عديدة وواعدة تنتظر الاستثمار في سورية منها سياحة الرياضة والمؤتمرات"، مقال منشور على الصفحة: http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.

^{٥١} دراج، مروان، "مقومات السياحة الدينية حاضرة"، جريدة الثورة، العدد الصادر بتاريخ ٣/10/2006.

^{٥٢} الرفاعي، عبد الهادي، دراسة إحصائية لواقع السياحة في سورية، مرجع سبق ذكره، ص ٦.

المنتجعات. كما تتيح طبيعة المجتمع السوري بتقاليده وقيمه مناخاً خصباً لاستقطاب السواح العرب لاسيما الأسرة السائحة العربية بعيداً عن مخاطر سياحة الجنس مع الأطفال والمخدرات المرفوضة التي لطالما كبدت الدول التي اعتمدت عليها مبالغ ضخمة لمكافحة الجريمة والمخدرات فاقت ما كسبته من السياحة بكثير مما يستوجب الالتزام بأخلاقيات السياحة^{٥٣}. هذا بالإضافة إلى إقامة العديد من المعارض والمهرجانات الأدبية والفنية والتسويقية وكل هذا يعد من عوامل الجذب الهامة للسياح. إلا أنه تجب الإشارة إلى أن هذه السياحة ما زالت تتطلب الكثير من إجراءات دعمها والنهوض بها وخاصة في مجال الخدمات المقدمة للسياحين لكي تتال سورية ما تستحقه في هذا المجال ولتستطيع المنافسة في ميدان مقارنتها بالدول الأخرى المجاورة.

كما تشهد أنواع السياحة السورية حضوراً بارزاً لسياحة الأعمال والمؤتمرات. فقد بين تقرير المجلس الدولي للسياحة والسفر عام ٢٠٠٨ أن سورية حازت المرتبة الثانية عالمياً من حيث تطور سياحة الأعمال والمؤتمرات وهذا يدل على التطور الكبير الذي لحق بهذا النوع من السياحة، لأنه استناداً إلى الموقع الاستراتيجي لسورية بتوسطه بين القارات الثلاث فإن أعضاء المؤتمرات يمكنهم القدوم إليها برحلة منخفضة التكاليف. ونظراً لكون أغلب المشاركين في هذه المؤتمرات يشغلون فنادق أربع أو خمس نجوم ويصرفون مبالغ ضخمة في الجولات السياحية والتسوق فإن هذا يتأتى بفوائد كبيرة للاقتصاد السوري، خاصة وأن معظم المشاركين يكررون زيارتهم لسورية كسياح عاديين مع أهلهم أو أصدقائهم.

كما أن هناك أنواع أخرى للسياحة سورية قادرة على النجاح بها من خلال إعطائها اهتماماً أكبر مما هو الوضع عليه الآن كسياحة المغامرات وسياحة التسوق والسياحة الرياضية والسياحة العلاجية*.

^{٥٣} Jose', San, "Ethical Challenges Posed by the Economic Crisis are Cause of Deep Concern", Madrid, 2009, p1.

* هناك أكثر من ١٥ نبع للمياه المعدنية والكبريتية العلاجية في سورية تتوزع على مختلف محافظات القطر وأهمها بقين - دريكيش - شيخ عيسى - سخنة - رأس العين - الحياة وغيرها وقد إنشاء مراكز استشفاء في بعض منها ووضعت للاستثمار في السياحة العلاجية.

فالسياحة الرياضية مثلاً تعتبر مربحة جداً، لأن الدخل الناتج عن استضافة دولة ما لكأس العالم حوالي خمسة مليارات دولار وتخلق ما لا يقل عن ٢٠٠.٠٠٠ فرصة عمل دائمة أو مؤقتة إضافة إلى حقوق النقل والبث التلفزيوني التي تولد ملايين الدولارات والأهم من هذا كله التعريف بالدولة المضيفة عالمياً.^{٥٤}

انطلاقاً مما سبق وفي ضوء تضائل إنتاج النفط في سورية، وتعرض الصناعة السورية لمنافسة شديدة جراء الانفتاح الاقتصادي، وتراجع الإنتاج الزراعي جراء سوء الأحوال الجوية؛ تبدو السياحة البديل الأهم لتعويض الخسائر في القطاعات الأخرى، خاصة مع امتلاك سورية للكثير من المقومات السياحية كما سبق و أسلفنا. كل هذا دفع بالحكومة السورية إلى تبني السياحة كصناعة استراتيجية وكأحد أعمدة الاقتصاد الوطني حيث حقق النشاط الترويجي والإعلامي الذي بدأته وزارة السياحة السورية في الفترة الأخيرة زيادة في أعداد القادمين العرب والأجانب إلا أن هذا النشاط مازال متواضعاً ودون المستوى المرجو منه ولم يعط سورية حقها بعد.

وقد حاز قطاع السياحة في سورية خلال الأعوام الخمس الأخيرة أولوية بين القطاعات الأخرى من زراعة وصناعة وغيرها..... كما يمكن أن يحوز أولوية أكبر من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على هذا القطاع (ميزانية وزارة السياحة وميزانية المتاحف والمتنزهات والطرق السياحية والمواقع الأثرية).

ثانياً: تطور السياحة في سورية:

لتوضيح أهمية السياحة في الاقتصاد السوري فإننا سنتطرق إلى مساهمتها في مختلف جوانب هذا الاقتصاد من خلال ما يلي:

١ - مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

^{٥٤} إسير، ميساء، "التكامل بين دور الدولة والقطاع الخاص في التنمية السياحية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٧.

لم يكن الاهتمام بالسياحة في سورية متناسباً مع ما تتمتع به سورية من مقومات سياحية، إلا أنه بعد عام ٢٠٠٠ بدأت مرحلة جديدة تمّ فيها اعتمادها كصناعة إستراتيجية وكأحد محركات الاقتصاد الوطني الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن السياحة السورية عانت خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ من أوضاع إقليمية ضاغطة، فمنذ انتفاضة أهلنا في فلسطين في أيلول ٢٠٠٠ وما تلاها من أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ومن ثم الحرب على العراق والتي امتدت تأثيراتها من أيلول ٢٠٠٢ حتى تموز ٢٠٠٣؛ كل ذلك سبّب انحساراً لحركة السياحة الغربية إلى سورية، فيما حافظت حركة السياحة العربية على تطورها المنتظم.

ومن خلال تتبع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يتبين لنا التطور الذي طرأ على نشاط هذا القطاع فقد وصل الناتج المحلي له إلى ١٨٦٩٨٧ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ١٠٤٢٢٢ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٥. وهذا يشير إلى أن السياحة تطورت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ١٢.٢% عام ٢٠٠٥ إلى ١٤.٥% عام ٢٠٠٨، وبذلك كانت السياحة عاملاً أساسياً في تحقيق نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغت ٩% دون النفط.^{٥٦}

كما يظهر الرسم البياني رقم (١١) التطور الذي طرأ على الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الفنادق والمطاعم خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٨ وتمّ دراسة تطور هذا القطاع عوضاً عن قطاع السياحة نظراً لعدم توفر بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة حتى عام ٢٠٠٥ حيث لم يكن يحسب قبل ذلك.

الرسم البياني رقم (١١):

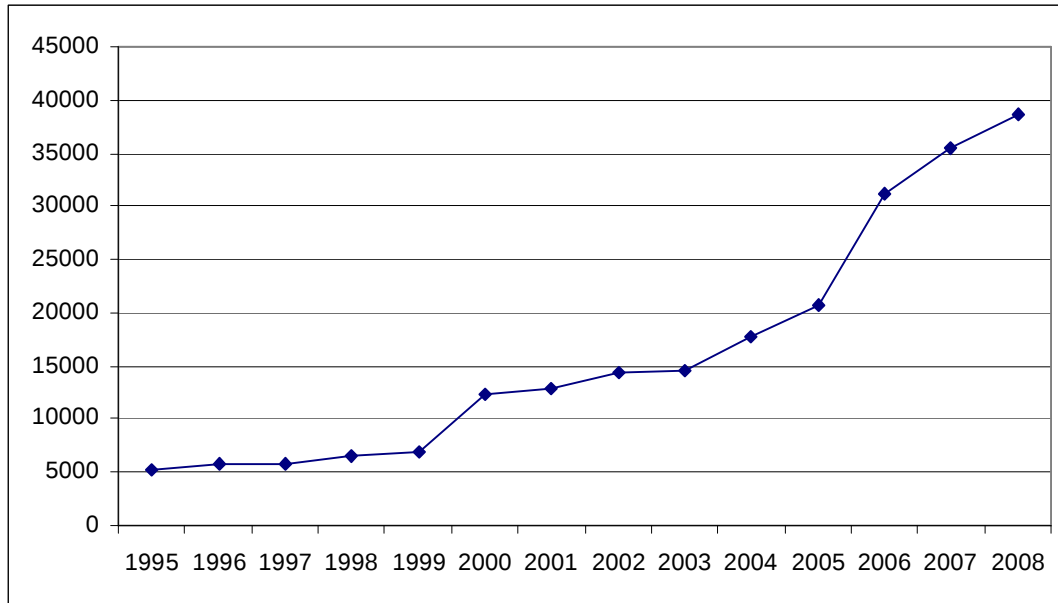
تطور الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المطاعم ١٩٩٥ - ٢٠٠٨

(ملايين الليرات السورية)

^{٥٥} وزارة السياحة، بيانات غير منشورة.

^{٥٦} "السياحة تساهم بـ ١٢% من الاقتصاد السوري"، مقال منشور على الصفحة:

<http://www.al-khayma.com/tourismTravel>، ١١/١٢/٢٠٠٨.



المصدر: البيانات حتى عام ٢٠٠٤ هي من هيئة تخطيط الدولة، مديرية السياحة، دمشق، بيانات غير منشورة.

البيانات من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨ هي من وزارة السياحة السورية، بيانات غير منشورة.

ويمكن دراسة تطور مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بشيء من التفصيل وذلك من خلال ما يسمى باقتصاد السياحة وصناعة السياحة. ويقصد بمفهوم صناعة السياحة مجمل نشاط المنشآت السياحية (مطاعم وفنادق) في حين يعتبر مفهوم اقتصاد السياحة أعم وأشمل حيث يعبر عن مجمل النشاط السياحي ويضم الإنفاق السياحي الوافد والإنفاق السياحي الداخلي في كافة مجالات الإنفاق.^{٥٧}

وتشير التقارير والإحصاءات المحلية والدولية إلى التطور الذي شهده قطاع السياحة السورية بكلأ شقيه الصناعة والاقتصاد.

فعلى صعيد صناعة السياحة، شهد الناتج المحلي الإجمالي لصناعة السياحة تقدماً ملحوظاً حيث تضاعفت قيمة هذا الناتج من ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى ١٥٢٣ مليون دولار تقريباً عام ٢٠٠٨ أي أنه أصبح يمثل ما نسبته ٦.١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨.^{٥٨} ولدى حساب معدل التزايد السنوي الوسطي لمساهمة صناعة السياحة في الناتج

^{٥٧} "تقرير دولي يتوقع ارتفاع كامل الطلب السياحي في سورية إلى ٨.٩ مليارات دولار عام ٢٠١٧"، مقال منشور على الصفحة: <http://syriasteps.com/index.php?>، ٢٠٠٨/٥/٧.

^{٥٨} "ملخص تقرير المجلس الدولي للسياحة والسفر حول التطور المتوقع للسياحة في سورية في عام ٢٠٠٨"، الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة السورية: www.syriatourism.org

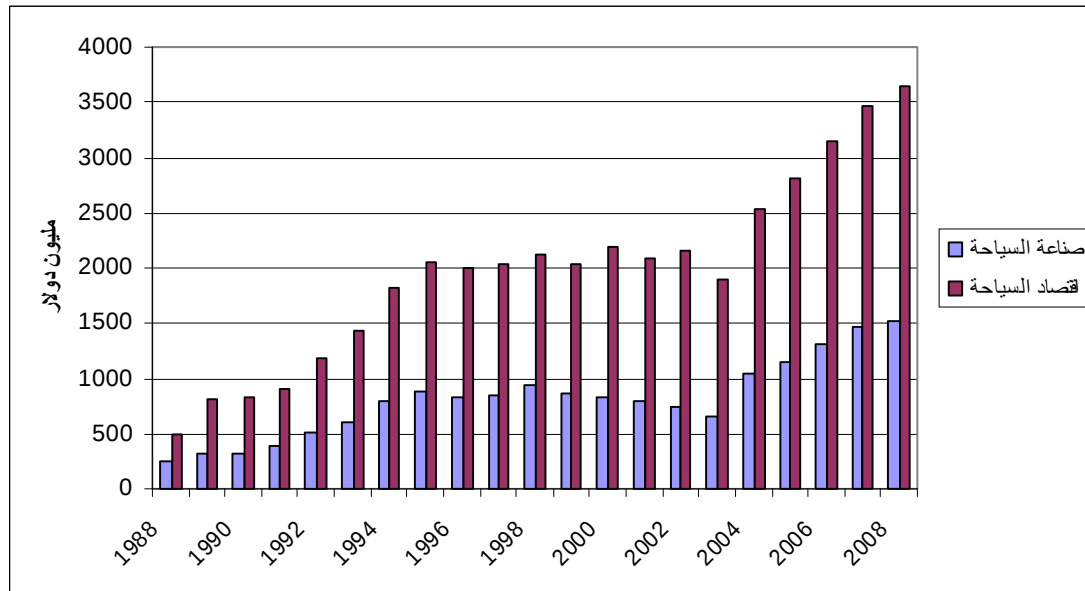
الوطني الإجمالي بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ والذي بلغ ٢٤% يتبين لنا ما طرأ على هذه المساهمة من تطور.

أما على صعيد اقتصاد السياحة، فقد بدا واضحاً التحسن الكبير لمساهمة اقتصاد السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ففي حين قدرت هذه المساهمة بـ ٤٩٧.٧٢ مليون دولار في عام ١٩٩٨ أصبحت تساوي ما قيمته ٣٦٣٩.١٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، أي ما يمثل ١٤.٥% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨.

الرسم البياني رقم (١٢):

تطور مساهمة صناعة واقتصاد السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

٢٠٠٨-١٩٨٨



المصدر: المجلس الدولي للسياحة والسفر، [www.wttc.org/Tourism Impact Data Forecasting Tool](http://www.wttc.org/Tourism%20Impact%20Data%20Forecasting%20Tool)

2009/3/22

٢ - مساهمة السياحة في العمالة السورية:

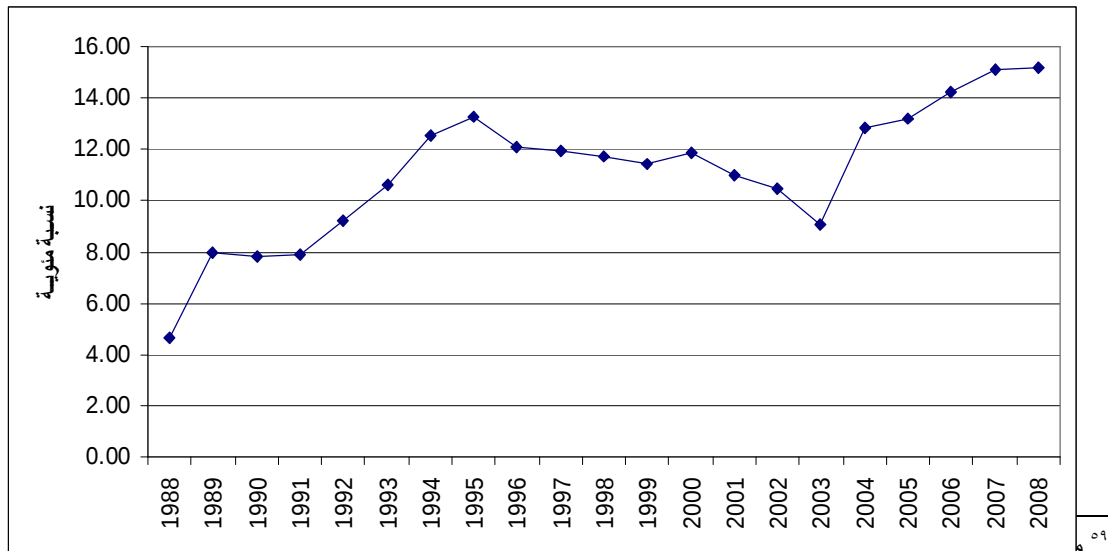
يعتبر قطاع السياحة بشقيه صناعة واقتصاد مجالاً واسعاً وهاماً لخلق فرص العمل والتوظيف نظراً لاعتماد السياحة على الكثافة العمالية مقارنة بالاستثمارات الأخرى التي تعتمد على الآلة. حيث أكدت العديد من الدراسات على أن بناء غرفة فندقية واحدة جديدة يخلق ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، فالتنمية السياحية تزيد من فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة من خلال ترابطاتها الأمامية والخلفية وتكاملها مع القطاعات الأخرى.^{٥٩}

حيث أن زيادة الطلب من قبل السائحين على منتجات الاقتصاد الوطني تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الصناعات المنتجة لهذه المنتجات مما يؤدي بدوره إلى دخول أعداد جديدة من الأفراد لسوق العمل.

ففي سورية يعمل في صناعة السياحة بشكل مباشر حوالي ٥١٢٠٠٠ عامل أي ما نسبته ٦.٩% من مجمل العمالة، في حين يقدر عدد العاملين في اقتصاد السياحة والسفر بـ ١١٣٠٠٠٠ عامل أي ١٥.١% من مجمل العمالة في عام ٢٠٠٨.^{٦٠} وهذا يعني أنه من بين سبع فرص عمل يوفرها الاقتصاد بكافة قطاعاته يولد قطاع السياحة واحدة منها. ويبين الرسم البياني رقم (١٣) التطور المستمر لنسبة عدد العاملين في اقتصاد السياحة إلى مجمل العمالة السورية.

الرسم البياني رقم (١٣):

نسب العاملين في اقتصاد السياحة إلى مجمل العمالة ١٩٨٨-٢٠٠٨



^{٦٠} The 2008 Travel & Tourism Economic Research, Tourism Satellite Accounting, World Travel & Tourism Council, p18.

ففي عام ٢٠٠٨ ساهم دخول ٩٣ منشأة سياحية (فندق أو مطعم) للعمل في توليد ٤٧٠٠ فرصة عمل مباشرة في العام ذاته^{٦١}، لأن زيادة حجم الحركة الفندقية الناتج عن تزايد تدفق السياح ينتج عنه تشغيل أعداد متزايدة من العاملين.

٣ - مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:

بالرغم من كون صناعة السياحة في سورية ما زالت في طور النمو إلا أنها أصبحت من أهم مصادر الدخل القومي بالنسبة للقطاع الأجنبي، فهي تساهم في توفير جزء هام من هذا القطاع اللازم لتمويل برامج التنمية بكافة أشكالها. حيث شهدت نسبة مساهمة اقتصاد السياحة في حصيلة سورية من القطاع الأجنبي تطوراً مستمراً لترتفع هذه النسبة من ١٧.٩% عام ٢٠٠٣ إلى ٢٨.٧% عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٣١.٨% في عام ٢٠٠٨.^{٦٢}

كما أسفر قطاع السياحة عن مساهمة إيجابية في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات بتحقيقه رصيماً موجباً طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٨ ولغاية عام ٢٠٠٨. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أهمية هذا القطاع وإمكاناته الكبيرة في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد جنباً إلى جنب مع بقية القطاعات، كما أن هذه الأهمية تبرر الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة لهذا القطاع الحيوي خلال السنوات القليلة الماضية للنهوض بصناعة السياحة كصناعة إستراتيجية تدعم الاقتصاد الوطني.

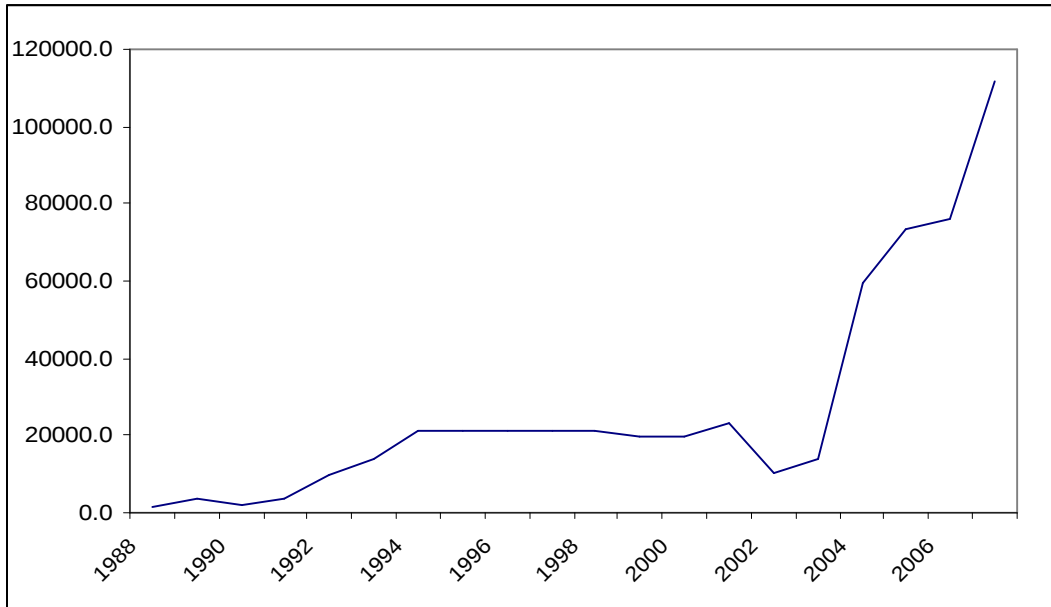
الرسم البياني رقم (١٤):

تطور رصيد الميزان السياحي في ميزان المدفوعات ١٩٨٨-٢٠٠٧

(ملايين الليرات السورية)

^{٦١} هيئة تخطيط الدولة، مديرية السياحة، بيانات غير منشورة.

^{٦٢} The 2008 Travel & Tourism Economic Research, World Travel & Tourism Council, United Kingdom, 2009, p4.



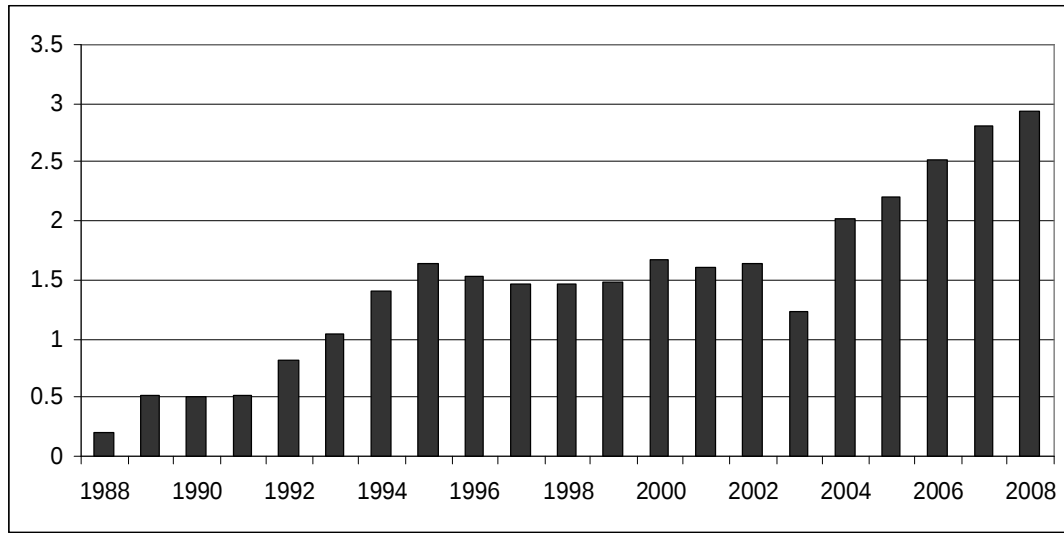
المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية، أعوام مختلفة.

٤ - مساهمة السياحة في التجارة الخارجية:

في ضوء التطور الواضح والهام لقطاع السياحة بكافة مؤشراتته، فإن هذا التطور قد شمل أيضاً قيمة الصادرات السياحية ويقصد بها الصادرات التي تتم عن طريق الزوار والصادرات السياحية الأخرى.

الرسم البياني رقم (١٤):

تطور قيم الصادرات السياحية ١٩٨٨-٢٠٠٨ (مليون دولار)



المصدر: المجلس الدولي للسياحة والسفر، [www.wttc.org/Tourism Impact Data Forecasting Tool](http://www.wttc.org/Tourism%20Impact%20Data%20Forecasting%20Tool)، 2009/3/22.

يشير الرسم السابق إلى انخفاض واضح في قيمة الصادرات السياحية عام ٢٠٠٣ بعد التطور الذي شهدته خلال الفترة السابقة (من عام ١٩٨٨ حتى ٢٠٠٢) وهذا يعود إلى الضغوط التي تعرضت لها المنطقة بسبب الحرب التي شنتها القوات الأمريكية على العراق، وما نتج عن ذلك من تراجع للسياحة الغربية في المنطقة، وبالتالي انخفاض حصيلة هذه الصادرات. إلا أن الصادرات السياحية عادت لتشهد تطوراً كبيراً بوتيرة متسارعة بعد أن استعادت السياحة في سورية عافيتها لتساهم في عام ٢٠٠٧ بنحو ٣ مليارات دولار أي ما يعادل ١٢% من إجمالي التجارة الخارجية.^{٦٣}

٥ - النشاط السياحي في سورية:

يمكن استعراض التطورات الطارئة على النشاط السياحي في سورية من خلال جانبي الطلب والعرض. حيث تعتبر قوى السوق المتعلقة بالطلب السياحي أمراً ضرورياً لتحديد حجم العرض المطلوب من المنتج السياحي لأن نجاح النشاط السياحي يعتمد بشكل أساسي على التوازن بين عوامل العرض والطلب.

^{٦٣} جعفر، هيثم، مرجع سبق ذكره.

أولاً: تطور الطلب السياحي:

يتضمن الطلب السياحي كلاً من الإنفاق السياحي الوافد والإنفاق السياحي المحلي بكلا شقيه الخاص والحكومي بالإضافة إلى الاستثمارات السياحية المتدفقة سواء الخاصة أم العامة.^{٦٤} وبذلك فإن مفهوم الطلب السياحي ينحصر بالسائح واحتياجاته ونمط سياحته ورغباته وانطباعاته، فعدد السياح يحدد حجم الطلب على السلع والخدمات السياحية ومصدر السياح يحدد تركيب هذا الطلب ودوافع الزيارة تحدد طبيعته. ومن هنا انطلق البعض في تعريف الطلب السياحي على أنه: العدد الإجمالي من الأشخاص الذين يسافرون ويرغبون بالسفر ويستخدمون التسهيلات والخدمات السياحية في أماكن بعيدة عن أماكن إقامتهم.^{٦٥} وتجدر الإشارة إلى أنه توجد مؤثرات مختلفة تحدد مستوى الطلب السياحي لعل أهمها يندرج في:

- التسويق والترويج السياحي وفاعليتهما في الجذب السياحي إلى سورية.
- مستوى الدخل الفردي ومعدلات نموه في السوق السياحية وتكاليف السفر إلى سورية.
- مستوى التطور التكنولوجي والوضع السياسي والأمني السائد.
- الوضع التنافسي للسياحة السورية وما توفره من تسهيلات للسياح.
- أسعار المنتجات السياحية وسعر صرف العملة.

وانطلاقاً من التعريف السابق للطلب السياحي، فقد شهد الطلب على السياحة السورية تطوراً ملحوظاً استمر من عام ١٩٨٨ ولغاية ٢٠٠٨، حيث ارتفع كامل الطلب السياحي من ٦٤٧.٦ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى ٤٦٠٥.٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨. كما توقع المجلس الدولي للسياحة والسفر بالتعاون مع مركز أكسفورد للأبحاث الاقتصادية استمرار ارتفاع كامل الطلب السياحي في سورية ليصل إلى ٨.٩ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٧.^{٦٦} وأشار

^{٦٤} "تقرير دولي يتوقع ارتفاع كامل الطلب السياحي في سورية إلى ٨.٩ مليارات دولار عام ٢٠١٧"، مقال سبق ذكره، 78.

^{٦٥} Shepherd, R, Tourism Principles and Practices, Longman publications, New York, 1998, p24.

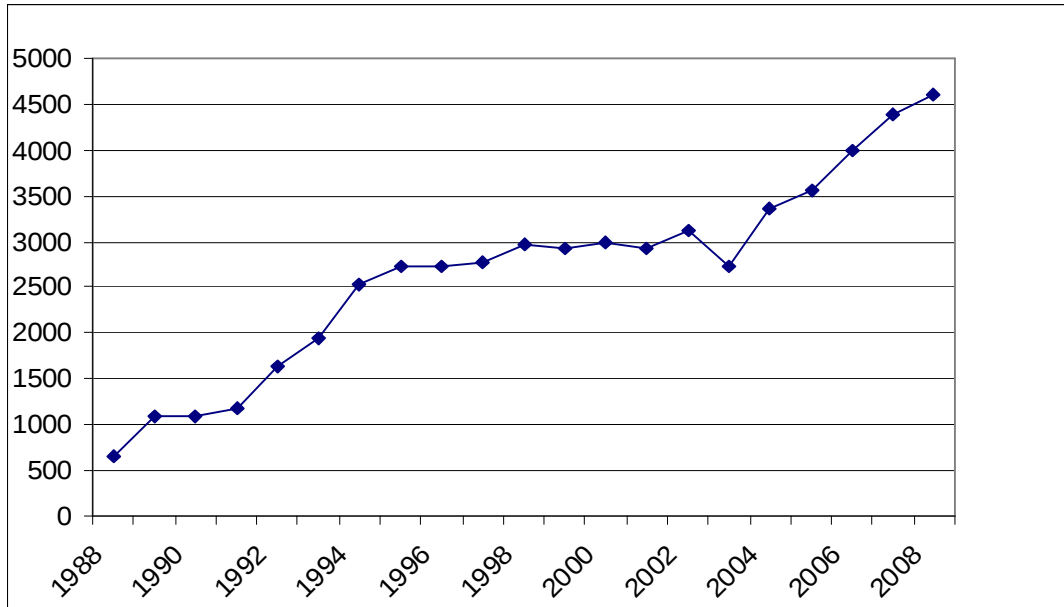
^{٦٦} "ملخص تقرير المجلس الدولي للسياحة والسفر حول التطور المتوقع للسياحة في سورية في عام ٢٠٠٨"، مرجع سبق ذكره.

التقرير الصادر عن المجلس ذاته إلى أن سورية حازت المرتبة ٣٤ من أصل ١٧٦ دولة وذلك حسب مؤشر نمو كامل الطلب السياحي لعام ٢٠٠٧.^{٦٧}

يبين الرسم البياني رقم (١٥) التطور الكبير الذي شهده الطلب السياحي في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٨ وحتى ٢٠٠٨.

الرسم البياني رقم (١٥):

تطور الطلب السياحي في سورية ١٩٨٨-٢٠٠٨ (ملايين الدولارات)



المصدر: المجلس الدولي للسياحة والسفر، 'www.wttc.org /Tourism Impact Data Forecasting Tool'، 2009/3/22.

ثانياً: تطور العرض السياحي:

يعرّف العرض السياحي على أنه سلة السلع والخدمات التي تقدم للقادمين لإشباع رغباتهم المختلفة.^{٦٨} ويشمل عدة عناصر منها ما هو طبيعي كالمناخ والشواطئ والغابات والمناظر

^{٦٧} طویل، سمیر، سورية في المركز ٧٦ على سلم الترتيب العالمي سياحياً، 'www.bladnaonline.net/ar/index.php?'، ٢٠٠٨/٨/٥.

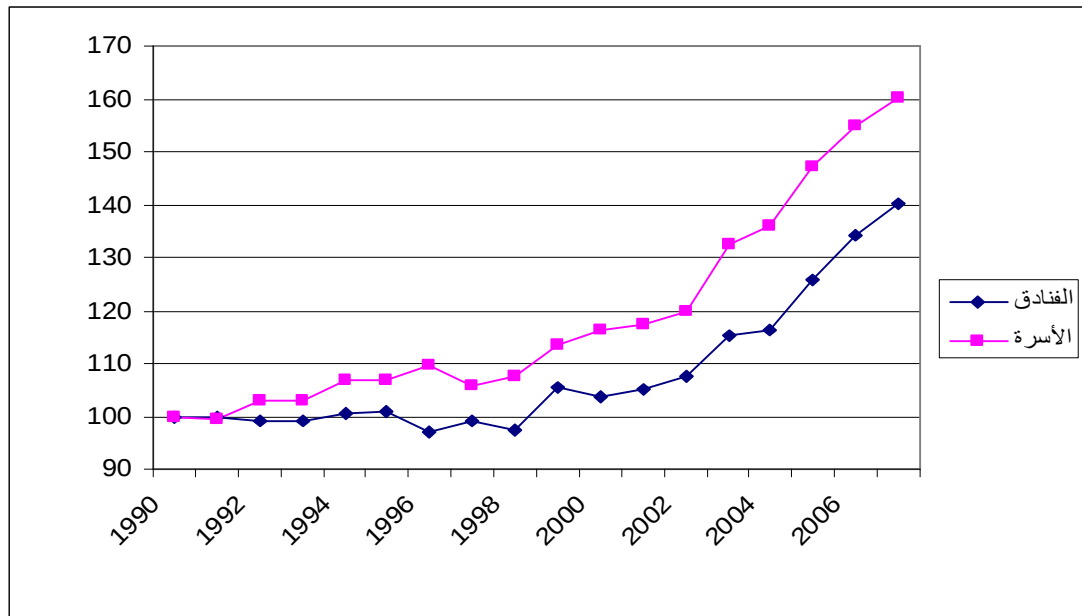
الطبيعية الأخرى، ومنها ما هو ناتج عن الجهد البشري المتعلق بتصنيع الأنشطة السياحية كالمطاعم والفنادق وأماكن الإيواء الأخرى _ توزيع الرحلات _ النقل والخدمات المختلفة للتأجير والمعلومات والحجز _ البنية التحتية _ وسائل الترفيه _ المنتجات والعروض الثقافية والمشوقات المعمارية كالمواقع التاريخية والأثرية.^{٦٩}

وقد شهدت معظم عناصر العرض السابقة تطوراً ملموساً على الصعيدين الكمي والنوعي، في حين ما زالت بعض العناصر الأخرى تعاني من بعض أوجه القصور كما أو نوعاً أو كلاهما معاً.

فمثلاً لدى دراسة الفنادق بمختلف درجاتها وبما تتضمنه من أسرة وما توفره من ليال فندقية للنزلاء والسياح، نجد أن عدد الفنادق في تطور متواصل لاسيما منذ عام ٢٠٠٠ ويعكس الرسم البياني رقم (١٦) التطور النسبي لعدد الفنادق والأسرة خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨.

الرسم البياني رقم (١٦):

التطور النسبي لأعداد الفنادق والأسرة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعوام مختلفة.

يلاحظ أن معدل تزايد الاستثمارات في القطاع الفندقي في التسعينات كان لا يزيد عن ٢% سنوياً، في حين أمكن رفع نسب النمو في عدد الأسرة والغرف والفنادق السنوي خلال الفترة

^{٦٨} ROCHEFOUCAULD B, Economie du tourisme BTS, Bréal éditions, 2002.

^{٦٩} Vanhove, N, the economics of tourism destinations, Elsevier, Oxford, 2005, p76.

٢٠٠١-٢٠٠٥ إلى ٥٠% وهي نسب نمو بقيت لا تتناسب مع الزيادة المحققة في عدد السياح علماً بأن معدل زيادة الاستثمارات الفندقية (الأسرة الفندقية في الخدمة) ازداد من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧ بنسبة تعادل ٤.٥% وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المشاريع قيد الإنشاء التي عرضت في ملتقى سوق الاستثمار السياحي.

٦ - الاستثمار السياحي:

شهد الاستثمار في قطاع السياحة تطوراً هاماً ونوعياً في الأعوام القليلة الماضية نظراً لما توفره السياحة من فرص استثمارية كبيرة بالإضافة إلى كون سورية مجالاً خصباً لهذا النوع من الاستثمار وأرضاً عذراء تستقطب اهتمام قطاعات الأعمال العالمية. فهذه الخصوبة والأمن والاستقرار الذي تتمتع به والانفتاح الواسع نحو الاستثمارات الخارجية لاستقطابها وتوجيهها نحو قطاعات هامة، بالإضافة إلى المردودية الاقتصادية التي تمتاز بها بعض هذه القطاعات لاسيما السياحة بثرواتها المتجددة باستمرار؛ تجعل الاستثمار فيها أكثر أماناً واستقراراً وأقل تأثراً بالأزمات العالمية.^{٧١}

ويمكن تلخيص ملامح الاستثمار السياحي في سورية بالنقاط التالية:

- بلغت قيمة الاستثمارات السياحية للمنشآت العاملة في الخدمة ٣.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، حيث دخلت فنادق جديدة - ذات سوية دولية - الخدمة خلال السنوات الثلاث الماضية. في حين تجاوزت الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء والمتوقع إنجازها حتى نهاية عام ٢٠١٠ والناجمة عن العقود المبرمة في ملتقيات الاستثمار السياحي أو اتفاقيات التطوير وغيرها ما قيمته ٣.٣ مليار دولار في ٣٧٦ مشروع تركز معظمها (بنسبة ٩٤%) في دمشق وريفها - حلب - اللاذقية - حمص و طرطوس.^{٧٢}

^{٧٠} هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، الفصل التاسع، ص ٤٢٠.
^{٧١} عيسى- محمد، سامي- باسم، " هلال: الاستثمار السياحي أكثر أماناً واطمئناناً"، جريدة تشرين، العدد ١٠٣١٥، ٢١/١٠/٢٠٠٨، ص ١٤.
^{٧٢} جعفر، هيثم، مرجع سبق ذكره.

• إن تركز الاستثمارات السياحية في المحافظات الست التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة يؤثر بشكل كبير على توازن التنمية الإقليمية وبشكل أكبر على التنمية المستدامة، إلا أنه تمت محاولة تدارك هذه المشكلة في ملتقى الاستثمار الثالث والرابع.

• بلغت حصة الاستثمارات السياحية نحو ٥٠% من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية والتي ارتفعت من ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٧٨٧ مليون دولار عام ٢٠٠٧.^{٧٣}

• توزعت الاستثمارات السياحية في عام ٢٠٠٧ على النحو التالي: ٣٧% استثمارات سورية، ٥٥% استثمارات عربية و ٧% استثمارات أجنبية.^{٧٤}

• بالنسبة للاستثمارات الفعلية للقطاع العام السياحي فقد زادت بشكل كبير لتصل إلى ٦٧٠ مليون ل.س في عام ٢٠٠٧ مقابل ١٧٧ مليون ل.س في عام ٢٠٠٥. ويظهر الجدول رقم (٥) التطور السنوي لقيمة الاستثمارات الفعلية للقطاع العام (وزارة السياحة) خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٧، كما أنه يعكس في الوقت ذاته ظاهرة سلبية تتجلى في عدم انتعاش سياسة استثمارية واضحة فيما يتعلق بهذا القطاع نظراً لتباين قيمة الاستثمارات بين عام وآخر مرة بالزيادة وأخرى بالنقصان.

الجدول رقم (٥):

تطور الاستثمارات السنوية الفعلية للقطاع العام ٢٠٠٧-٢٠٠٠ (مليون ليرة سورية)

العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الموازنة الاستثمارية	٧١	١٨٥	٢٤٩	٣١٥	٢٢٦	١٧٧	٤٢٩	٦٧٠

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، مديرية السياحة، بيانات غير منشورة.

^{٧٣} "سورية تشهد زيادة في الاستثمار الأجنبي ومعظمه في السياحة"، مقال منشور على الموقع: www.aljazeera.net، ٢٠٠٩/٣/٢١.

^{٧٤} إسير، ميساء، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

- تطورت القيمة الاستثمارية التراكمية للمشاريع السياحية العامة الموضوعة في الخدمة من ١٦٦٠٨٠ ل.س لغاية عام ٢٠٠٥ إلى ١٩٨٣٨٨ مليون ل.س لغاية ٢٠٠٨ أي بزيادة نسبتها حوالي ١٩.٥%.

- ساهم القطاع الخاص بنسبة ٥٣% من إجمالي الاستثمارات السياحية بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ وذلك يعود لاستجابة القطاع الخاص للتطورات والتغيرات التشريعية والإعفاءات الضريبية التي أصدرتها الحكومة في إطار تشجيعها للاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أنّ شدة التنافس في السياحة عالمياً وإقليمياً، يشكل تهديداً كبيراً على الاستثمار السياحي الأجنبي في سورية، لأن العديد من دول الجوار تضع استثمارات وخططاً كبيرة للاستفادة من جذب السياح وتشجيع المواطنين على السياحة الداخلية، بالإضافة إلى تلقي هذه الاستثمارات تسهيلات كثيرة لاستقطابها في مختلف المقاصد السياحية في المنطقة.

ثالثاً: التحديات والصعوبات التي تواجه السياحة السورية:

إن الاهتمام الكبير الذي يلقاه القطاع السياحي في هذه الآونة من قبل الحكومة وما حققه هذا القطاع من تطور؛ لا ينفي وجود جملة من الصعوبات التي تحول دون أداء قطاع السياحة الدور المرجو منه.

يمكن تلخيص هذه الصعوبات بالنقاط التالية:

- لا يزال تقديم المنتج السياحي السوري للآخرين قاصراً عن تحقيق الاستفادة القصوى منه على الرغم من غنى هذا المنتج مقارنة بالكثير من المنتجات السياحية للدول الأخرى. وذلك يعود إلى الطرق التقليدية غير العلمية المتبعة في تقديمه بالإضافة إلى الإهمال الذي ما برحت تعاني منه حتى فترة قريبة في متابعة المشاكل التي يواجهها ومعالجتها وفق رؤية شمولية تراعي المستقبل قبل الحاضر.^{٧٥}

- فيما يتعلق بتنافسية الأسعار في قطاع السياحة، هناك فجوة بين جودة الخدمة والسعر، ناتجة عن وجود حالة من التفرد والاحتكار في بعض خدمات المنشآت خلال السنوات السابقة. حيث فسرت هذه الفجوة المفارقة الغربية بين أمرين: أولهما حصول سورية على المرتبة ٦٦ من أصل ١٣٠ دولة في تقرير التنافسية السياحية* وبمجموع نقاط بلغ نحو ٤.٧ نقاط فقط من أصل ٧ نقاط، في حين حصلت على المرتبة الخامسة وفقاً لهذا المؤشر في عام ٢٠٠٩.^{٧٦} والثاني أن أسعار السلع والخدمات السياحية في سورية أرخص من بعض دول الجوار كما هو معروف.

- الجهود الرامية لتحسين البنية التحتية (العامة والسياحية)^{٧٧} وتطويرها لم تؤت ثمارها بعد. حيث ما زال هناك ضعف في شبكة الطرق السياحية إلى مناطق الاضطراب والمواقع الأثرية فبعضها غير مؤهل ويفتقر إلى الاستراحات الطريقية بشكل كاف

^{٧٥} هنانو، عارف، "حكّاء السياحة السورية"، مجلة المال، دمشق، العدد ٣٤، ٢٠٠٨، ص ٣.

* تقرير التنافسية العالمي للسياحة والسفر يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام ٢٠٠٧، تستند بياناته على مصادر عامة، مؤسسات دولية، خبراء السياحة، نتائج استطلاعات الرأي وقد غطى مؤشر تنافسية السفر والسياحة ١٣٠ دولة منها ١٤ دولة عربية.

^{٧٦} دراسة تحليلية لتنافسية قطاع السياحة والسفر في سورية، وزارة السياحة، دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٦.

* يقصد بالبنية التحتية العامة تلك التي مرافقها تخدم المجتمع بكامله كالتزويد بالكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي وإقامة الطرق والجسور والمطارات ومواقف السيارات والحدائق العامة وغيرها، في حين تشمل البنية التحتية السياحية المرافق التي تخدم السياح فقط كالمنتجعات السياحية والمطاعم وغيرها.

ومناسب^{٧٧}، كذلك المطارات ومناطق الزيارة ما زالت تفتقر إلى بعض الخدمات كماً ونوعاً.^{٧٨} ويلعب تطور هذه البنية دوراً هاماً في جذب الاستثمارات السياحية لأنه يساهم في تقليل تكاليف الاستثمار وزيادة الإيرادات المتوقعة من المشروعات السياحية.

- عدم توفر عمالة مدربة للعمل في المنشآت السياحية الجديدة التي ستقام خلال السنوات الأربع القادمة، لاسيما وأنّ تطوير المنتج السياحي السوري يتطلب بالدرجة الأولى توفر هذه العمالة واستمرار تأهيلها.
- تركز الاستثمارات السياحية على الغالب في عدد قليل من المناطق السياحية وضعف هذه الاستثمارات في المناطق الأخرى رغم ضرورة توجيه الاستثمارات الجديدة إلى المناطق التنموية ذات المقومات الجاذبة في مختلف المحافظات. حيث هناك ٩٤ مشروعاً في ٦ محافظات فقط وهذا أمر يستدعي الالتفات.
- الافتقار إلى وسائل الترفيه المتنوعة اللازمة لتنشيط السياحة الترفيهية ونقص التنوع في منتجات العرض السياحي لأن توافر مقومات الجذب الطبيعية وحده لا يفي بالغرض. بالإضافة إلى ضعف التنوع والقدرة الاستيعابية لوسائل الإقامة.
- عدم كفاية الأنشطة من قبل القطاع العام من أجل تجديد وصيانة المدن القديمة.^{٧٩}
- كما تشكل السياحة الداخلية وأهمية النهوض بها تحدياً هاماً في مجال تطوير السياحة، حيث يساهم هذا النوع من السياحة في التخلص من الموسمية في السياحة الوافدة

^{٧٧} مصري، عدنان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

^{٧٨} حمامة، جمال، برلمانيات، مجلة الاقتصادي، العدد ٤٦، ٢٠٠٨، ص ٤١.

^{٧٩} Sultan, thaer, L'économie du tourisme et ses impacts, étude sur deux exemples : la France et la Syrie, thèse, Université de droit, d'économie et des sciences d'Aix-Marseille III, 2007, p101.

المتركزة في فصل الصيف وهذا يؤدي لإشغال المنشآت السياحية والمنشآت المرافقة لها على مدار العام.^{٨٠}

وتجدر الإشارة إلى أنّ كون معظم المشاريع المعروضة من المستويات العالية (أربع أو خمس نجوم) لا يشجع إلى حد ما تطور السياحة الداخلية.^{٨١} فقد استمر تراجع عدد نزلاء الفنادق من السوريين المقيمين منذ عام ١٩٧٠ ليصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٤.٢٧% مما كان عليه في عام ١٩٧٠.^{٨٢}

^{٨٠} جعفر، هيثم، مرجع سبق ذكره.

^{٨١} "الاستثمار السياحي في دراسة علمية... لكن من الباب الآخر"، مجلة المال، عدد ٣٢، ٢٠٠٨، ص ١٢.

^{٨٢} عبدالله، نزار، اقتصاديات السياحة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٩.

الفصل الثالث

واقع النفط في سورية

الفصل الثالث: واقع النفط في سورية

المبحث الأول: دور النفط في الاقتصاد العالمي

يحتل النفط في وقتنا الحاضر مكان الصدارة بين المواد الإستراتيجية في العالم كله، كما تعتبر الطاقة النفطية حتى الآن أوفر وأسهل وأفضل أنواع الطاقة المستعملة لتشغيل الصناعات الحديثة، وتأمين المواصلات المعتمدة على السرعة، إلى جانب دورها في تحديث القطاع الزراعي وتنمية القطاع التجاري. حيث أن ثلث النفط المستهلك في العالم مكرّس لأجل تشغيل الصناعة التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة قد يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي.

وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الزراعي الذي دخل في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه (البثرو - زراعة). وقد برز دور النفط في هذا المجال من ناحيتين رئيسيتين أولاهما استخدام النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة. وثانيهما استعمال المنتجات البتروكيميائية من أسمدة ومبيدات حشرية وأعلاف.

كما تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في أنه مادة تجارية على المستوى العالمي، فمن المعروف أن الدول الصناعية هي أكثر دول العالم استهلاكاً وأقلها إنتاجاً للنفط، وذلك على عكس الدول النامية. وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية.

ولا تقتصر تجارة النفط العالمية على مادة النفط الخام بل تشمل أيضاً المشتقات والمنتجات النفطية المعروفة بالبتروكيميائيات التي هي العامل الأهم في نمو صناعة النفط.

وهكذا نرى أن علاقة المجتمع العصري بالنفط قد أصبحت وثيقة جداً إلى حد أصبح استهلاك النفط معياراً للتقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم.^{٨٣}

وقد كان النفط خلال الخمسين عاماً الأولى من التحول العالمي في الطاقة من الفحم الحجري وموارد الطاقة المتجددة التقليدية؛ مورد الطاقة الوحيد الذي كان العالم يعتمد عليه كقاعدة لزيادة كفاءة الإنتاج. وتحولت بسرعة قطاعات الصناعة والنقل والاستهلاك المنزلي من اعتماد شبه كامل على الفحم الحجري إلى اعتماد كامل أو جزئي على النفط. وجرت زيادة سرعة التحول إلى النفط بعد الحرب العالمية الثانية بسبب الإمدادات المتزايدة كثيراً من حقول نفط غزيرة مكتشفة حديثاً في الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وشمال أفريقيا. وبحلول الستينيات أصبح النفط المورد الأهم للطاقة في العالم سواء بالنسبة إلى الكمية أو النوعية. وكان كذلك أرخص مورد للطاقة التجارية بسبب نظام التسعير المتبنى من شركات النفط صاحبة الامتياز. وهكذا ازدادت حصة استهلاك النفط في الطاقة من ٢٥.٩% عام ١٩٥٠ إلى ٥٤% عام ١٩٧٣ ثم انخفضت إلى ٣٨.٧% عام ٢٠٠٢.^{٨٤}

وخلال هذه الفترة، أصبح دور النفط وبخاصة النفط العربي هو تزويد العالم وعلى الأخص البلدان الصناعية بكل الطاقة التي تحتاج إليها للإسراع في إعادة البناء والنمو الاقتصادي الذي بدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية. ولأن النفط المستورد كان رخيصاً استخدمته البلدان الصناعية لزيادة إيراداتها العامة، وبصورة رئيسية عبر فرض الضرائب على النفط الخام والمشتقات النفطية، مما أعطى موارد النفط دوراً مالياً بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط. ومنذ ذلك الحين أصبح الحصول على نفط الشرق الأوسط خاصة الخليج العربي والتجارة به أمراً حيوياً للتوسع الاقتصادي في البلدان الصناعية.^{٨٥}

أما بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط، فإن استغلال أكثر مواردها الطبيعية قيمة من قبل شركات النفط الأجنبية لم يكن له إلا دور واحد وهو أن حكومات تلك الدول كانت تعتبره

١ برجاس، حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، دار بيسان، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧٥.

^{٨٤} International Energy Agency - IEA, World Energy Outlook, 1998- 2005, p 8.

^{٨٥} عتيقة، علي أحمد، الاعتماد المتبادل على جسر النفط - المخاطر والفرص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص

مورداً لدخل ثابت لكل برميل من النفط المصدر وكان الاستهلاك المحلي محدوداً جداً، كما أن تصنيع قطاع النفط في البلدان المنتجة كان ينظر إليه على أنه غير ممكن أو غير اقتصادي. ونظراً لما سبقت الإشارة إليه من أهمية للنفط وأسعاره، فإنه يمكن تلخيص التطورات التي مرت بها سوق النفط العالمية على مدى نصف القرن الماضي من الزمن على النحو التالي:^{٨٦}

١. فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٠-١٩٧٠): المتميزة بالتوسع السريع والانتعاش الاقتصادي في أوروبا والولايات الأمريكية واليابان. حيث تحول النفط في هذه الفترة من وقود أمريكي إلى وقود عالمي، ثم تلا ذلك حدوث اضطراب في سوق النفط العالمية وظهرت المخاوف من حدوث خلل في تدفق الإمدادات، حيث وصل الإنتاج إلى ذروته وارتفعت أسعار النفط بنحو عشرة أضعاف وتغيرت ملكية الموارد النفطية من الشركات النفطية العالمية إلى الدول المضيفة.

٢. فترة أواخر عام ١٩٧٠ حتى منتصف عام ١٩٨٠: المتميزة بانتهاء الطلب على النفط وإعادة ظهور الإنتاج من خارج أوبك*، وعدم مقدرة منظمة أوبك على المحافظة على الارتفاع في مستويات الأسعار، كما كان مصير حوالي نصف الطاقة الإنتاجية لأوبك الإغلاق.

٣. فترة منتصف الثمانينات إلى أوائل عام ٢٠٠٠: لم تكن أسعار النفط خلال معظم هذه الفترة مرتفعة جداً بحيث تؤثر سلباً على الطلب على النفط وليست منخفضة إلى الدرجة التي قد تحد من الاستثمارات.

٤. الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥: تميزت هذه الفترة بالاهتمام المتزايد بنمو الطلب على النفط في آسيا، خصوصاً في الصين، وظهور الاختناقات على كامل سلسلة الإمدادات النفطية.

^{٨٦} فرانس، هيرمان، أسواق النفط العالمية وآلياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٣، العدد ١٢٢، ٢٠٠٧، ص ١٦٣-١٦٤.
* أوبك هي منظمة الدول المصدرة للنفط أنشئت في بغداد عام ١٩٦٠ من خمسة أعضاء وبلغ عدد أعضائها ١٢ دولة عام ٢٠٠٧.
مقرها الدولي منذ ١٩٦٥ في فيينا.

٥. الفترة مابعد عام ٢٠٠٥: شهدت أسعار النفط ارتفاعاً غير مسبوق، حيث تجاوز سعر البرميل الواحد عتبة الـ ١٠٠ دولار وبذلك أصبح سعر برميل النفط أربعة أضعاف مستواه في عام ٢٠٠٢.^{٨٧}

وقد ساعدت هذه الزيادة الحادة في سعر النفط وإشراف البلدان المصدرة للنفط على الإنتاج في نشر الوعي بأن موارد النفط لها نهاية وأن إمداد الأسواق بها لم يعد غير محدود.^{٨٨}

ولعل أهم أسباب هذا الارتفاع السريع لأسعار النفط تتلخص في النقاط التالية:

§ ارتفاع الطلب العالمي على النفط منذ سنوات بوتيرة سريعة ومتواصلة، تدفعه بشكل أساسي الزيادة الكبيرة في الطلب على الطاقة في كل من الصين والهند ويقابل ذلك عدم تحقيق تقدم كافي في ترشيد استهلاك الدول الصناعية الكبرى من الطاقة.^{٨٩}

§ انخفاض المخزون وتراجع الإنتاج والاحتياطيات النفطية، حيث تم ولغاية عام ٢٠٠٨ إنتاج حوالي ٣٠% من مجمل الاحتياطي العالمي من النفط.^{٩٠}

§ المشاكل والتوترات التي تعاني منها بعض الدول المنتجة الرئيسية وبالأخص في الشرق الأوسط وأبرزها العدوان الأمريكي على العراق والأزمة النووية الإيرانية والتوترات على الحدود العراقية التركية - التي كانت أحد أهم العوامل المسببة لارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٧ - وتوتر العلاقات الفنزويلية الأمريكية وغيرها.

§ موقف المضاربين في سوق النفط الآجلة، فتوقعهم ارتفاع أسعار النفط بشكل مفاجئ أدى لزيادة تدفق الاستثمارات إلى أسواق النفط المستقبلية وإلى مضاربات ساهمت في رفع أسعار النفط بشكل فعلي.^{٩١}

^{٨٧} دراسة أعدها مركز الاقتصاد والأعمال للأبحاث، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٣٣٨، ٢٠٠٨، ص ٨٠.

^{٨٨} عتيقة، علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

^{٨٩} دراسة أعدها مركز الاقتصاد والأعمال للأبحاث، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

^{٩٠} مصطفى، عدنان، "قراءة الكف البترولي العربي عند فجر عام ٢٠٠٨"، مجلة المال، عدد ٣٤، ٢٠٠٨، ص ٤٧.

^{٩١} لماذا ارتفع سعر النفط، مقال منشور على الصفحة: <http://newsvote.bbc.co.uk>، ٢٠٠٨/٩/٤.

§ الاختناقات في طاقات التكرير العالمية والضغط والتحديات التي تعاني منها صناعة التكرير فيما يتعلق بزيادة الإنتاج بالكميات والمواصفات المطلوبة لاسيما في ضوء التشديد على الإجراءات البيئية.

§ إستراتيجية أوبك تجاه ما تواجهه من ضغوط مستمرة لرفع إنتاجها من أجل التأثير في سوق النفط.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة، فإن هناك جملة من المؤثرات الآنية التي أدت إلى قفزات متتالية في سوق النفط كالتقلبات في سعر الدولار والاضطرابات في نيجيريا وإضرابات فنزويلا وتفجيرات الجزائر وغيرها...^{٩٢}
إن تنوع المؤثرات أعلاه ومداها هو خير تفسير لحال الاضطراب في أسواق النفط العالمية.

^{٩٢} دراسة أعدها مركز الاقتصاد والأعمال للأبحاث، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

المبحث الثاني: دور النفط في الاقتصاد السوري

أولاً: أهمية النفط في سورية:

كان للنفط دور كبير في الاقتصاد السوري ولازال، حيث ساعدت زيادة مستوى الإنتاج والتصدير على تجنب سورية تطبيق وصفات برامج الإصلاح الهيكلي التي أقرها البنك الدولي للدول الدائنة.^{٩٣}

فمنذ عقدين من الزمن (أي من عام ١٩٨٩) لعب النفط دوراً هاماً في تأمين الطاقة فكان أهم مصادرها، كما ساهم بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و ٦٠-٧٠% من قيمة الصادرات موفراً ٤٥-٥٠% من واردات الخزانة بالقطع الأجنبي.^{٩٤} غير أن المساهمة الإيجابية لقطاع النفط خلال السنوات الأخيرة تعود حصراً لأسعار النفط المرتفعة.

وإذا كان دور النفط إيجابياً منذ أكثر من عشرين عاماً بمقارنة مستويات الإنتاج مع الاستهلاك فإن هذا الدور بدأ بالتلاشي ليتحول مع الميل الواضح لازدياد الاستهلاك المحلي وتراجع الإنتاج إلى عجز سیتنامی في المستقبل. وهذا يعني تحول سورية إلى بلد مستورد صاف للنفط وهذا التراجع في الناتج الكمي للنفط يعود من جهة إلى تناقص الاحتياطي وإلى ضعف الإمكانيات التكنولوجية المستخدمة من جهة ثانية. وبذلك يتوجب على سورية تنويع اقتصادها من خلال الاعتماد على الأنشطة الخدمية وإعادة هيكلة الصناعة فيها.

^{٩٣} عربش، زياد أيوب، السياسات البترولية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٧، ص٩.

^{٩٤} هيئة تخطيط الدولة، تحليل الوضع الراهن، دمشق، ٢٠٠٨.

ثانياً: تطور مساهمة النفط في سورية:

اكتسب النفط صفة السلعة الإستراتيجية بامتياز وذلك انطلاقاً من المكانة التي يحتلها في الاقتصاد ككل، حيث ساعد النفط سورية في دعم الاقتصاد السوري وتجاوز الأزمة المالية التي حلت بسورية عام ١٩٨٦ وفي تقوية مواقفها الاقتصادية والوطنية والإقليمية المختلفة. وبناءً على ذلك يمكن دراسة أهم المتغيرات المتعلقة بهذه السلعة من إنتاج، احتياطي، استهلاك، وتصدير.

- الاحتياطي:

يعتبر الاحتياطي النفطي أهم متغير في سياسة الإنتاج النفطي، لأن أي سياسة للإنتاج أو التصدير ينبغي أن تستند إلى التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطيات.^{٩٥} ففي سورية يبلغ الاحتياطي الجيولوجي المؤكد حوالي ٢٤.٣ مليار برميل، غالبية العظمى تتواجد في شمال شرق سورية. وضمن هذا الاحتياطي الجيولوجي يقدر الاحتياطي القابل للإنتاج بحدود ٦.٩ مليار برميل أنتج منه ٤.٥ مليار برميل، والمتبقي كاحتياطي قابل للإنتاج هو ٢.٤ مليار برميل. مع الإشارة إلى أن ٤٠% من التراكيب الكامنة للبترول كانت قد حفرت فقط. وهنا يبرز تحدي كبير يواجهه قطاع النفط السوري يتمثل في تراجع الاحتياطيات وعدم تحقيق أي اكتشافات جوهرية مما يفرض ضرورة تجديد الاحتياطي القابل للإنتاج.^{٩٦} وهذا يعني إذا لم يتم اكتشاف كميات جديدة من النفط؛ سينضب حتى الاحتياطي منه و التقديرات المطروحة حول مصير النفط في سورية مرتبطة بنتائج هذه الاكتشافات والمخزون القابل للاستثمار.

الجدول رقم (٦):

احتياطيات النفط في سورية ١٩٨٦-٢٠٠٦

الاحتياطي (مليار برميل عند نهاية السنة)	العام
1.7	من ١٩٨٦ ولغاية ١٩٩١
2.5	من ١٩٩٢ ولغاية ١٩٩٩

^{٩٥} الحمش، منير، تطور الاقتصاد السوري الحديث، دار الجليل، دمشق، ١٩٨٣، ص ٣١٩.

^{٩٦} عريش، زياد أيوب، قطاع الطاقة في سورية: الرهانات الحالية والخيارات المستقبلية، دراسة غير معدة للنشر، دمشق، ٢٠٠٨،

٣	من ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٦
---	---------------------

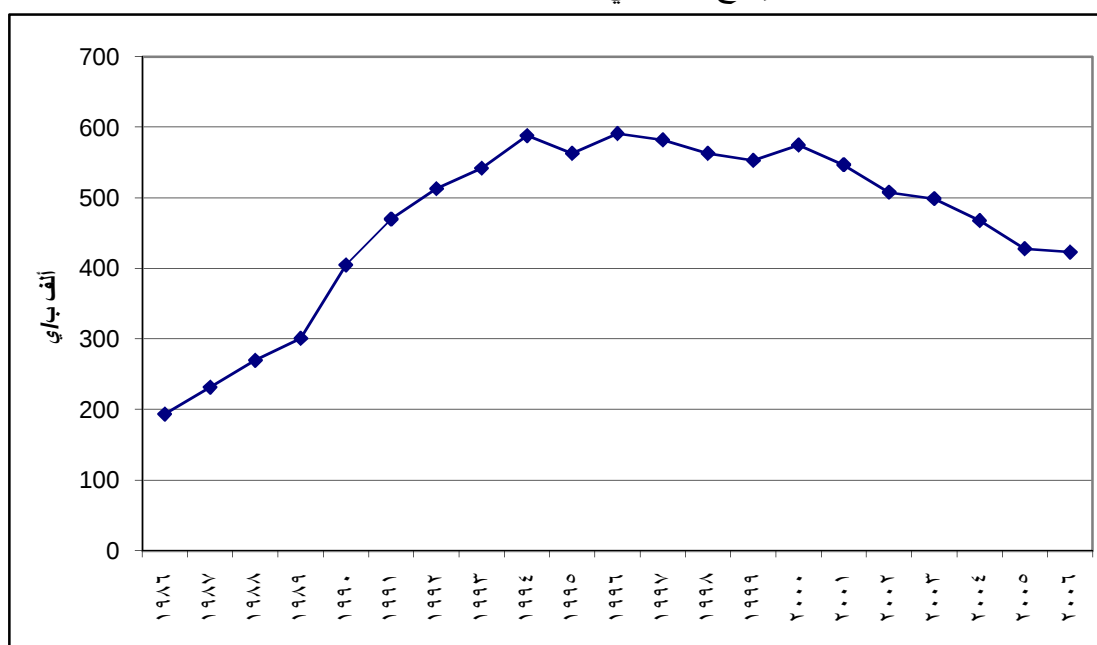
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - آوابك، التقرير الإحصائي السنوي، أعوام مختلفة.

- الإنتاج:

كان عام ١٩٦٨ العام الأول الذي تم فيه إنتاج النفط في سورية بقدرة إنتاجية وصلت إلى ٢٠ ألف ب/ي*، ثم بدأ الإنتاج بعد ذلك يزداد باستمرار ليصل إلى أعلى مستوياته في عام ١٩٩٦ حيث كان بحدود ٥٩١ ألف ب/ي إلا أنه ما لبث أن انخفض إلى ٥٠٨ ألف ب/ي عام ٢٠٠٢، واستمر في انخفاضه إلى أن وصل إلى ٤٠٧ ألف ب/ي عام ٢٠٠٧.

الرسم البياني رقم (١٧):

تطور إنتاج النفط في سورية ١٩٨٦-٢٠٠٦



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - آوابك، التقرير الإحصائي السنوي، أعوام مختلفة.

يعكس الرسم البياني رقم (١٨) انخفاضاً مستمراً في إنتاج النفط منذ عام ١٩٩٧ ليزداد المنحنى انحداراً في الأعوام التالية لعام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من انخفاض مستوى الإنتاج وتوقع نزوب عدد من الآبار المنتجة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠،^{٩٧} فإن فتح مناطق جديدة

* ب/ي هي اختصار برميل يومياً.

^{٩٧} تاجا، وحيد، "لقاء مع الخبير السوري في اقتصاديات الطاقة الدكتور زياد عريش"، مقالة منشورة على الصفحة

٢٥/٩/٢٠٠٨، <http://www.etccsy.com/node/>

للاستكشاف قد يؤدي إلى تطور جوهري في مستوى الإنتاج لاسيما مع وجود أمل في استكشافات نفطية جديدة تنتقل بها سورية من استكشافات الصحراء إلى استكشافات البحر.^{٩٨} وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج النفطي سيتأثر في السنوات القادمة بعدة عوامل أهمها سعر النفط العالمي حيث يؤدي ارتفاع سعر النفط إلى ارتفاع عائدية عدد من الآبار المنتجة وتأخير خروج عدد منها من الإنتاج وزيادة الاحتياطي القابل للإنتاج من خلال طرق تحتاج لاستثمارات كبيرة، كذلك سيتأثر الإنتاج بتطور معامل الاستخلاص في حقول الإنتاج.

- استهلاك المشتقات النفطية:

استمر مؤشر استهلاك المشتقات النفطية بالتطور منذ السبعينات وحتى الوقت الراهن، حيث ارتفع من ١٥٣ ألف ب/ي عام ١٩٨٦ إلى ٣١٤ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦.^{٩٩} وتعود أسباب هذه الزيادة الكبيرة التي يشهدها استهلاك المشتقات النفطية إلى: ارتفاع استهلاك المازوت في قطاعي النقل والتدفئة بفعل زيادة الأسطول البري للمركبات وتنامي حاجات التدفئة المنزلية واستهلاك الكهرباء و الهدر الطاقوي الذي تعاني منه المعامل الصناعية ذوات الأجهزة المتقدمة فنياً، هذا بالإضافة إلى التهريب المتزايد لمادة المازوت إلى الدول المجاورة نتيجة الفروق الكبيرة في الأسعار. وشملت الزيادة جميع أنواع هذه المشتقات وخاصة المازوت والغاز والبنزين فضلاً عن الفيول، حيث قدرت الورقة السورية المقدمة إلى مؤتمر الطاقة العربي الثامن عام ٢٠٠٦ الزيادة في معدل استهلاك مادة المازوت بحدود ٨.٣١%.^{١٠٠} أما فيما يتعلق باستهلاك النفط بشكله الخام، فقد نما حجم هذا الاستهلاك من ١٨٤ ألف ب/ي في عام ١٩٩٥ إلى ٣١٧ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦.^{١٠١}

وتجدر الإشارة إلى أن معدل الكثافة الطاقوية* في الفترة ما بين ١٩٩٦ - ٢٠٠٢ كان في حدود ٥٠%، في حين ارتفع لاحقاً إلى حوالي ٧٠% وهذه النسبة تزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى قضيتين هامتين هما تخلف تكنولوجيا الإنتاج من جهة، وزيادة

^{٩٨} المحمود، حمود، "الأمل القادم للنفط السوري ينتقل من الصحراء إلى البحر"، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد ٣٩، ٢٠٠٨، ص ٢١.

^{٩٩} منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠٠٧، ص ٥٤.

^{١٠٠} عريش، زياد أيوب، قطاع الطاقة في سورية: الرهانات الحالية والخيارات المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

^{١٠١} منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول- أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠٠٧، ص ٤٦.

* يعبر هذا المقياس عن العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل استهلاك الطاقة، وبالتالي فهو يقيس عدد وحدات الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي.

معدلات الهدر من جهة أخرى، الأمر الذي يدعو إلى التركيز على ترشيد الاستهلاك والعمل على تجديد الطاقات التكنولوجية خاصة في المعامل ووسائل النقل.^{١٠٢}

- التصدير:

انعكس انخفاض الإنتاج وزيادة الاستهلاك بشكل بيّن على التصدير، حيث بدأت سورية بتصدير النفط الخام عام ١٩٧١ بحدود ٧٢ ألف ب/ي، ثم ازدادت كمية الصادرات من النفط الخام إلى أن وصلت إلى ذروتها في عام ٢٠٠٢ لتبلغ حوالي ٣٧٨ ألف ب/ي، ثم أخذت بالتراجع لتصل إلى ٢٢٩ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦.

فهبوط الإنتاج وزيادة الاستهلاك، أديا إلى هبوط الصادرات النفطية وبالتالي هبوط العوائد النفطية. وهنا تبرز مشكلة على قدر كبير من الأهمية تتلخص بكيفية تحقيق استقرار نسبي في القطع الأجنبي وتلبية حاجات الاستهلاك الداخلية.

ولعل حلّ هذه المشكلة يتركز في تأمين الإمدادات من الدول العربية المجاورة وضرورة البحث عن البديل التمويلي من القطاعات الأخرى وفي مقدمتها القطاع السياحي بالإضافة للقطاع الصناعي والزراعي.

ويمكن تلخيص مساهمة النفط في الاقتصاد السوري من خلال البنود التالية:

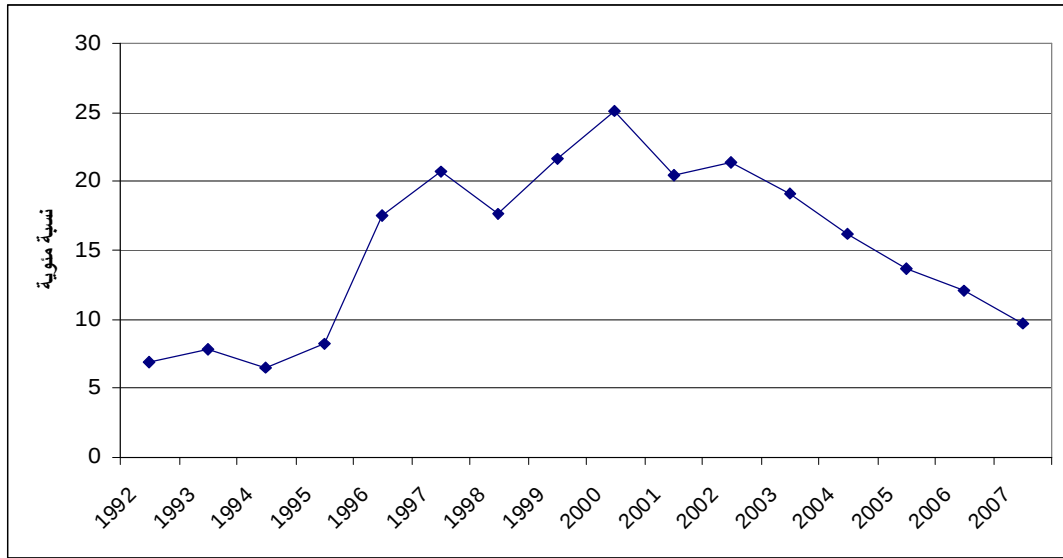
أولاً: مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي:

ساهم النفط على مرّ الأعوام الماضية بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت هذه المساهمة ذروتها في عام ٢٠٠٠ حيث وصلت إلى ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه ابتداءً من عام ٢٠٠٢ بدأت مساهمة النفط في الناتج المحلي تتراجع تدريجياً لتصل إلى ٩.٦% فقط عام ٢٠٠٧، والسبب في هذا التراجع يعود إلى تراجع كميات الإنتاج.

^{١٠٢} سيروب، رشا، النفط والغاز كمدخل اقتصادي لسورية في الاقتصاد الدولي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٢٣.

الرسم البياني رقم (١٨):

تطور نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٢-٢٠٠٧

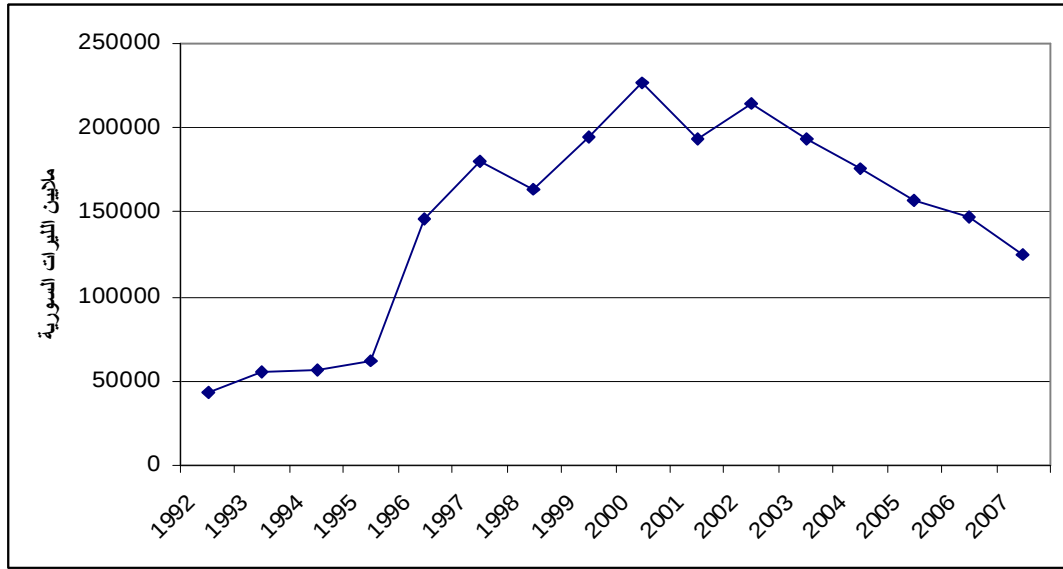


المصدر: بيانات الناتج المحلي لقطاع النفط من هيئة تخطيط الدولة - مديرية الطاقة، بيانات الناتج المحلي الإجمالي من المجموعات الإحصائية لأعوام مختلفة، النسبة حسب من قبل الباحثة.

كذلك تراجع الناتج المحلي لقطاع النفط بالأرقام المطلقة لتتخفص قيمته من ٢٢٦٦٨٢ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ كأعلى ناتج حققه هذا القطاع إلى ١٢٤٧٦٥ مليون ل.س عام ٢٠٠٧، بمعنى آخر انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط إلى نصف قيمته بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧.

الرسم البياني رقم (١٩):

تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط ١٩٩٢-٢٠٠٧



المصدر: هيئة تخطيط الدولة، تحليل الوضع الراهن ١٩٩٢-٢٠٠٧.

ثانياً: مساهمة النفط في العمالة السورية:

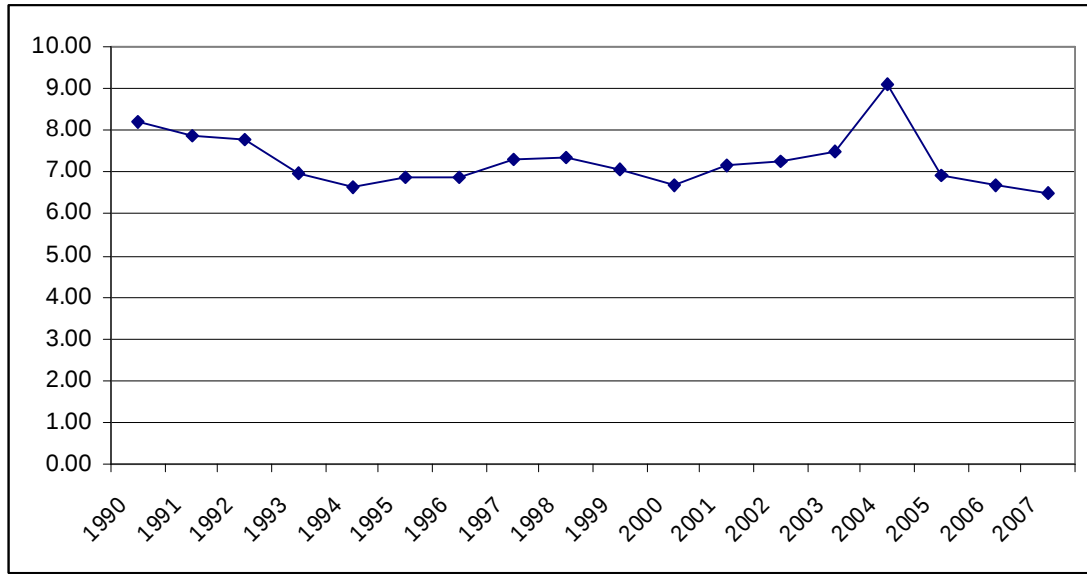
لعب قطاع النفط دوراً هاماً في توظيف العمالة السورية، إذ بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع حدها الأعلى ٩% عام ٢٠٠٤ وذلك يعود لانخفاض عدد العاملين في سورية من ٥٠٩٢ ألف عامل عام ٢٠٠٣ إلى ٤٩١١ ألف عامل عام ٢٠٠٤ مقابل ازدياد عدد العاملين في قطاع النفط من ٣٣٤٦٠ عامل عام ٢٠٠٣ إلى ٣٩١١٧ عامل عام ٢٠٠٤.^{١٠٣} في حين شكلت العمالة في هذا القطاع بالمتوسط ما نسبته ٧.٢٦% من مجمل العمالة خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧.

إلا أنه ابتداءً من عام ٢٠٠٥ بدأت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى ٦.٥% عام ٢٠٠٧، ويأتي تراجع مساهمة النفط في مجمل العمالة بالتوازي مع تراجعها بالأعداد المطلقة، حيث تراجع عدد العاملين في هذا القطاع إلى ٣٢١٨٨ عامل عام ٢٠٠٧ بعد أن كان ٣٩١١٧ عامل عام ٢٠٠٤.

الرسم البياني رقم (٢٠):

نسب العاملين في قطاع النفط إلى مجمل العمالة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧

^{١٠٣} بالاستناد لبيانات هيئة تخطيط الدولة، مديرية الطاقة، بيانات غير منشورة.



المصدر: عدد العاملين في قطاع النفط لغاية عام ٢٠٠٤ من رسالة الماجستير لرانيا معلا، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩، وبعد عام ٢٠٠٤ من هيئة تخطيط الدولة، مديرية الطاقة.

ثالثاً: مساهمة النفط في ميزان المدفوعات:

كان النفط في الفترة المنصرمة يشكل النثل الأكبر في الميزانية السورية والميزان التجاري السوري، فعائدات النفط تشكل مورداً هاماً لإيرادات الدولة، حيث قُدرت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إيرادات المالية العامة بـ ٣٥% عام ١٩٩٥ لتصل إلى مستوى لها ٥٧.٧% عام ٢٠٠١ ثم لتتخفّض إلى ١٧.٤% عام ٢٠٠٧، ولعلّ ذلك يرجع إلى سببين اثنين: أولهما يرجع إلى ازدياد الطلب الاستهلاكي على المشتقات النفطية بدون وجود أي تجديد للاحتياطي، والثاني إلى نمو قطاعات اقتصادية أخرى كالتجارة والصناعة والسياحة التي أصبحت مساهمتها أكبر من ذي قبل، حيث أن هذه القطاعات تمتاز بصفة الديمومة وتعطي ثقة في الاقتصاد المحلي، وتحول بينه وبين حدوث هزات داخلية أو التأثير بالهزات العالمية^{١٠٤}، بالإضافة إلى تمويل الاستثمارات المطلوبة لتطوير الاقتصاد الوطني وسد عجز الموازنة الذي لطالما غطته الإيرادات النفطية.

الجدول رقم (٧):

نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة ٢٠٠٧-٢٠٠٠

^{١٠٤} المحمود، حمود، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(القيم بمليارات الليرات السورية، النسبة مئوية)

العام	قيمة الإيرادات العامة	قيمة الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية للعامة
٢٠٠٠	246.3	111.5	45.3
٢٠٠١	306.0	176.7	57.7
٢٠٠٢	295.8	140.6	47.5
٢٠٠٣	321.6	164.7	51.2
٢٠٠٤	343.9	141.2	41.1
٢٠٠٥	358.0	125.3	29.7
٢٠٠٦	389.6	124.8	20.6
٢٠٠٧	422.5	73.4	17.4

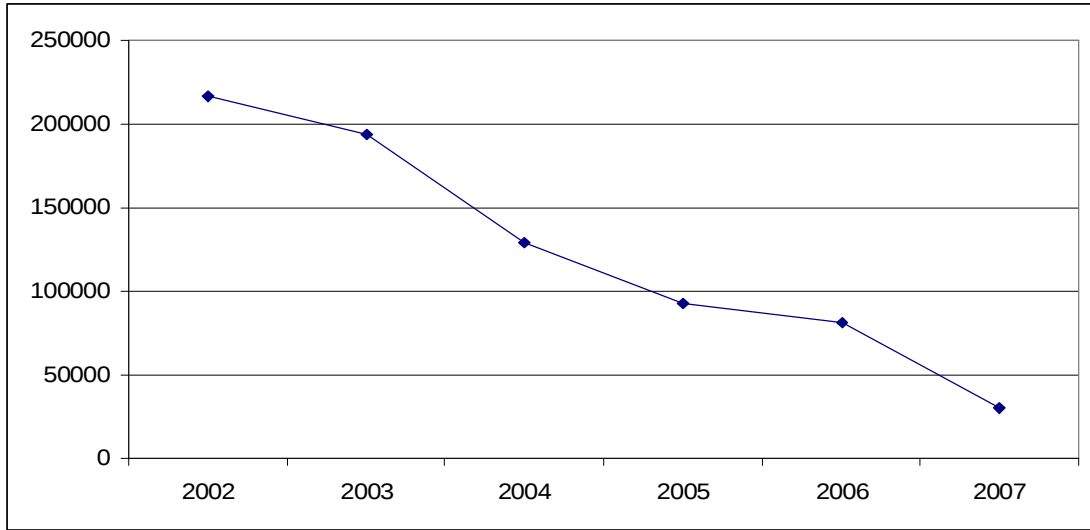
المصدر: صندوق النقد الدولي، الجمهورية العربية السورية، تقرير خبراء الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، دمشق.

مقارنةً بالتراجع الذي شهدته الإيرادات النفطية في الآونة الأخيرة، فإن رصيد النفط في ميزان المدفوعات تراجع بالتزامن مع التراجع السابق. حيث انخفضت قيمة هذا الرصيد من ٢١٧٠٩٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٢ لتصبح في نهاية عام ٢٠٠٧ ما يعادل ٣٠٦٥١ مليون ل.س ويرجع السبب في ذلك إلى التزايد الكبير في الجانب المدين من الميزان النفطي الذي ارتفعت قيمته من ٧٠١٧ مليون ل.س عام ٢٠٠٢ إلى ١٨٨٩٦٥ مليون ل.س عام ٢٠٠٧ ويعبر هذا التزايد عن ارتفاع حصيلة مستوردات المشتقات النفطية وارتفاع أسعار النفط.

الرسم البياني رقم (٢١):

تطور رصيد الميزان النفطي في ميزان المدفوعات ٢٠٠٧-٢٠٠٢

(ملايين الليرات السورية)



المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية، أعوام مختلفة.

رابعاً: مساهمة النفط في التجارة السورية:

اعتمدت سورية في الأعوام الماضية على النفط بشكل كبير في صادراتها، لاسيما أن ارتفاع سعر الخام في السوق العالمية انعكس مباشرة وبشكل إيجابي على قيمة الصادرات النفطية السورية التي ازدادت مستوياتها رغم تناقص الكميات المصدرة، وإذا كان تأثير ارتفاع سعر الخام ومشتقاته ينعكس في المدى المنظور إيجابياً على الدول المصدرة وسلبياً على الدول المستوردة، فإن سورية تقع بين هاتين المجموعتين نظراً لكونها مصدرة للخام ومستوردة للمشتقات النفطية في الوقت ذاته. ولتلمس آثار الارتفاع الحالي لأسعار النفط على التجارة السورية، فلا بدّ من معرفة مكانة ومساهمة النفط في التجارة السورية.

تباينت نسبة مساهمة الصادرات النفطية في التجارة الخارجية من عام لآخر، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات من ٤٤% عام ١٩٩٠ إلى ٧١.٣٥% عام ٢٠٠٣ ومن ثمّ انخفضت إلى ٣٧.٢% عام ٢٠٠٧ نظراً لانخفاض كميات تصديره وازدياد الصادرات غير النفطية.^{١٠٥}

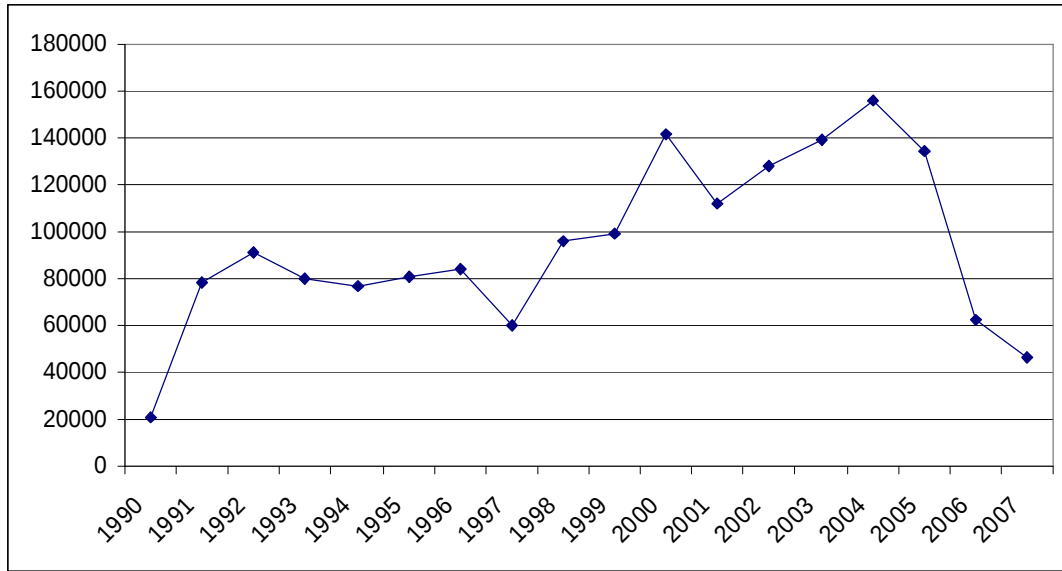
كما ازدادت قيمة الصادرات النفطية بالأرقام المطلقة تدريجياً خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٢، ثمّ ما لبثت تتراجع من ١٤١٥٣٩ مليون ل.س عام ٢٠٠٢ إلى

^{١٠٥} صندوق النقد الدولي، الجمهورية العربية السورية، تقرير خبراء الصندوق عن مشلورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، دمشق، ص ٢٥.

٤٦٧٥٠ مليون ل.س عام ٢٠٠٧ وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير إلا أن تأثير انخفاض كمية النفط المصدر كان أكبر.^{١٠٦}

الرسم البياني رقم (٢٢):

تطور قيم الصادرات النفطية ١٩٩٠-٢٠٠٧ (ملايين الليرات السورية)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - آوابك، التقرير الإحصائي السنوي، أعوام مختلفة.

يبين الرسم البياني أعلاه أن عام ١٩٩٧ شهد انخفاضاً حاداً في قيمة الصادرات النفطية والتي بلغت ٥٩٧٣٠ مليون ل.س فقط ويعود ذلك إلى التراجع الذي شهده العام نفسه في حجم النفط المصدر مقارنة بالأعوام السابقة واللاحقة لهذا العام كما كان لانخفاض سعر برميل النفط الخام من ٢٠ دولار/ برميل عام ١٩٩٦ إلى ١٨.٨ دولار/ برميل عام ١٩٩٧^{١٠٧} دور في انخفاض قيمة هذه الصادرات.

كما أن قيمة الصادرات النفطية بلغت أعلى مستوى لها ١٥٥٩٢١ مليون ل.س عام ٢٠٠٤ رغم انخفاض حجم النفط المصدر والذي قدر بـ ٢٢٨ ألف برميل يومياً فقط وذلك يعود لارتفاع أسعار النفط.

^{١٠٦} منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - آوابك، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثين، الكويت، ٢٠٠٧، ص ٣٧.

^{١٠٧} منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - آوابك، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، ٢٠٠١، ص ٢٤٠.

أما بالنسبة للواردات النفطية فقد استمرت بالازدياد وبصورة متسارعة، حيث ازدادت من ٨٨٢٣.٦ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ٦٠٣٤٣ مليون ل.س عام ٢٠٠٤ ومن ثم إلى ١٤٩٩١٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٦.^{١٠٨} من جهة أخرى، ازدادت نسبة الواردات النفطية من مجموع الواردات الكلية من ٤.١% عام ٢٠٠١ إلى ١٧.٢% عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٢٢.٨% عام ٢٠٠٦.

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض قيمة الصادرات النفطية وازدياد قيمة كل من الواردات النفطية وحصة الشركات العاملة* انعكس سلباً على الميزان التجاري النفطي الذي تراجع رصيده من ٢١٧٠٩٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠٦٥١ مليون ل.س عام ٢٠٠٧.^{١٠٩} ونلاحظ أنه باستبعاد قيمة الصادرات والواردات النفطية يتحول الفائض في عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ (١٢٧.٩%، ١١١.٩% على التوالي) إلى عجز (٤٦.٨%، ٣٨.٧%)، ونسبة التغطية التي كانت تتراوح بين (٨٤%، ٩٥%) خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، أصبحت تتراوح بين (٥٤%، ٧١%) خلال الفترة ذاتها.^{١١٠}

خامساً: الاستثمارات في قطاع النفط:

أولت الحكومة السورية قطاع النفط اهتماماً خاصاً، حيث خصصت لهذا القطاع الاعتمادات اللازمة من أجل النهوض به. إلا أن مؤشر تطور التراكم الرأسمالي للشركات العاملة فيه خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ أظهر وجود خلل كبير في المجموع التراكمي للاستثمارات، حيث من المفترض أن يتزايد هذا الرقم مع تقدم الزمن غلا أن البيانات الإحصائية عكست غير ذلك، حيث بلغت قيمة هذا المجموع ١٣٢١٠٥ مليون ل.س عام ٢٠٠٣ تطورت إلى ٣٩٩٩٤٤.٦ عام ٢٠٠٤ ثم تدنت إلى ٢٨٨٣٥٢.٦ عام ٢٠٠٥ ومن ثم إلى ٨٨٤٨٤ عام ٢٠٠٧. كما شهدت نسبة المجموع التراكمي للاستثمارات النفطية إلى المجموع التراكمي العام تبايناً كبيراً بين سنة وأخرى، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٢٥.٧٦% عام ٢٠٠٣ إلى ٨٤.٥% عام ٢٠٠٤ ثم انخفضت فجأة إلى ٣٩%، ٥٤.٥%، ١٣.٨% في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦،

^{١٠٨} صندوق النقد الدولي، الجمهورية العربية السورية، تقرير خبراء الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٧، دمشق، ص ١٧.

* ازدادت حصة الشركات الأجنبية العاملة من النفط المنتج من ٤٣١٨٩ مليون ل.س عام ٢٠٠١ إلى ٦٨٢٧٧.٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت هذه الحصة إلى ٤٩٧١٢ مليون ل.س عام ٢٠٠٦.

^{١٠٩} مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية، أعوام مختلفة.

^{١١٠} سيروب، رشا، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.

٢٠٠٧ على التوالي، ولا يوجد تبرير لذلك سوى تغير الأساليب المحاسبية المتبعة أو تغير أسعار الصرف أو نتيجة عمليات الاستبدال والتجديد.^{١١}

^{١١} سيروب، رشاء، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.

الفصل الرابع

بناء النماذج القياسية الخاصة

بمتغيرات السياحة والنفط

الفصل الرابع:

بناء النماذج القياسية الخاصة بمتغيرات السياحة والنفط

المبحث الأول: منهجية بناء النماذج الاقتصادية القياسية

إن بناء نموذج اقتصادي قياسي يمر بأربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى: تعيين النموذج القياسي (وضع الفروض): ويقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات. فالمعادلة تعبر عن علاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة (تفسيرية)، في حين يعبر المتغير التابع عن المتغير الذي يتأثر بتغير المتغير المستقل. ويتحدد شكل الصيغة الرياضية لمعادلة ما (خطية أو لاقطية) بناءً على ما تقترحه النظرية الاقتصادية. وبما أن النظرية الاقتصادية لا تقدم في كثير من الحالات ما يوضح الشكل الرياضي الملائم للنموذج؛ فإنه يتم اللجوء إلى أساليب أخرى تساعد في ذلك منها العودة إلى ما أثبتته الدراسات التطبيقية السابقة أو رصد البيانات المدروسة التي قام الباحث بجمعها في شكل انتشار ذي محورين يحوي أحدهما قيم المتغير التابع والآخر قيم أحد المتغيرات المستقلة، حيث يقدم شكل الانتشار صورة سريعة مرئية لطبيعة العلاقة بين المتغيرين.^{١١٢}

ونظراً لكون مقدرة هذا الأسلوب محدودة بمتغيرين فقط؛ فقد يتم اللجوء إلى أسلوب آخر ينطوي على تجريب صيغ رياضية مختلفة عند القياس واختيار الصيغة التي تعطي نتائج أكثر معقولة من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية.^{١١٣}

وتجدر الإشارة إلى عدد العوامل التي تحويها معادلات النموذج الناتجة في هذه المرحلة يتأثر بما يلي:

١. درجة تعقيد الظاهرة: فكلما كانت الظاهرة معقدة والمتغيرات متبادلة التأثير كان من الأفضل استخدام نموذج ذي معادلات متعددة.

٢. الهدف من تقدير النموذج: وهو أحد العوامل التي تحدد حجم النموذج لأن عدم أهمية بعض المتغيرات لبعض الأهداف يسمح بإسقاطها من النموذج، في حين قد يتعين إدراجها في نموذج ذو أهداف أخرى.

^{١١٢} إسماعيل، محمد عبد الرحمن، تحليل الانحدار الخطي، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠١، ص ٣٦.
^{١١٣} عطية، عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٩.

٣. مدى توافر البيانات: فقد يضطر الباحث إلى إسقاط بعض المتغيرات من النموذج لعدم توافر بيانات عنها أو لانعدام إمكانية قياسها بشكل مباشر.

المرحلة الثانية: تقدير النموذج القياسي: بعد الانتهاء من صياغة علاقات النموذج الرياضية خلال مرحلة التعيين، يتم تقدير النموذج. ويعني تقدير النموذج محاولة الوصول إلى تقديرات دقيقة لقيم معلماته، وتنطوي هذه المرحلة على ثلاثة خطوات على الأقل هي:^{١١٤}

١. تجميع البيانات.
٢. حل مشاكل التجميع.
٣. اختيار طريقة القياس الملائمة (كطريقة المربعات الصغرى، أو إحدى الطرق اللابخطية).

المرحلة الثالثة: تقييم النموذج القياسي المقدر: والهدف من هذه المرحلة تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول من الناحية الاقتصادية والإحصائية، ويتم هذا التقييم من خلال ثلاثة اختبارات رئيسية هي:^{١١٥}

أ- اختبار المعنوية الاقتصادية لنتائج تقدير النموذج القياسي: ويعنى هذا الاختبار ببيان مدى اتفاق الإشارات والقيم المقدرة لمعاملات انحدار النموذج مع مثيلتها في النظرية الاقتصادية. وفي حال عدم الاتفاق يجب أن يعدل النموذج المقدر أو يرفض.

ب- اختبار المعنوية الإحصائية لنتائج تقدير النموذج القياسي: ويقصد به اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج وله عدة اختبارات فرعية أهمها:

- اختبار معنوية معادلة الانحدار المقدرة.
- اختبار معنوية معامل الانحدار المقدر.

ت- اختبار الأداء العام للنموذج القياسي المقدر: وهو عبارة عن اختبار لقدرة نموذج الانحدار المقدر على التنبؤ بالماضي أو بالواقع خلال الفترة الزمنية للتقدير. ويتم ذلك من خلال:

^{١١٤} عطية، عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

^{١١٥} النعيمي- ديبو، قاسم- ملهم، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص ٤٥.

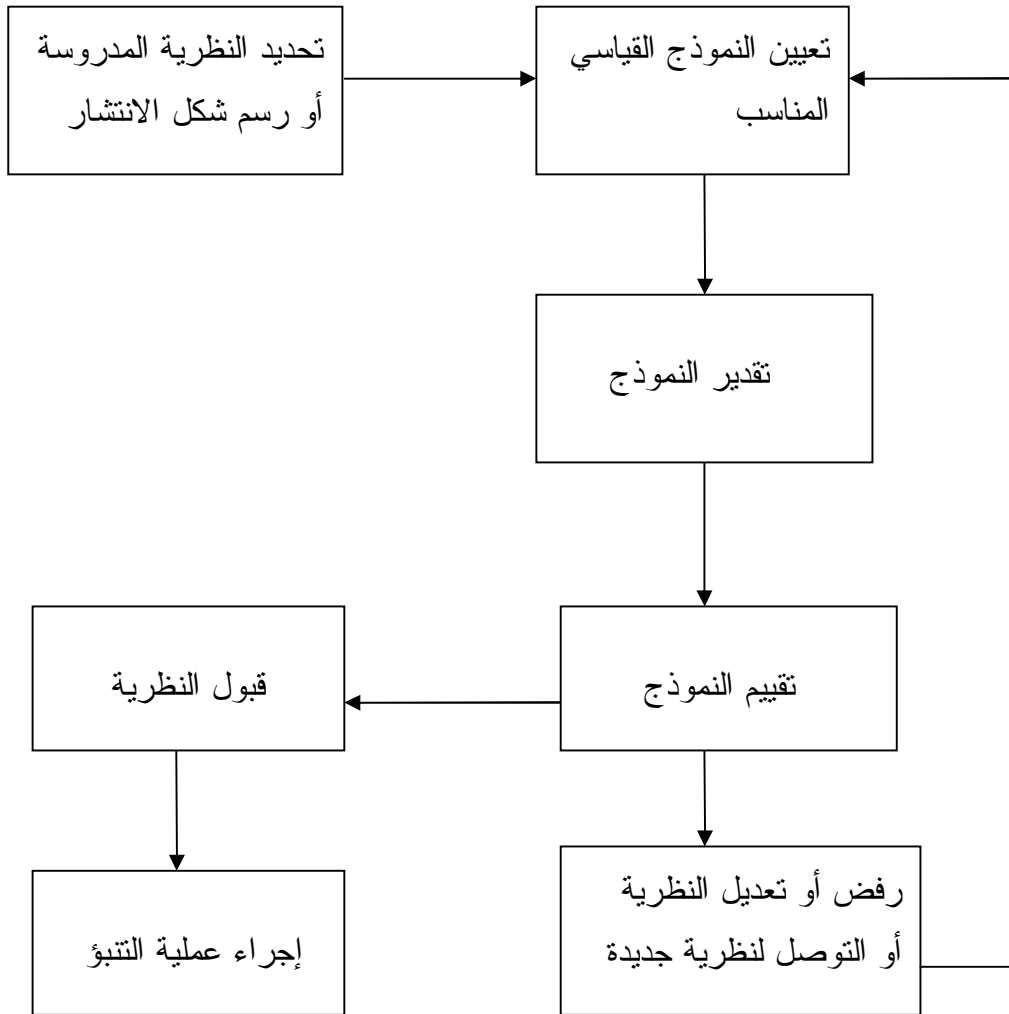
- معامل التحديد المعدل بين القيم الفعلية والقيم المقدرة للمتغير التابع $(\overline{R^2})$ أو اختبار معنوية الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة للمتغير التابع أو معامل عدم التساوي لـ Theil (U).^{١١٦}

المرحلة الرابعة: استخدام النموذج القياسي المقدر في التنبؤ: غالباً مل يكون الهدف الرئيس من النموذج القياسي المقدر هو التنبؤ بالقيمة المستقبلية للمتغير التابع على أساس القيمة الفعلية أو المتوقعة للمتغير المستقل. ويجب قبل استخدام النموذج القياسي المقدر في التنبؤ التأكد من جودة الأداء العام له.

- يمكن توضيح منهجية بناء النماذج الاقتصادية القياسية بالشكل رقم (٢٣)، حيث تكون نتيجة بناء هذه النماذج أحد الأمرين التاليين: الأول قبول النظرية الاقتصادية ومن ثم إجراء التنبؤ والثاني رفض أو تعديل نظرية قائمة أو التوصل إلى نظرية جديدة.

^{١١٦} الشوربجي، مجدي، الاقتصاد القياسي- النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٥.

الرسم البياني رقم (٢٣): منهجية بناء النموذج الاقتصادي القياسي



- تجدر الإشارة إلى أن علاقة الانتشار الحقيقي بين المتغيرات المدروسة قد تكون خطية أو لاقطية، وفي حال كون العلاقة لاقطية فإنه عند دراسة طبيعة هذه العلاقة لابد من توفير المنحني البياني للقيم التي تأخذها المتغيرات لمعرفة الشكل الحقيقي للعلاقة فيما بينها، وذلك باختيار الصيغة الرياضية التي تصف العلاقة ما بين المتغيرات بشكل دقيق مع هامش من التباين الصغير جداً.^{١١٧}

حيث أن هناك صيغ رياضية عديدة للتعبير عن شكل العلاقة بين المتغيرات من بينها الصيغ التالية:

^{١١٧} النعيمي- ديبو، قاسم- ملهم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٧.

١. الصيغة الخطية: (Liner Form)

$$Y = a + bX + u_i$$

وتعطى بالعلاقة التالية:

حيث Y : المتغير التابع؛

X : المتغير المستقل؛

a : المعلمة التقاطعية أو الثابت؛

b : معامل انحدار المتغير التابع Y على المتغير المستقل X (الميل بين X و Y)

ويعبر عن التغير في Y نتيجة تغير X بوحدة واحدة؛

u_i : الحد العشوائي.

٢. الصيغة التربيعية: (Quadratic Form)

$$Y = a + b_1X + b_2X^2 + u_i$$

وتعطى على الشكل التالي

ويسمى النموذج ذو الصيغة التربيعية بنموذج القطع المكافئ وهو نموذج أقرب ما يكون

إلى النموذج الخطي لكنه غير خطي ويأخذ شكل منحنى واحد.

ويمكن استخدام هذه الصيغة في عدة حالات منها:

- عندما تكون العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة غير خطية.

- عندما تتضمن العلاقة الحقيقية بين المتغيرين السابقين نقطة تحول (كمحنى

التكلفة الحدية الذي يأخذ شكل حرف U).

٣. الصيغة التكعيبية: (Cubic Form)

$$Y = a + b_1X + b_2X^2 + b_3X^3 + u_i$$

وتعطى بالعلاقة التالية: ويسمى النموذج ذو

الصيغة التكعيبية بنموذج القطع المكافئ من الدرجة الثالثة.^{١١٨}

٤. الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة: (Duble- Log or Power Form)

$$Y = aX^b e^u$$

تعطى هذه الصيغة على الشكل التالي:

حيث a : المعلمة الناقلة؛

b : مرونة المتغير التابع بالنسبة للمتغير المستقل؛

e : أساس اللوغاريتم الطبيعي وقيمته ثابتة = ٢.٧١٨

^{١١٨} السيفو وآخرون، ولید، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣٣٩.

بافتراض أن القيمة المتوسطة للحد العشوائي تساوي الصفر، فإن تقدير هذه المعادلة تقديراً دقيقاً يستوجب استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وهذا الأمر يتطلب تحويل المعادلة المراد تقديرها إلى الصيغة الخطية من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة وبالنتيجة تأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$\ln Y = \ln a + \ln b_1 \ln X$$

٥. الصيغة نصف اللوغاريتمية: (Semi-Log Form)

$$Y = a + b \ln X$$

وتعطي بالعلاقة التالية:

حيث تحوي المعادلة لوغاريتم أحد المتغيرين في طرف والقيمة المشاهدة للمتغير الآخر في الطرف الثاني.

وتستخدم هذه الصيغة في تقدير العلاقة بين متغيرين عندما يكون التغير المطلق في المتغير المستقل بمقدار معين يرافقه تغير نسبي ثابت في المتغير التابع.^{١١٩}

٦. الصيغة الأسية: (Exponential Form)

$$\ln Y = a + bX + u_i$$

ويعبر عن هذه الصيغة بأحد الشكلين التاليين:

$$Y = e^{a+bX+u_i}$$

أو

ويشبه الشكل الأول الصيغة نصف اللوغاريتمية، باستثناء أن المتغير التابع يتم قياسه بوحدات اللوغاريتم الطبيعي.

ويتم تقدير المعادلة الثانية بانحدار $Y^* = \ln Y$ على X .

^{١١٩} عطية، عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢.

المبحث الثاني:

بناء النماذج القياسية الخاصة بمتغيرات السياحة

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الخصائص الإحصائية لأهم المتغيرات السياحية من عدد سياح، نزلاء فنادق ولبالي سياحية، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة بقطاع السياحة كالناتج المحلي لهذا القطاع وكامل الطلب السياحي والإيرادات السياحية. ومن ثمّ سيتمّ توفير النماذج القياسية المعبرة عن شكل العلاقات بين المتغيرات المدروسة خلال فترات زمنية مختلفة.

أولاً: دراسة تطور بعض المتغيرات الاقتصادية للسياحة السورية:

١. نموذج الطلب السياحي (Tourism Demand):

- لدى دراسة الخصائص الإحصائية باستخدام برنامج StatistiXL لمتغير الطلب السياحي خلال الفترة ١٩٨٨ - ٢٠٠٨ تبين ما يلي:

الجدول رقم (٨):

الخصائص الإحصائية للطلب السياحي ١٩٨٨ - ٢٠٠٨

المقياس	الطلب السياحي
الوسط الحسابي	2661.935
الخطأ المعياري	235.089
الانحراف المعياري	1077.312
أدنى قيمة	647.59
أعلى قيمة	4605.63
المدى	3958.04
عدد المشاهدات	21

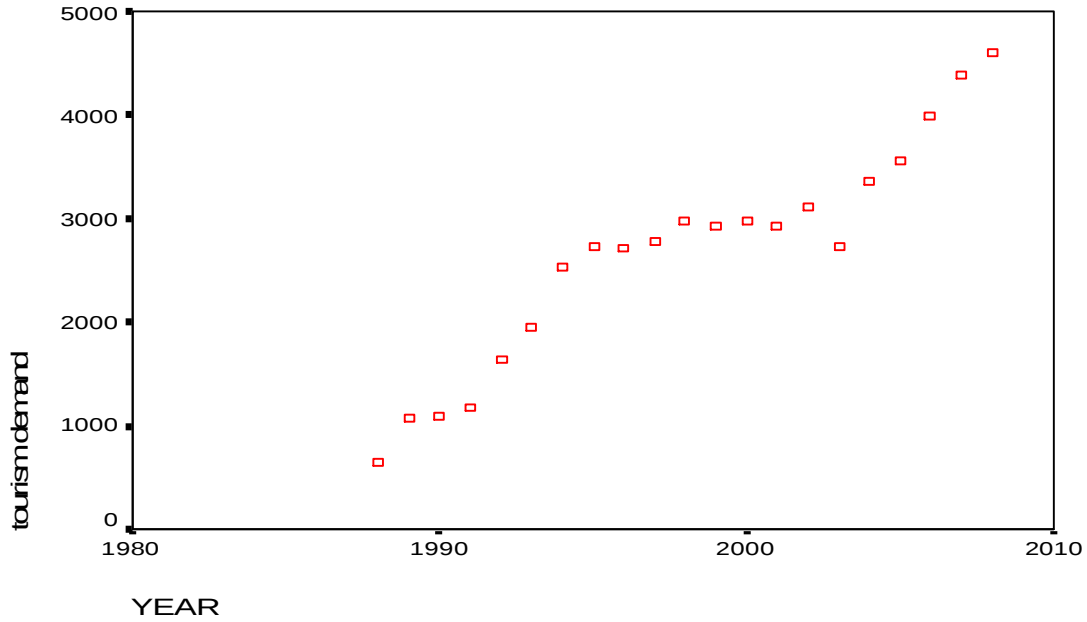
المصدر: أعدّ من قبل الباحثة.

أن الوسط الحسابي لقيم هذا المتغير خلال الفترة ١٩٨٨ - ٢٠٠٨ بلغ ٢٦٦١.٩ مليون دولار أي ما يعادل 123021.8 مليون ل.س، بانحراف معياري قدره 1077.3 مليون دولار. وبما أنه إذا كانت قيمة الانحراف المعياري أقل من نصف قيمة الوسط الحسابي فهذا يعني أن قيم المتغير متجانسة ولم تختلف كثيراً عن بعضها خلال سنوات الدراسة،^{١٢٠} فإن قيم الطلب السياحي لم تختلف كثيراً فيما بين الأعوام المدروسة.

- كان شكل الانتشار الممثل لهذه البيانات باستخدام برنامج SPSS على النحو الآتي:

الرسم البياني رقم (٢٤):

شكل انتشار بيانات الطلب السياحي ١٩٨٨-٢٠٠٨



يظهر الرسم أعلاه أن بيانات السلسلة الزمنية المدروسة مستقرة، مما يسمح بإمكانية توفير نموذج قياسي يمثل اتجاه تطورها عبر الزمن.

^{١٢٠} سالفاتور، دومينيك، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية منتصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٢١.

- لإيجاد النموذج القياسي الأمثل للطلب السياحي تمّ اختبار عدة نماذج باستخدام برنامج SPSS تعبر عن العلاقة بين الطلب والزمن منطلقين من فرضية ابتدائية نقول بعدم

معنوية هذه العلاقة، وتمّ تلخيص النتائج كما يلي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 845.681 + 165.11t$	٠.٩٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 637.31 * t^{0.613}$	٠.٩٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 1051.755 * e^{0.0749t}$	٠.٨٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

من خلال الاختبارات الإحصائية القياسية والاقتصادية تبين أن أفضل النماذج هو النموذج اللوغاريتمي المزدوج لاسيما وأن شكل الانتشار يوحي بأن طبيعة العلاقة المدروسة لاخطية. وظهرت نتائج تطبيق النموذج على النحو التالي:

Method.. POWER الطلب السياحي Dependent variable..

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .97346
R Square .94761
Adjusted R Square .94486
Standard Error .12087

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	5.0215194	5.0215194
Residuals	19	.2775950	.0146103

F = 343.69803 Signif F = .0000

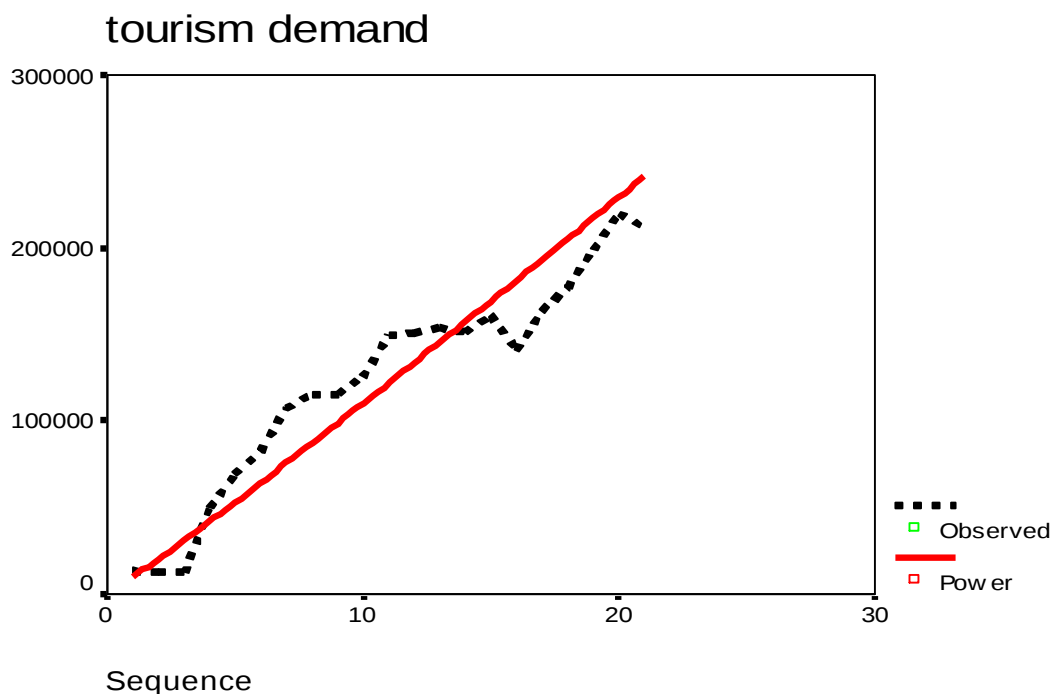
----- Variables in the Equation -----

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
Time	.612864	.033058	.973455	18.539	.0000
(Constant)	637.310083	48.531664		13.132	.0000

- بلغت قيمة معامل الارتباط بين متغيري الدراسة ٠.٩٧ وهذا يدل على وجود علاقة قوية جداً بينهما.
- قيمة معامل التحديد المعدل في النموذج المختار هي أعلى منه في النماذج الأخرى، وهذا يعني أن لهذا النموذج قدرة تفسيرية أكبر من غيره. حيث ٩٤% من التغيرات الحاصلة في قيمة الطلب السياحي يفسرها تغير الزمن. أما النسبة المتبقية فتعود لأسباب عشوائية لم يفسرها النموذج مرتبطة بزيادة الحملات الإعلانية والترويجية للسياحة في سورية وزيادة عدد السياح وتغيرات أسعار الصرف بين العملات وأسعار البضائع والخدمات المقدمة للسياح.
- يبين جدول تحليل التباين (Analysis of Variance) الذي يختبر مدى صلاحية النموذج المختار للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين المدروسين بالانطلاق من فرضية عدم تقبل بعدم معنويتها، أن القيمة الاحتمالية لمعنوية F المحسوبة أصغر من $a = 0.01$ لذلك نرفض فرضية عدم ونقر بأن النموذج اللوغاريتمي المزدوج المحسوب جيد للدراسة.
- إن لمعالم هذا النموذج قيمة معنوية إحصائية باحتمال ثقة ٩٩%، وذلك لأن قيمة T الاحتمالية لكل معلمة من معالم المعادلة (الثابت والميل) أصغر من $a = 0.01$.

الرسم البياني رقم (٢٥):

التمثيل البياني لتطور الطلب السياحي ١٩٨٨ - ٢٠٠٨



- يعدّ النموذج المختار صالحاً للتنبؤ بقيم الطلب السياحي في السنوات القريبة القادمة. ويمكن حساب القيم المتنبأ بها من معادلة النموذج الموفق، في حين سيتم إنشاء حدي الثقة لهذه القيم المتنبأ بها باحتمال ٩٥% باستخدام القانون التالي:^{١١}

$$Y^{\wedge} \pm SE(Y^{\wedge}) * T_{a,n-k}$$

حيث n: عدد المشاهدات،

SE: الخطأ المعياري،

K: عدد المتغيرات المدروسة.

ويمكن إدراج نتائج التنبؤ في الجدول التالي:

العام	القيمة المتنبأ بها	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٠١١	4471.16	3746.885	4730.967
٢٠١٢	4584.458	3863.979	4848.062
٢٠١٣	4696.014	3979.119	4963.201

^{١١} الشوربجي، مجدي، الاقتصاد القياسي- النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١.

5076.499	4092.416	4805.922	٢٠١٤
5188.055	4203.973	4914.265	٢٠١٥

إنّ التنبؤ بحجم الطلب السياحي يعدّ أمراً مهماً للحكومات والشركات السياحية لأنه يساعد في وضع الخطط المستقبلية وخطط التسويق والترويج والتسعير على أسس صحيحة يراعى فيها التغيرات التي تحدث في اتجاهات الطلب السياحي.

٢. نموذج الناتج المحلي لاقتصاد السياحة (Gross Domestic Product of) (Tourism Economy):

يعتبر الناتج المحلي لاقتصاد السياحة من المتغيرات الاقتصادية الهامة في هذا البحث التي تعكس مدى تطور النشاط السياحي بشكل عام وبكافة مكوناته.

- لدى دراسة الخصائص الإحصائية لهذا المتغير خلال الفترة ١٩٨٨ - ٢٠٠٨ تبين الآتي:

الجدول رقم (٩):

الخصائص الإحصائية للناتج المحلي لاقتصاد السياحة ١٩٨٨ - ٢٠٠٨

المقياس	الناتج المحلي لاقتصاد السياحة
الوسط الحسابي	91627.155
الخطأ المعياري	10655.006
الانحراف المعياري	48827.371
أدنى قيمة	9096.300
أعلى قيمة	173889.500
المدى	164793.200
عدد المشاهدات	21

المصدر: أعدّ من قبل الباحثة.

§ أن متوسط هذا الناتج بلغ ما يعادل ٩١٦٢٧ مليون ل.س بانحراف معياري كبير قدره ٤٨٨٢٧.٣٧ مليون ل.س، مما يعكس وجود تباينات كبيرة في قيم هذا المتغير بين أعوام الدراسة المختلفة أي أن بياناته غير متجانسة.

§ بلغ هذا الناتج أعلى قيمة له عام ٢٠٠٧ في حين كانت أدنى قيمة له ٩٠٩٦.٣ مليون ل.س في عام ١٩٨٩.

§ كان مقدار الفرق بين أقل قيمة للناتج وأعلى قيمة له (المدى) كبيراً، حيث بلغ ما يزيد عن ١٦٤٧٩٣ مليون ل.س.

- عند توفيق نموذج قياسي يكون جيداً في تمثيل العلاقة بين الناتج المحلي والزمن ويمكن استخدامه في القيام بعملية التنبؤ بقيم هذا الناتج خلال الفترة الزمنية القادمة، كان النموذج الأفضل هو النموذج اللوغاريتمي المزدوج.

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 8231.0237 + 7581.4665t$	٠.٩٣	٠.٠٠٠	٠.١٩١٣	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 7237.3384 * t^{1.0536}$	٠.٨٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 17783.5409 * e^{0.12524t}$	٠.٧٣	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠

Method.. POWER الناتج المحلي لاقتصاد السياحة. Dependent variable.

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .94524
R Square .89347
Adjusted R Square .88786
Standard Error .30516

Analysis of Variance:

DF Sum of Squares Mean Square

Regression	1	14.839822	14.839822
Residuals	19	1.769384	.093125

F = 159.35296 Signif F = .0000

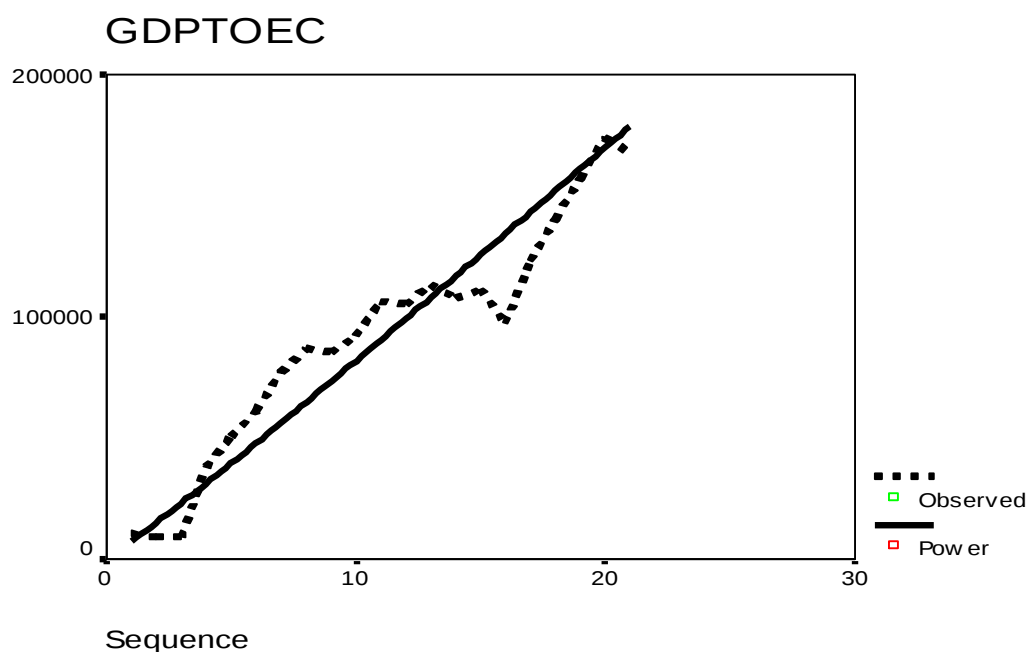
----- Variables in the Equation -----					
Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
Time	1.053564	.083460	.945235	12.624	.0000
(Constant)	7237.338419	1391.420830		5.201	.0001

حيث كان النموذج المختار معنوياً وكافة معلماته معنوية وبدرجة ثقة ٩٩%، كما كانت قيمة معامل التحديد المعدل فيه ٠.٨٨٨ وهي أعلى منها في باقي النماذج مما أعطى النموذج قدرة تفسيرية كبيرة جداً أي أن حوالي ٨٩% من التغيرات الحاصلة في قيم الناتج المحلي لاقتصاد السياحة تعزى لعامل الزمن.

- يلاحظ من الرسم البياني رقم (٢٦) أن النموذج اللوغاريتمي المزدوج استطاع أن يمثل الاتجاه العام لجزء كبير من بيانات الناتج المحلي لاقتصاد السياحة.

الرسم البياني رقم (٢٦):

التمثيل البياني لتطور الناتج المحلي لاقتصاد السياحة ١٩٨٨ - ٢٠٠٨



- إن استخدام معادلة انحدار النموذج اللوغاريتمي المزدوج في التنبؤ بقيم الناتج المحلي لاقتصاد السياحة وبناء مجالات الثقة لها باحتمال قدره ٩٥% أدى إلى ظهور النتائج التالية:

العام	القيمة المتنبأ بها	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٠١١	208514.8	186213.9	230815.7
٢٠١٢	217678.7	195377.7	239979.6
٢٠١٣	226862.2	204561.3	249163.1
٢٠١٤	236064.7	213763.8	258365.6
٢٠١٥	245285.5	222984.6	267586.5

كما يبدو من الجدول أعلاه، فإن الناتج المحلي لاقتصاد السياحة في سورية هو في تطور مستمر مما يستلزم النهوض بمتطلبات قطاع السياحة لدعم الدور الإيجابي والفعال الذي يقوم به هذا القطاع والتعامل معه على أنه مساهم هام في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في البلد ورفدها بحصيلة وفيرة من القطع الأجنبي.

٣. نموذج الإيرادات السياحية:

تعدّ الإيرادات السياحية أحد المتغيرات الاقتصادية الهامة المرتبطة بالتنمية السياحية، لذا تمّت دراسة التطورات التي طرأت على هذه الإيرادات عبر الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٨٨ - ٢٠٠٦ من خلال:

- دراسة الخصائص الإحصائية لهذه البيانات باستخدام برنامج StatistiXL حيث كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (١٠):

الخصائص الإحصائية للإيرادات السياحية ١٩٨٨ - ٢٠٠٦

المقياس	الإيرادات السياحية
الوسط الحسابي	22992.805
الخطأ المعياري	5097.126
الانحراف المعياري	22217.857
أدنى قيمة	1595.5
أعلى قيمة	75942
المدى	74346.5
عدد المشاهدات	19

المصدر: أعد من قبل الباحث.

- بلغ متوسط قيمة الإيرادات السياحية ٢٢٩٩٢.٨ مليون ل.س بانحراف معياري كبير جداً يعادل ٢٢٢١٧.٨٦ مليون ل.س مما يعكس وجود اختلاف كبير في قيمة هذه الإيرادات بين سنوات الدراسة المختلفة.
- بلغت هذه الإيرادات أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٦ حيث بلغت قيمتها ٧٥٩٤٢ مليون ل.س.
- كان مدى الزيادة الحاصلة في قيمة هذه الإيرادات كبيراً جداً، حيث بلغ حوالي ٧٤٣٤٦ مليون ل.س خلال الـ ١٩ عاماً المدروسة.

- بتوفيق النموذج القياسي الذي يبين تطور الإيرادات خلال فترة الدراسة ومن خلال استخدام العديد من الصيغ الخطية واللاخطية، تبين لنا حسب الاختبارات الإحصائية والاقتصادية أن النموذج الأسّي هو الأفضل وذلك للأسباب التالية:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = -7297.309 + 3029.011t$	٠.٥٦	٠.٠٠٠	٠.٣١٢	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 1217.536 * t^{1.19324}$	٠.٧٥	٠.٠٠٠	٠.٠١٠٦	٠.٠٠٠

.000	.003	.000	.685	$Y^{\wedge} = 2812.467 * e^{0.16334t}$
------	------	------	------	--

Dependent variable.. الإيرادات السياحية Method.. EXPONENT

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .83820
R Square .70259
Adjusted R Square .68509
Standard Error .61537

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	15.207540	15.207540x
Residuals	17	6.437522	.378678

F = 40.15958 Signif F = .0000

----- Variables in the Equation -----

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
Time	.163340	.025775	.838205	6.337	.0000
(Constant)	2812.467208	826.526195		3.403b	.0034

0 أن القيمة الاحتمالية لمعنوية F المحسوبة أصغر من $a = 0.01$ وهذا يؤكد معنوية هذا النموذج بدرجة ثقة ٩٩%.

0 أن كلا معلمتيه (الميل والثابت) معنوية عند مستوى دلالة ١%، في حين كانت قيمة الثابت غير معنوية في النموذج الخطي ومعنوية عند مستوى دلالة ٥% في النموذج اللوغاريتمي المزدوج وهذا ما يجعل النموذج الأسّي أفضل النماذج.

0 قيمة معامل التحديد المعدل فيه ٠.٦٨٥ أي أن النموذج المقترح استطاع تفسير حوالي ٦٩% من تغيرات الإيرادات السياحية استناداً إلى تغير الزمن.

0 ارتفاع قيمة معامل الارتباط ٠.٨٤ وهذا يدل على قوة العلاقة بين متغيري الدراسة.

- للنتبؤ بقيم الإيرادات السياحية خلال الأعوام القادمة وبناء مجالات الثقة لها باحتمال قدره ٩٩% سيتم اعتماد معادلة النموذج الأسّي الذي أثبتت معنويته كفاءته في ذلك، وبناءً عليه تمّ الحصول على النتائج الآتية:

العام	القيمة المتنبأ بها	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٠١١	١٤١٧٧٢.٢٧	١٣١٠١٧.٣٣٤	١٥٢٥٢٧.٢٠٥
٢٠١٢	١٦٦٩٢٧.٩١	١٥٦١٧٢.٩٧٣	١٧٧٦٨٢.٨٤٤
٢٠١٣	١٩٦٥٤٧.٠٩	١٨٥٧٩٢.١٥٢	٢٠٧٣٠٢.٠٢٣
٢٠١٤	٢٣١٤٢١.٨٠	٢٢٠٦٦٦.٨٦٨	٢٤٢١٧٦.٧٣٩
٢٠١٥	٢٧٢٤٨٤.٥٨	٢٦١٧٢٩.٦٤٧	٢٨٣٢٣٩.٥١٨

- عند حساب قيمة معامل عدم التساوي لـ Thiel (U) - كأحد اختبارات الأداء العام للنموذج المقدر - تبين أنها تعادل ٠.٣ وهذا يعني أن قدرة النموذج المختار على التنبؤ جيدة.*

٤. نموذج الصادرات السياحية:

- سبق تعريف الصادرات السياحية بأنها الصادرات التي تتم عن طريق الزوار بالإضافة إلى الصادرات الأخرى التي لا تتم عن طريقهم.
- وخلال التعرف على الخصائص الإحصائية للصادرات السياحية خلال الفترة ١٩٨٨ - ٢٠٠٨ جاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (11):

* يُعطى معامل عدم التساوي بالصيغة التالية:

$$U = \sqrt{1/N \sum_{t=1}^N (\hat{Y}_t - Y_t)^2} / \left\{ \sqrt{1/N \sum_{t=1}^N (\hat{Y}_t)^2} + \sqrt{1/N \sum_{t=1}^N (Y_t)^2} \right\}$$

حيث N : عدد المشاهدات؛

$\hat{Y}$: القيمة المقدرة للمتغير التابع؛

Y: القيمة الفعلية للمتغير التابع؛

t= 1, 2, 3,....., N

تتراوح قيمة U بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا كانت تساوي الصفر فهذا يعني أن قدرة النموذج المقدر على التنبؤ سوف تكون جيدة، والعكس صحيح إذا كانت قيمة U أكبر من الواحد.

الخصائص الإحصائية للصادرات السياحية ١٩٨٨ - ٢٠٠٨

المقياس	الصادرات السياحية
الوسط الحسابي	51501.536
الخطأ المعياري	6985.608
الانحراف المعياري	32012.079
أدنى قيمة	3033.111
أعلى قيمة	111653.500
المدى	108620.389
عدد المشاهدات	21

المصدر: أعد من قبل الباحث.

بلغ متوسط قيمة الصادرات السياحية ما يقارب ٥١٥٠٢ مليون ل.س بانحراف معياري كبير قدره ٣٢٠١٢ مليون ل.س، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على تفاوت كبير في قيم هذه الصادرات بين سنة وأخرى خلال الفترة المدروسة. كما بلغت هذه الصادرات أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٧ في حين وصلت إلى أدنى قيمة عام ١٩٩٠ لتبلغ حوالي ٣٠٣٣ مليون ل.س.

- للتعرف على النموذج الأكثر تعبيراً عن طبيعة العلاقة بين قيمة هذه الصادرات والزمن قمنا بتطبيق النماذج التالية وتلخيص نتائجها على الشكل الآتي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = -616.8271 + 4738.033t$	٠.٨٤	٠.٠٠٠	٠.٩١٧٦	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 2364.985 * t^{1.25765}$	٠.٨٦	٠.٠٠٠	٠.٠٠١	٠.٠٠٠

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كلا النموذجين الخطي والأسّي المعبرين عن العلاقة المدروسة كان معنوياً بشكل عام، غير أن أفضلهما كان النموذج اللوغاريتمي المزدوج نظراً لمعنوية قيمة الثابت فيه، وارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل له والتي بلغت ٠.٨٦ وهذا يعني أن ٨٦% من التغيرات التي طرأت على قيمة الصادرات السياحية ترجع إلى عامل الزمن، أما ما تبقى فيمكن إرجاعه إلى التحسن في جودة هذه الصادرات وزيادة عدد السياح مما يترتب عليه زيادة هذه الصادرات كمية وقيمة، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بتغير أسعار الصرف وأسعار البضائع والخدمات المقدمة.

- نظراً لمعنوية النموذج المختار وقوة العلاقة فيه بين قيمة الصادرات السياحية والزمن والتي بلغت ٠.٩٣، فإنه يمكننا التنبؤ بقيمة الصادرات السياحية خلال الأعوام القليلة القادمة وبناء مجالات الثقة لها باحتمال ٩٥% والحصول على النتائج التالية:

العام	القيمة المتنبأ بها	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٠١١	128721.5	114100.6	143342.4
٢٠١٢	135502.6	120881.7	150123.5
٢٠١٣	142354.0	127733.1	156974.9
٢٠١٤	149273.6	134652.7	163894.5
٢٠١٥	156259.6	141638.7	170880.5

ثانياً: دراسة تطور حركة النشاط السياحي والنشاط الفندقي:

١. نموذج أعداد السياح:

- تبين عند دراسة الخصائص الإحصائية لمتغير أعداد السياح بشقيه عرباً وأجانب خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٨) أن:

الجدول رقم (١٢):

الخصائص الإحصائية لأعداد السياح ١٩٩٢ - ٢٠٠٨*

* لم تتوفر لدى الباحث أعداد السياح في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ لذا فقد تمت الدراسة بدءاً من عام ١٩٩٢ مقارنة بالمتغيرات السياحية الأخرى التي تمت دراستها ابتداءً من عام ١٩٩٠ أو ١٩٨٨ حسب مدى توفر البيانات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة.

المقياس	عدد السياح	عدد السياح العرب	عدد السياح الأجانب
الوسط الحسابي	2171327.059	1516261.647	655065.412
الخطأ المعياري	315637.994	273757.818	56953.070
الانحراف المعياري	1301408.787	1128732.399	234823.524
أدنى قيمة	863800	54372	317842
أعلى قيمة	4565810	3600433	1160432
المدى	3702010	3546061	842590
عدد المشاهدات	17	17	17

المصدر: أعد من قبل الباحث بالاستناد إلى إحصائيات وزارة السياحة لعام ٢٠٠٩.

- متوسط عدد السائحين الإجمالي بلغ ٢١٧١٣٢٧ سائح بانحراف معياري كبير ١٣٠١٤٠٩ مما يدل على وجود تباينات كبيرة في أعداد السياح خلال السنوات المدروسة.
- متوسط أعداد السياح العرب بلغ ١٥١٦٢٦٢ سائح وكان الانحراف المعياري له ١١٢٨٧٣٢ سائح، وبالتالي تكون قيمة معامل الاختلاف النسبي^{١٢٢} لهذا المتغير تعادل ٧٤.٤%* وهذا يعني أن أعداد السياح العرب القادمين إلى سورية طرأت عليها تغيرات كبيرة، كان سببها الأهم ما تعرضت له المنطقة العربية من أحداث جعلت حركة السياحة داخلها أسهل من حركة السياح باتجاه الخارج.
- بلغ متوسط أعداد السياح الأجانب ٦٥٥٠٦ سائح بانحراف معياري صغير ٢٣٤٨٢٤، مما يعني أن قيمة معامل الاختلاف النسبي تعادل ٣٦% تقريباً، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات جوهرية في أعداد السياح الأجانب خلال سنوات الدراسة.
- قيمة معامل الاختلاف النسبي لأعداد السياح العرب تفوق قيمته لأعداد السياح الأجانب، وهذا يعني أن التغيرات الطارئة على أعداد السياح العرب في سورية أكثر حدة منها بالنسبة لأعداد السياح الأجانب.

^{١٢٢} حميدان وآخرون، عنان، مبادئ الإحصاء، جامعة دمشق، ٢٠٠٤، ص ٢١٣.

* يتم حساب قيمة معامل الاختلاف النسبي باستخدام القانون التالي: معامل الاختلاف = الانحراف المعياري لقيم المتغير مضروباً بمائة / الوسط الحسابي لقيم هذا المتغير.

- لإيجاد النموذج القياسي الأمثل المعبر عن تطور أعداد السياح تم اختبار عدة نماذج لاختيار أفضلها وأكثرها معنوية وبناءً على ذلك ظهرت لدينا النتائج التالية:

المعادلة	معامل التحديد	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$Y^{\wedge} = 24884.721 + 238493.59 * t$	٠.٨٦	٠.٠٠٠	٠.٩٢٥	٠.٠٠٠
$Y^{\wedge} = 695274.223 * e^{0.10926t}$	٠.٩٥٥	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

إن أفضل نموذج مقترح هو النموذج الأسّي نظراً لمعنويته ككل ومعنوية كافة معلماته حيث كانت مخرجات هذا النموذج كما يلي:

Dependent variable.. عدد السياح Method.. EXPONENT

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .97876
R Square .95798
Adjusted R Square .95518
Standard Error .11935

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	4.8709480	4.8709480
Residuals	15	.2136632	.0142442

F = 341.95979 Signif F = .0000

Variables in the Equation					
Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
Time	.109264	.005909	.978764	18.492	.0000
(Constant)	695274.223370	42095.91207		16.516	.0000

إن الجدول الخاص بتحليل التباين يبين أن قيمة معامل التحديد المعدل الموافق للنموذج الحالي بلغت ٠.٩٦ تقريباً وهذا يعني أن ٩٦% من التغيرات الحاصلة في أعداد السياح تعود إلى عامل الزمن والنسبة المتبقية (٤%) تعود لعوامل أخرى لم يتم إدراجها في معادلة الانحدار وهذه العوامل يمكن تفسيرها بتحسين الوضع الاقتصادي والأمني الذي شهدته سورية خلال

فترة التسعينات مقارنة بفترة الحصار الاقتصادي والحالة الأمنية المتردية التي سادت الثمانينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى التقدم الهائل الذي أحرزته وسائل الاتصال والمواصلات وإلى تكثيف عمليات الترويج السياحي المتبادل بين عدد كبير من دول العالم مما أثر إيجابياً على تطور النشاط السياحي. كما أن زيادة موازنة الترويج السياحي لتصل إلى ٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧* ساهم في تحقيق زيادة سنوية ملحوظة في عدد سياح المبيت.

أما قيمة الميل الناتج عن النموذج فيمكن تفسيرها بأن معدل النمو السنوي لأعداد السياح في سورية يقدر بـ ١١%.

- عند التنبؤ بأعداد السياح القادمين إلى سورية خلال الأعوام القليلة القادمة باستخدام معادلة انحدار النموذج المقترح، وبتطبيق العلاقات الخاصة بهذا المجال حصلنا على النتائج التالية:

العام	القيمة المتنبأ بها	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٠١١	6182675	5519596	6845754.6
٢٠١٢	6896479	6233400	7559558.8
٢٠١٣	7692694	7029615	8355773.5
٢٠١٤	8580834	7917754	9243912.9
٢٠١٥	9571511	8908431	10234590.1

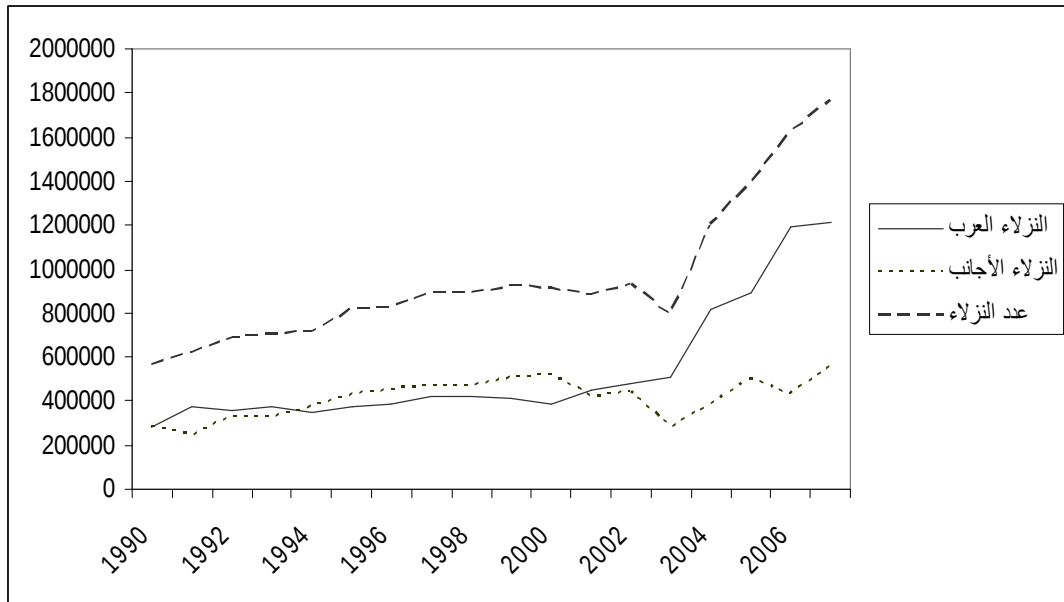
يظهر جدول التنبؤ أعلاه أن أعداد السياح القادمين إلى سورية خلال الفترة القادمة سيكون في تطور مستمر، وهذا يستلزم ضرورة تأمين المستلزمات والخدمات السياحية اللازمة والداعمة لهذا التزايد من أجل المحافظة على سياحة مزدهرة ترتقي إلى المستوى المنشود لها في دعم الاقتصاد ورفعته بالتمويل اللازم لعملية التنمية.

٢. نموذج أعداد نزلاء الفنادق:

* كانت اعتمادات موازنة الترويج السياحي خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ محدودة حيث لم تتجاوز ٨٠٠ ألف دولار، ثم تضاعفت بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ إلا أنها لم تتجاوز ١.٥ مليار دولار حسب ما ورد في الخطة الوطنية للسياحة في سورية ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠.

- يبين الرسم البياني رقم (٢٧) التطورات التي شهدتها أعداد النزلاء (العرب، الأجانب) في الفنادق السورية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ ويمكن تلخيص أهم هذه التطورات كما يلي:

الرسم البياني رقم (٢٧):
تطور عدد نزلاء الفنادق ١٩٩٠ - ٢٠٠٧



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعوام مختلفة.

§ بالنسبة للنزلاء العرب: شهدت أعدادهم مرحلة استقرار خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، حيث تراوحت أعدادهم بين ٢٨٠,٠٠٠ و ٥٠٠,٠٠٠ نزيل. ثم تلا ذلك زيادة كبيرة جداً في عددهم إلى أن وصل إلى حوالي ١,٢٠٠,٠٠٠ نزيل عام ٢٠٠٧.

§ بالنسبة للنزلاء الأجانب: كانت أعدادهم تفوق أعداد العرب في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٤ - ٢٠٠١، إلا أنه بعد ذلك بدأ عددهم بالتناقص ليصل إلى أدنى مستوى له ٢٨٥,١٠٥ عام ٢٠٠٣، وسبب ذلك يعود إلى تراجع أعداد السياح الأجانب، وتراجع حركة السياحة الأوربية نتيجة لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية والحملات الإعلامية المغرضة الموجهة ضد العرب، بالإضافة إلى التهديدات الخارجية التي واجهتها سورية، وتأزم الوضع الأمني في المنطقة العربية تحت مسمى مكافحة الإرهاب.

- أظهرت دراسة الخصائص الإحصائية لهذا المتغير خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧ النتائج التالية:

الجدول رقم (١٢):

الخصائص الإحصائية لأعداد نزلاء الفنادق ١٩٩٠-٢٠٠٧

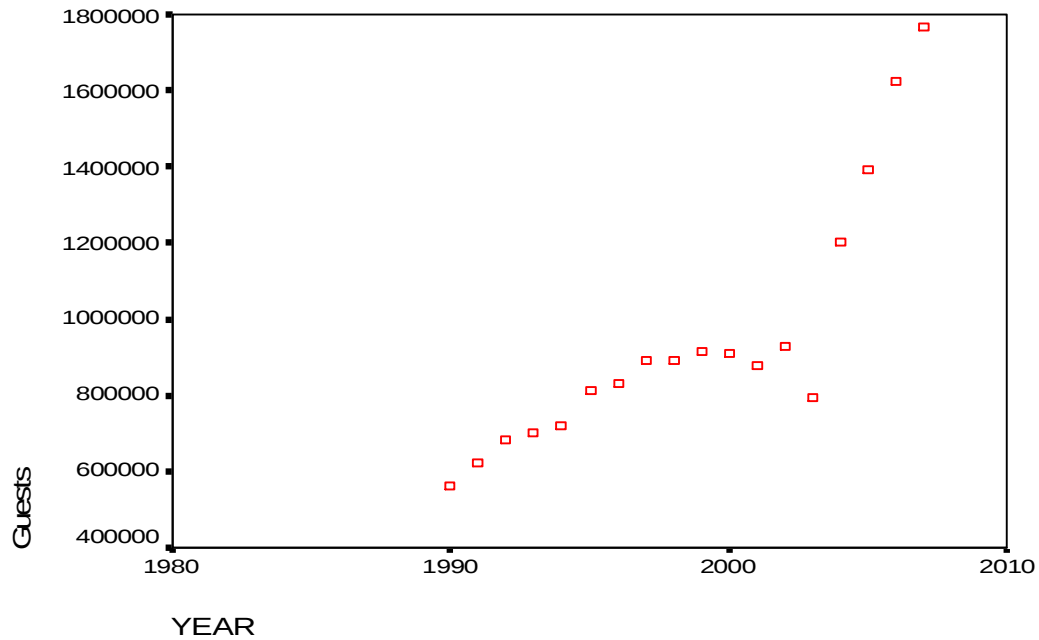
المقياس	عدد النزلاء	عدد النزلاء العرب	عدد النزلاء الأجانب
الوسط الحسابي	951369.389	538462.667	412906.722
الخطأ المعياري	78803.314	67529.865	21228.529
الانحراف المعياري	334334.148	286504.952	90065.021
أدنى قيمة	561784	281789	244222
أعلى قيمة	1766773	1208096	558677
المدى	1204989	926307	314455
عدد المشاهدات	18	18	18

- بلغ متوسط أعداد النزلاء ٩٥١٣٦٩ نزيل بانحراف معياري صغير نسبياً قدره ٣٣٤٣٣٤ نزيل.
- في الوقت ذاته بلغ متوسط أعداد النزلاء العرب ٥٣٨٤٦٣ نزيل وبانحراف معياري قدره ٢٨٦٥٠٥ نزيل ومعامل اختلاف نسبي ٥٣%، مقارنة بمتوسط أعداد النزلاء الأجانب البالغ ٤١٢٩٠٦ نزيل بانحراف معياري صغير يبلغ ٩٠٠٦٥ نزيل وبمعامل اختلاف نسبي بلغت نسبته ٢٢% فقط ، مما يدل على عدم وجود اختلاف كبير في أعداد نزلاء الفنادق من الأجانب مقارنة بالعرب خلال سنوات الدراسة.
- بلغ مدى الزيادة الحاصلة في أعداد النزلاء العرب حوالي ثلاثة أضعاف مداها بالنسبة للأجانب، لتفوق أعداد العرب بهذه الزيادة أعداد الأجانب. ويمكن تفسير ذلك بازدياد أعداد النزلاء العراقيين كنتيجة لزيادة أعداد العراقيين المتوافدين لسورية هرباً من الأحداث الدامية التي شهدتها العراق.

- يبين شكل انتشار بيانات أعداد النزلاء الكلي (العرب والأجانب) عدم وجود خط اتجاه عام لهذه البيانات، لذلك تمّ البحث في نماذج الانحدار اللاخطية بهدف توفير نموذج يعبر عن العلاقة بين أعداد النزلاء كمتغير تابع والزمن كمتغير مستقل أفضل تعبير.

الرسم البياني رقم (٢٨):

شكل انتشار بيانات أعداد نزلاء الفنادق ١٩٩٠ - ٢٠٠٧



- وانطلاقاً من فرضية ابتدائية تقول بعدم وجود علاقة بين أعداد النزلاء والزمن، فإن توفير عدة النماذج القياسية بصيغ مختلفة للتأكد من معنوية هذه العلاقة ومعرفة شكلها أظهر ما يلي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 441295.948 + 53691.94t$	٠.٧٢	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 345923.29 + 179816.33t - 22564t^2 + 948.57t^3$	٠.٩٣	٠.٠٠٠	٠.٠٠٥	٠.٠٠١
$\hat{Y} = 548037.488 * e^{0.0528t}$	٠.٨٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

إن أفضل النماذج المحسوبة كان النموذج التكميبي، حيث كان النموذج معنوياً وكافة معلوماته معنوية باحتمال ثقة ٩٩% فيما عدا الثابت الذي كان معنوياً باحتمال ثقة ٩٥%. وهذا يدفعنا لقبول الفرضية البديلة والإقرار بمعنوية العلاقة المدروسة. كما استطعنا من خلال هذا النموذج تفسير ٩٣% من التغيرات الحاصلة في عدد نزلاء الفنادق استناداً لتغير الزمن، فقد كانت العلاقة بين متغيري الدراسة قوية حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٩٧% وهي قيمة عالية جداً.

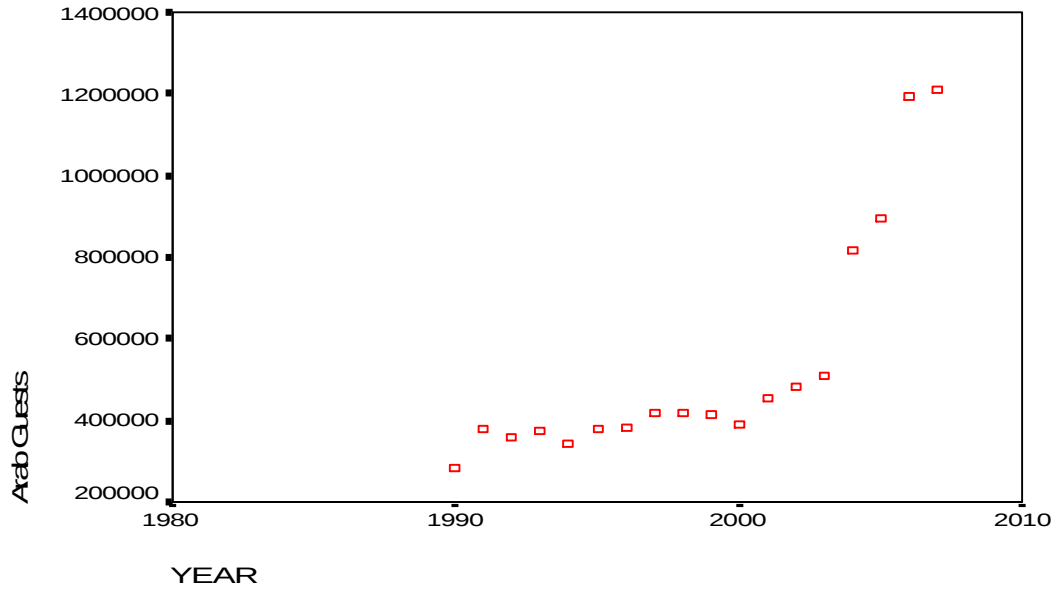
أما فيما يتعلق بدراسة تطور أعداد نزلاء الفنادق عرباً أو أجانب كلاً على حدة، فلقد تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

٧ دراسة تطور أعداد نزلاء الفنادق العرب:

- يظهر الرسم البياني رقم (٢٩) عدم تجانس بيانات النزلاء العرب، ففي الوقت الذي كانت فيه قيمة هذه البيانات متقاربة خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ اتخذت بعدها قيمة متطرفة حيث زاد عدد النزلاء العرب في عام ٢٠٠٦ عن ضعف عددهم في عام ٢٠٠٣.

الرسم البياني رقم (٢٩):

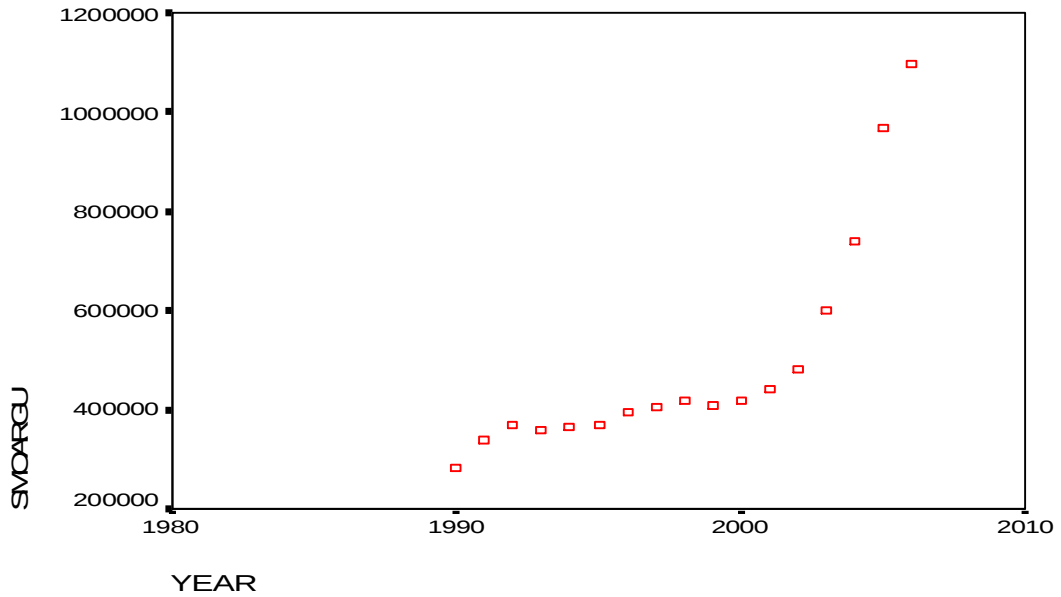
شكل انتشار بيانات أعداد نزلاء الفنادق العرب ١٩٩٠ - ٢٠٠٧



ونظراً لعدم تجانس بيانات النزلاء العرب فقد تمّ تمهيدها بأسلوب المتوسطات المتحركة (بوسط حسابي متحرك لثلاثة سنوات) وكان شكل انتشار البيانات الممهدة كالآتي:

الرسم البياني رقم (٣٠):

شكل انتشار البيانات الممهدة لأعداد النزلاء العرب ١٩٩٠-٢٠٠٦



ومن خلال شكل الانتشار السابق نستنتج أنه يمكننا توفير نموذج قياسي لخطي يعبر عن تطور هذه البيانات وبنتيجة هذا التوفيق تبين لنا ما يلي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = -870621.935 + 508996.139t$	٠.٦٥	٠.٠٠٠	٠.٠٣٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 983972.049 * e^{0.116933t}$	٠.٧٧	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 191288.71 + 97371.54t - 15222.29t^2 + 746.78t^3$	٠.٩٨	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

أن نموذج الانحدار ذو الصيغة التكعيبية هو أفضل النماذج وأكثرها تعبيراً عن العلاقة المدروسة، حيث جاءت تفاصيل هذا النموذج على النحو التالي:

Method.. CUBIC أعدادالانزلاء العرب المهدة Dependent variable..

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .99363
R Square .98730
Adjusted R Square .98437
Standard Error 28553.96481

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	3	824043426548.8	274681142182.9
Residuals	13	10599275784.4	815328906.5

F = 336.89612 Signif F = .0000

----- Variables in the Equation -----

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
Time	97371.539340	16425.62996	2.152840	5.928	.0001
Time**2	-15222.299329	2089.217170	-6.233143	-7.286	.0000
Time**3	746.777406	76.440459	5.115425	9.769	.0000
(Constant)	191288.715613	35142.33189		5.443	.0001

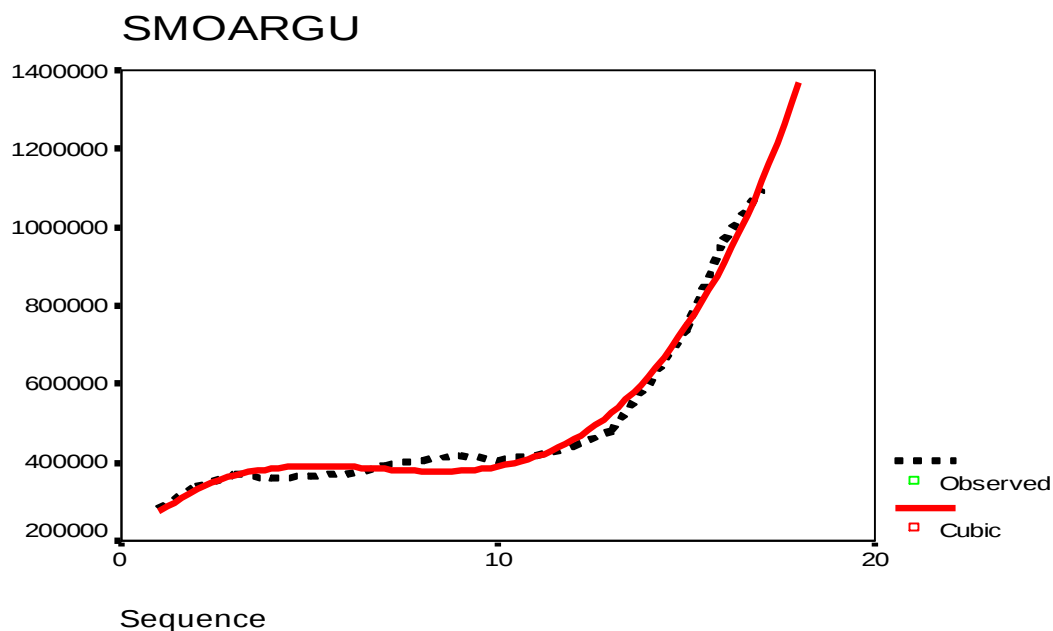
0 كانت القيمة الاحتمالية لمعنوية F الإحصائية أصغر من $a = 0.01$ أي أن نموذج الانحدار الموفق معنوي عند مستوى دلالة ١%.

o قيمة الاحتمال $P \text{ value} = 0.000$ لكل معلمة من معالم المعادلة (الثابت والميل) أصغر من $\alpha = 0.01$ وهذا يعني رفض الفرضية الابتدائية القائلة بعدم معنوية هذه المعالم، بل نقرّ بأن لهذه المعالم قيمة معنوية إحصائياً وذلك باحتمال ثقة قدره ٩٩%.

o بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين المدروسين ٩٩% مما يدل على قوة العلاقة الكبيرة بينهما، كما كانت قيمة معامل التحديد المعدل في النموذج المختار ٠.٩٨ أي أن تغير الزمن فسّر ٩٨% من تغيرات عدد النزلاء العرب.

الرسم البياني رقم (٣١):

التمثيل البياني لأعداد النزلاء العرب الممهدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦

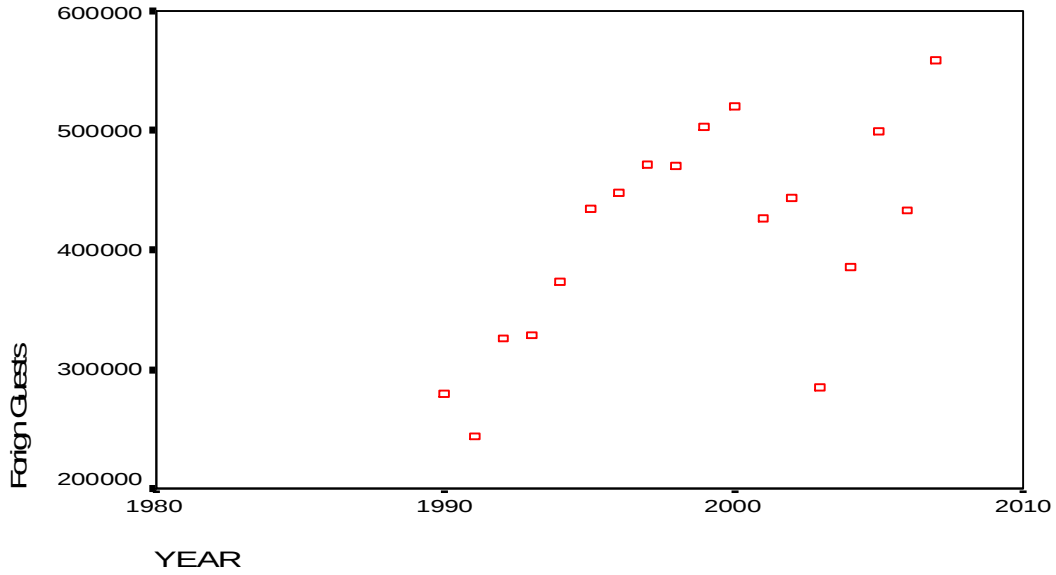


v دراسة تطور أعداد نزلاء الفنادق الأجانب:

- أظهر شكل انتشار بيانات أعداد النزلاء الأجانب خلال فترة الدراسة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧ عدم وجود تجانس في البيانات وتشتتها بشكل كبير مقارنة ببيانات النزلاء العرب.

الرسم البياني رقم (٣٢):

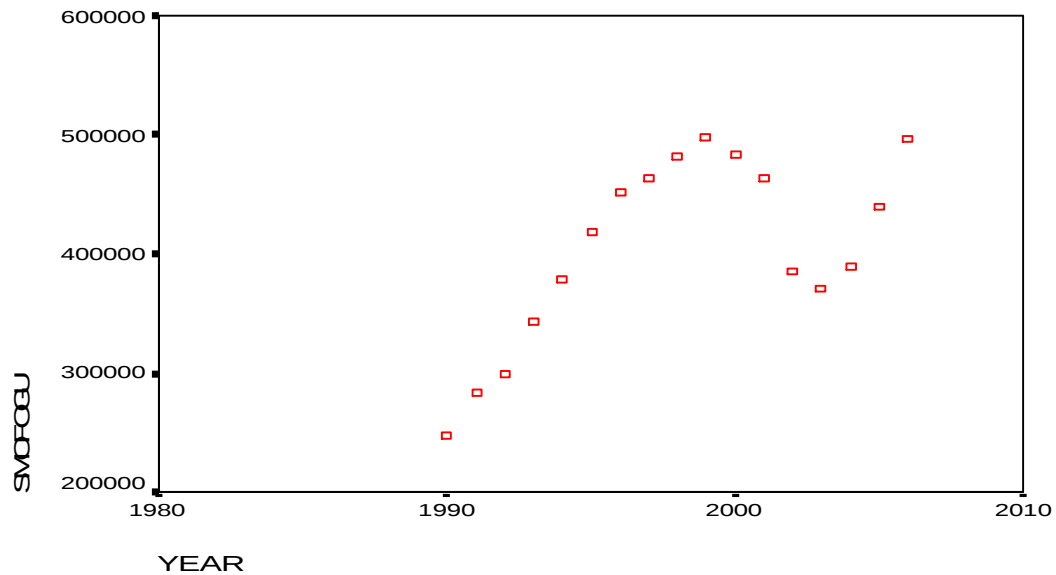
شكل انتشار بيانات أعداد نزلاء الفنادق الأجانب ١٩٩٠ - ٢٠٠٧



يكشف شكل الانتشار رقم (٣٢) عن وجود علاقة لخطية بين متغيري الدراسة، إلا أن توفير العديد من النماذج القياسية لتحديد شكل هذه العلاقة أثبت عدم معنويتها عند مستوى دلالة ٥%، ولذلك فقد تم اللجوء إلى تمهيد بيانات المتغير المدروس بأسلوب المتوسطات المتحركة لاستبعاد القيم الشاذة منها وتحديد شكل تطورها. حيث حصلنا بعد التمهيد على شكل الانتشار التالي:

الرسم البياني رقم (٣٣):

شكل انتشار بيانات أعداد النزلاء الأجانب الممهدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦



إن شكل الانتشار رقم (٣٣) يبين أن تطور هذه البيانات يأخذ شكل المنحنى التكعيبي ولدى توفيق عدة نماذج قياسية للتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة ظهرت النتائج التالية:

المعادلة	معامل التحديد	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$Y^{\wedge} = 207682.97 + 44333.856t - 1914.99t^2$	٠.٦٧	٠.٠٠٠	٠.٠٣٠	٠.٠٠٠
$Y^{\wedge} = 259816.567 * t^{0.2162}$	٠.٦٦	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$Y^{\wedge} = 127123.5 + 91444.65t - 8274.95t^2 + 235.55t^3$	٠.٧٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

إن النموذج التكعيبي كان من بين النماذج الأخرى أفضلها تمثيلاً للعلاقة المدروسة فقد كان معنوياً عند مستوى دلالة ١% وكافة معلماته معنوية عند مستويات دلالة مختلفة.

Method.. CUBIC عدد النزلاء الأجانب الممهد Dependent variable..

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .88739
R Square .78746
Adjusted R Square .73841
Standard Error 39688.71880

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	3	75868252108.5	25289417369.5
Residuals	13	20477527202.7	1575194400.2

F = 16.05479 Signif F = .0001

----- Variables in the Equation -----

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
Time	91444.654159	22830.88226	5.950755	4.005	.0015*
Time**2	-8274.948700	2903.917313	-9.973007	-2.850	.0137**
Time**3	235.553993	106.248778	4.749140	2.217	.0451**
(Constant)	127123.504913	48846.25087		2.603	.0219**

* معنوية عند مستوى دلالة ١%.

** معنوية عند مستوى دلالة ٥%.

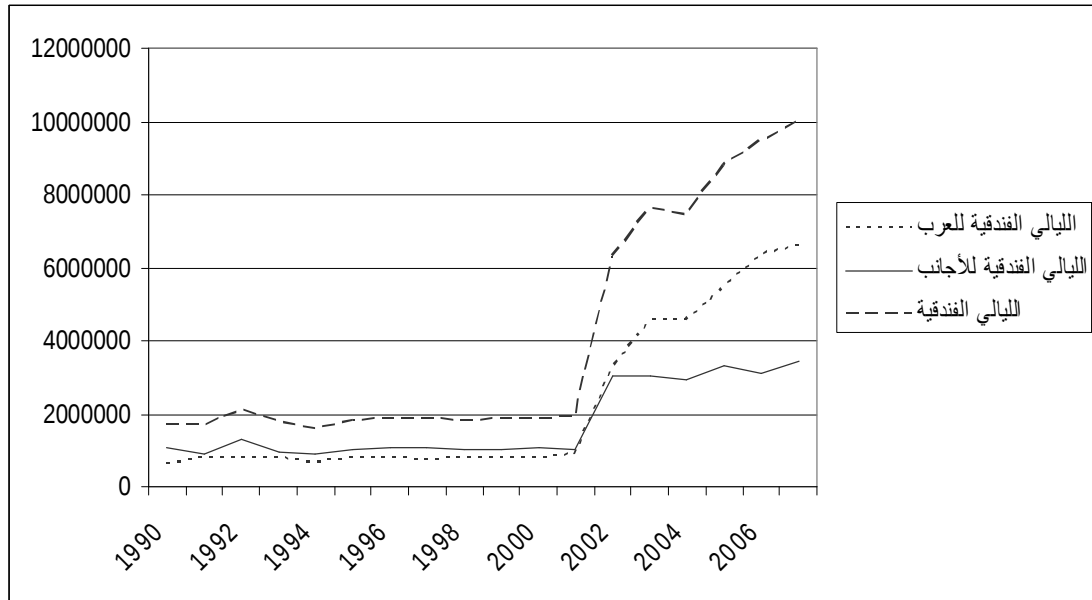
إن قوة العلاقة بين عدد النزلاء الأجانب والزمن هي أقل منها بين عدد النزلاء العرب والزمن، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط للأولى ٠.٨٩ مقارنة بـ ٠.٩٩ للأخيرة وذلك باستخدام نموذج الانحدار ذاته والذي كان أفضل نموذج تمّ حسابه. وبالتالي لم يفسر عامل الزمن هنا سوى ٧٤% من التغيرات في عدد النزلاء الأجانب.

٣. نموذج أعداد الليالي الفندقية:

تمّت دراسة تطور أعداد الليالي الفندقية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٧ عوضاً عن الليالي السياحية التي أمضاها السائحون العرب والأجانب في سورية لعدم توفر البيانات قبل عام ٢٠٠٠*.

الرسم البياني رقم (٣٤):

تطور أعداد الليالي الفندقية ١٩٩٠ - ٢٠٠٧



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، أعوام مختلفة.

- يبين الرسم البياني رقم (٣٤) الارتفاع الكبير في أعداد الليالي الفندقية التي أمضاها النزلاء العرب بدءاً من عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٧، مقابل زيادة أقل في أعداد الليالي

* تشمل الليالي السياحية إضافة إلى الليالي الفندقية الليالي التي يقضيها السياح في الشقق المفروشة والشاليهات ومنشآت المبيت الأخرى، لذلك فهي تعتبر أعم وأشمل وأكثر تعبيراً عن النشاط السياحي.

التي أمضاها النزلاء الأجانب فانعكس ذلك على عدد الليالي الفندقية بشكل عام الذي تضاعف حوالي ٣.٥ مرات في عام ٢٠٠٢ عن العام الذي سبقه.*

- وفيما يتعلق بالخصائص الإحصائية لبيانات أعداد الليالي الفندقية خلال الفترة المدروسة فقد كانت على النحو التالي:

الجدول رقم (١٣):

الخصائص الإحصائية لأعداد الليالي الفندقية ١٩٩٠-٢٠٠٧

المقياس	عدد الليالي الفندقية	عدد الليالي الفندقية التي أمضاها العرب	عدد الليالي الفندقية التي أمضاها الأجانب
الوسط الحسابي	3964841.389	2227979.944	1736861.444
الخطأ المعياري	760231.407	524297.088	241782.675
الانحراف المعياري	3225388.699	2224404.157	1025797.014
أدنى قيمة	1584067	625151	909083
أعلى قيمة	10014456	6603705	3410751
المدى	8430389	5978554	2501668
عدد المشاهدات	18	18	18

المصدر: أعد من قبل الباحثة.

- بلغ متوسط أعداد الليالي الفندقية ٣٩٦٤٨٤١ ليلة بانحراف معياري كبير جداً يعادل ٣٢٢٥٣٨٩ ليلة. مما يدل على تباينات كبيرة وجوهرية حدثت في أعداد الليالي بين عام وآخر من الأعوام المدروسة.
- بلغ متوسط أعداد الليالي الفندقية التي أمضاها العرب ٢٢٢٧٩٨٠ ليلة تقريباً وبانحراف معياري كبير أيضاً قدر بـ ٢٢٢٤٤٠٤ ليلة.
- قدر متوسط أعداد الليالي الفندقية للأجانب بـ ١٧٣٦٨٦١ ليلة بانحراف معياري قدره ١٠٢٤٧٩٧ ليلة.
- بلغت قيمة معامل الاختلاف النسبي لأعداد الليالي التي قضاها العرب ٠.٩٩٨ مقارنةً بمعامل اختلاف نسبي قدره ٠.٥٩ لأعداد الليالي التي قضاها الأجانب. ويعود السبب

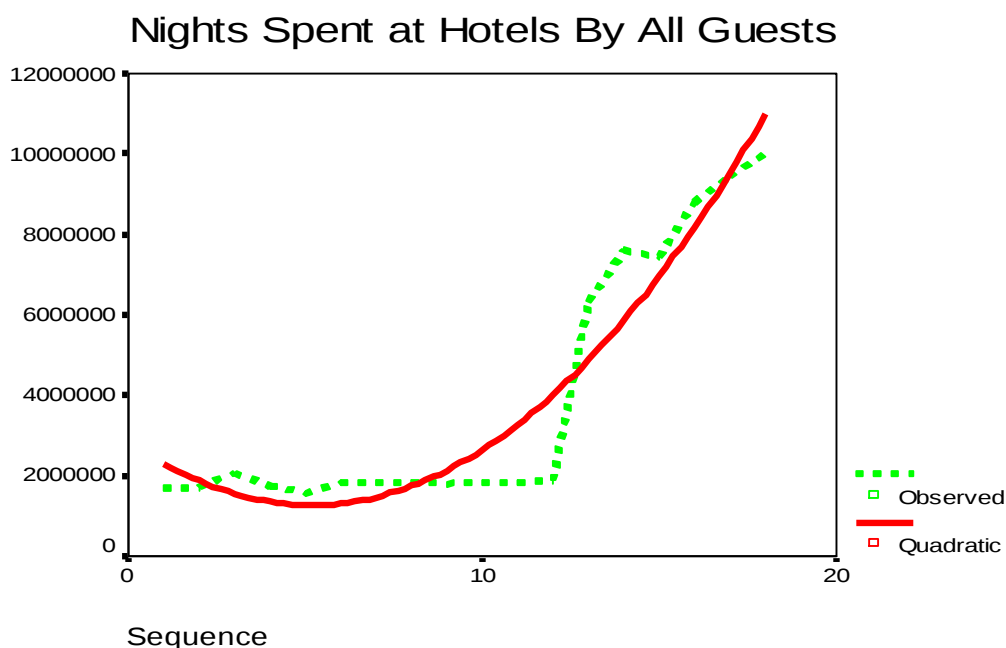
* كان سبب الزيادة حسب وزارة السياحة هو عدم دقة البيانات المتعلقة بعدد الليالي الفندقية قبل إجراء المسح السياحي عام ٢٠٠٢.

في تشتت البيانات بشكل كبير عن وسطها الحسابي إلى التزايد الكبير والمفاجئ في قيم هذه البيانات منذ عام ٢٠٠٢.

- أظهر شكل انتشار بيانات الليالي الفندقية أن طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل خلال فترة الدراسة لخطية.

الرسم البياني رقم (٣٥):

التمثيل البياني لأعداد الليالي الفندقية ١٩٩٠ - ٢٠٠٧



- تبين لنا عند توفيق نموذج انحدار للعلاقة بين أعداد الليالي الفندقية والزمن أن:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$Y = -870621.935 + 508996.139t$	٠.٦٩	٠.٠٠٠	٠.٣٣٨	٠.٠٠٠
$Y^{\wedge} = 983972.049 * e^{0.116933t}$	٠.٦٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$Y^{\wedge} = 2867891.49 - 612557.89t + 59029.16t^2$	٠.٩٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٣	٠.٠٠٦٧

أفضل نموذج انحدار لتمثيل هذه العلاقة هو النموذج ذو الصيغة التربيعية الذي كان معنوياً عند مستوى دلالة ١%، والذي بدا قادراً على تفسير ٦٩% من التغيرات التي طرأت على عدد الليالي الفندقية من خلال تغير عامل الزمن أما النسبة الباقية غير المفسرة ٢٩% فتعود لأسباب أخرى مرتبطة بتطور حركة السياحة وما نتج عنها من زيادة في عدد السياح ونزلاء الفنادق وتطور نشاط الفنادق من الناحية الفنية والتقنية والسعرية.

Dependent variable.. الليالي الفندقية Method.. QUADRATI

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .95572
R Square .91340
Adjusted R Square .90186
Standard Error 1010452.67291

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	2	1.6153803E+14	80769014651969
Residuals	15	15315219062862	1021014604191

F = 79.10662 Signif F = .0000

Variables in the Equation					
Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
Time	-612557.888867	194339.3780	-1.013882	-3.152	.0066
Time**2	59029.159378	9938.932171	1.910416	5.939	.0000
(Constant)	2867891.492647	801959.5384		3.576	.0028

- بما أن النموذج المختار معنوي وجيد للدراسة فهو يعدّ صالحاً للتنبؤ بأعداد الليالي السياحية خلال الأعوام القادمة وبناء مجالات الثقة لها باحتمال ٩٥%.

العام	القيمة المتنبأ بها	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٠١١	17961731	16350041	19573422
٢٠١٢	20005486	18393795	21617176
٢٠١٣	22167298	20555608	23778989
٢٠١٤	24447169	22835479	26058860

28456789	25233408	26845099	٢٠١٥
----------	----------	----------	------

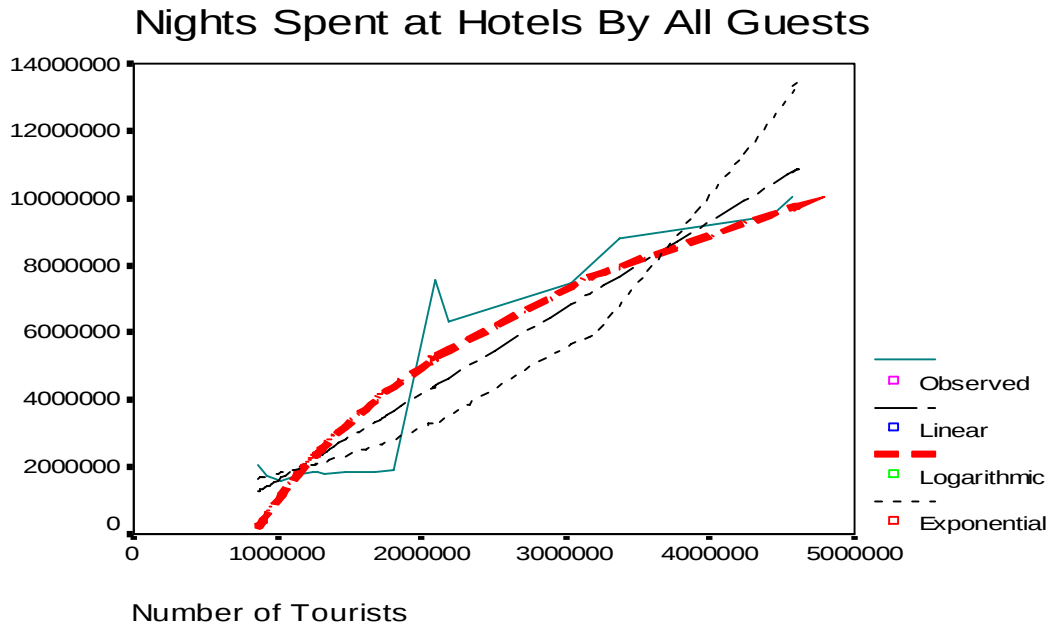
٤. نموذج العلاقة بين أعداد السياح والليالي الفندقية:

إذا ما انطلقنا من فرضية ابتدائية نقول بعدم وجود علاقة بين أعداد الليالي الفندقية وأعداد السياح، فإن توفيق عدة نماذج قياسية لاختبار مدى صحة هذه الفرضية يظهر ما يلي:

المعادلة	معامل التحديد	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = -953650.949 + 2.56784X$	٠.٨٤	٠.٠٠٠	٠.١٧١٥	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = -77921186.1596 + 5713805.89 * \ln X$	٠.٨٣	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 1024905.808 * e^{5.62172 X}$	٠.٧٧	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

- أن العلاقة وثيقة بين هذين المتغيرين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما ٩١% و فيما يتعلق بطبيعة هذه العلاقة فقد تبين أنها نصف لوغاريتمية.
- أن النموذج نصف اللوغاريتمي المحسوب كان من بين النماذج الأخرى أكثرها معنوية وقدرة على تفسير العلاقة بين المتغيرين قيد الدراسة، حيث كانت القيمة الاحتمالية لمعنوية T الإحصائية تساوي الصفر لكل معلمة من معالم المعادلة (الثابت والميل) وبما أن هذه القيمة أصغر من $\alpha = 0.01$ فهذا يعني رفض الفرضية الابتدائية (فرضية العدم) القائلة بعدم معنوية هذه المعالم ونقرّ بأن لهذه المعالم قيمة معنوية إحصائية وذلك باحتمال ثقة قدره ٩٩%.
- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل لهذا النموذج ٠.٨٣ أي أن ٨٣% من التغيرات التي تطرأ على أعداد الليالي الفندقية تعود إلى التغيرات اللاحقة بأعداد السياح العرب والأجانب.

الرسم البياني رقم (٣٦):
التمثيل البياني للعلاقة بين عدد الليالي الفندقية وعدد السياح
٢٠٠٧ - ١٩٩٢



ولمعرفة قوة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين على مستوى السياحة العربية أو الأجنبية كلاً على حدة، فسوف يتم دراسة العلاقة بين أعداد الليالي الفندقية التي يمضيها العرب مع أعداد السياح العرب بالإضافة إلى أعداد الليالي الفندقية التي يمضيها الأجانب مع أعداد السياح الأجانب.

V دراسة العلاقة بين أعداد الليالي الفندقية التي يمضيها العرب وأعداد السياح العرب:

لمعرفة طبيعة العلاقة بين أعداد هذين المتغيرين: عدد الليالي كمتغير تابع لعدد السياح، تمّ توفير عدة نماذج قياسية كان أفضلها النموذج الأسّي الذي كان معنوياً بكلا معلمتيه مقارنة بالنموذج الخطي الذي كانت قيمة الثابت فيه غير معنوية.

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$Y^{\wedge} = -417571.669 + 2.01886X$	٠.٨٧	٠.٠٠٠	٠.٢٥٧٨	٠.٠٠٠
$Y^{\wedge} = 515461.535 * e^{7.92857 X}$	٠.٧٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

Dependent variable.. الليالي الفندقية للعرب Method.. EXPONENT

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .89596
R Square .80275
Adjusted R Square .78866
Standard Error .43261

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	10.662783	10.662783
Residuals	14	2.620064	.187147

F = 56.97530 Signif F = .0000

----- Variables in the Equation -----

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
السياح العرب	7.92857013E-07	1.0504E-07	.895962	7.548	.0000
(Constant)	515461.535237	94272.26665		5.468	.0001

حيث فسّر تغير أعداد السياح العرب ٨٠% من التغيرات التي لحقت بأعداد الليالي الفندقية التي قضاها العرب وكان معامل الارتباط بين المتغيرين ٠.٨٩٥.

أما فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين أعداد الليالي الفندقية التي قضاها العرب وأعداد نزلاء الفنادق العرب خلال الفترة ذاتها فقد ظهرت النتائج التالية:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$Y^{\wedge} = -165366.7415 + 7.21077X$	٠.٨٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٥٨	٠.٠٠٠
$Y^{\wedge} = -64038694.6888 + 5055431.8931 * \ln X$	٠.٨٨	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٢٧	٠.٠٠٠٠	٠.٧٢	$Y^{\wedge} = 330445.0276 * e^{2.7594662 X}$
--------	---------	--------	------	--

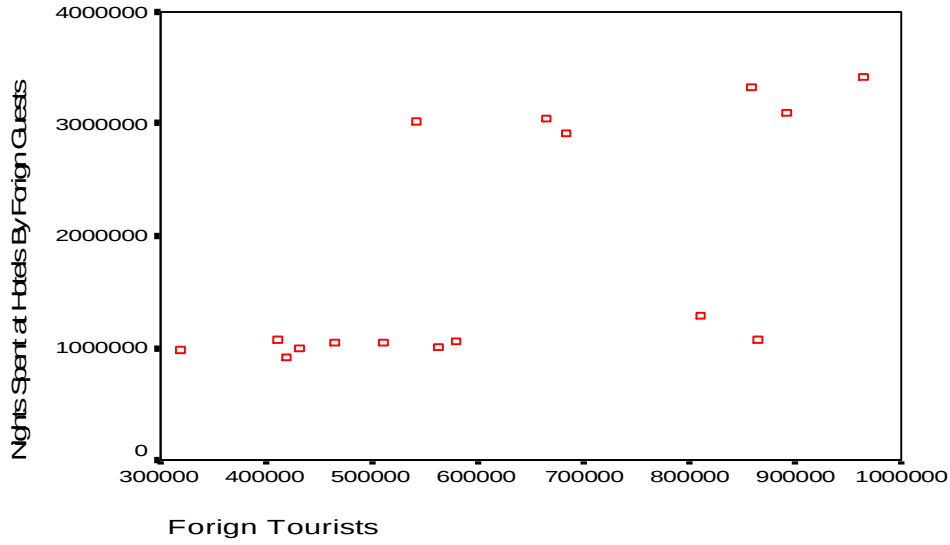
- بلغت قيمة معامل الارتباط بين هذين المتغيرين ٠.٩٤ وهذا يعني أن قوة العلاقة بينهما أكبر من قوة العلاقة بين أعداد الليالي الفندقية للعرب وأعداد السياح العرب.
- تبين الاختبارات الإحصائية والاقتصادية أن نموذج الانحدار ذو الصيغة نصف اللوغاريتمية هو أفضل النماذج تعبيراً عن العلاقة بين أعداد الليالي الفندقية للعرب وأعداد السياح العرب، فهو معنوي بكافة معلماته ومعامل التحديد فيه ذو قيمة مرتفعة تبلغ ٠.٨٨، أي أن النموذج نصف اللوغاريتمي فسّر ٨٨% من التغيرات الحاصلة في أعداد الليالي الفندقية للعرب استناداً إلى التغيرات الحاصلة في أعداد السياح العرب وما تبقى (١٢%) يعود لعوامل أخرى غير مذكورة في معادلة الانحدار يمكن أن تُعزى إلى طول الفترة الزمنية التي يقضيها النزيل وإلى النشاط الترويجي والإعلاني المكثف الذي لم يكن ملحوظاً في السابق.

احتمال معنوية				معامل التحديد المعدل	المعادلة
b_2	b_1	a	النموذج		
-	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠١	٠.٠٠٠٠	٠.٩٠	$Y^{\wedge} = -2034558.4 + 8.05X$
٠.٠١٨٣	٠.٠٠٠٠٤	٠.٠٠٠٠٧	٠.٠٠٠٠	٠.٩٣	$Y^{\wedge} = -5020950.97 + 18.7X - 7.8X^2$
-	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	٠.٩١	$Y^{\wedge} = -63054055.9 + 4985608.6 * LnX$

٧ دراسة العلاقة بين أعداد الليالي الفندقية التي يمضيها الأجانب وأعداد السياح الأجانب:
إن شكل توزيع بيانات الليالي الفندقية الأجنبية وأعداد السياح الأجانب لا يشير إلى وجود أي علاقة بين هذين المتغيرين. فالبيانات غير متجانسة بتاتا وللتأكد من وجود علاقة بين هذين المتغيرين أو عدم وجودها فقد تمّ توفير عدة نماذج إلا أن جميعها كانت غير معنوية. وهذا ينفي وجود علاقة بين أعداد الليالي الفندقية التي يقضيها الأجانب وأعداد السياح الأجانب.

الرسم البياني رقم (٣٧):

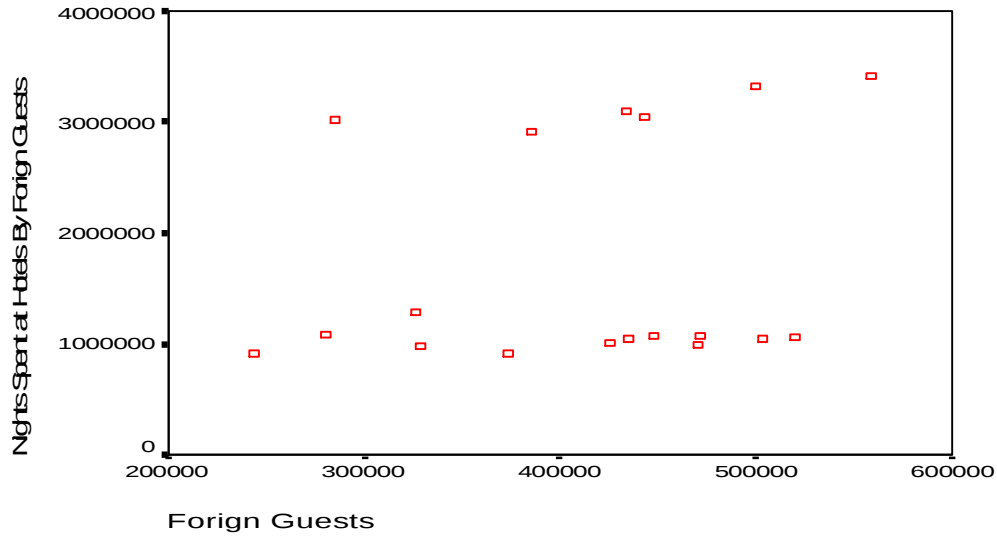
شكل الانتشار لبيانات أعداد الليالي الفندقية للأجانب وأعداد السياح الأجانب
١٩٩٢ - ٢٠٠٧



كما أن دراسة هذه العلاقة بعد تمهيد بيانات كلاً من المتغيرين لم تكن معنوية أيضاً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العلاقة بين أعداد الليالي الفندقية التي قضاها الأجانب وأعداد نزلاء الفنادق من الأجانب، فهي غير معنوية أيضاً.

الرسم البياني رقم (٣٨):

شكل الانتشار لبيانات أعداد الليالي الفندقية للأجانب وأعداد النزلاء الأجانب
١٩٩٠ - ٢٠٠٧



إلا أن دراسة هذه العلاقة (الليالي الفندقية والنزلاء) بعد تمهيد بيانات كلاً من المتغيرين كانت معنوية، حيث ظهرت النتائج على النحو التالي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 151857.89 + 0.908X$	٠.٩٢	٠.٠٠٠	٠.٢٦٠١	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = -22151008.9 + 1679023.18 * \ln X$	٠.٩٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 651259.42 * e^{4.86947 X}$	٠.٩٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

كلا النموذجين نصف اللوغاريتمي والأسّي مثّل العلاقة المدرسة أفضل تمثيل للأسباب التالية:
١. كلاهما كان معنوياً باحتمال ثقة ٩٩%، بالإضافة إلى معنوية معلماتهما عند احتمال الثقة ذاته.

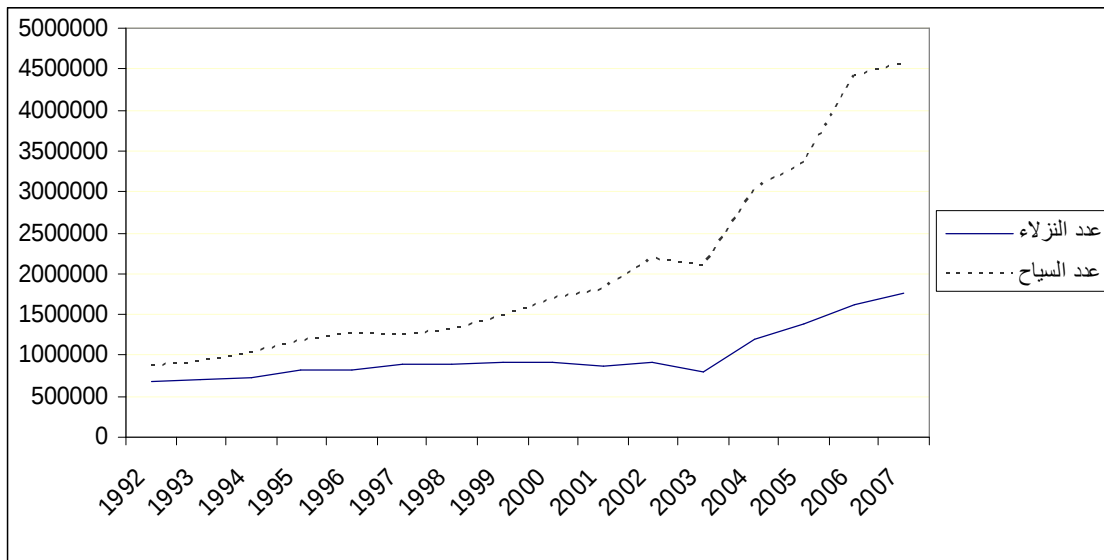
٢. بلغت قيمة معامل التحديد المعدل في كليهما ٠.٩٠ أي أن تغيرات المتغير المستقل في كل نموذج (أعداد النزلاء الأجانب) فسرت ٩٠% من تغيرات المتغير التابع (أعداد الليالي الفندقية)، أما النسبة التي لم يتم تفسيرها فتعود لأسباب أخرى كاختلاف طول مدة الإقامة بين نزلي وآخر ومغادرة بعض النزلاء للفندق قبل إصنائهم ليلة كاملة فيه.

٥. نموذج العلاقة بين أعداد السياح وأعداد نزلاء الفنادق:

تهدف دراسة العلاقة بين أعداد السياح والنزلاء إلى معرفة تأثير زيادة عدد السياح على عدد النزلاء ومدى توجه السياح للإقامة في الفنادق أو في منشآت المبيت الأخرى. يظهر الرسم البياني التالي تطور أعداد السياح والنزلاء بشكل متلازم، إلا أن زيادة عدد السياح كان يفوق بكثير زيادة عدد النزلاء وهذا يعني توجه عدد كبير من السياح للإقامة بمنشآت المبيت الأخرى (مأوى مأجور - الشقق المفروشة - مخيمات سياحية - مساكن جماعية أو الإقامة عند الأصدقاء والأقارب).

الرسم البياني رقم (٣٩):

تطور أعداد السياح ونزلاء الفنادق ١٩٩٢ - ٢٠٠٧



ولإيجاد النموذج القياسي الأمثل لتطور أعداد النزلاء نتيجة تطور أعداد السياح خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٧، تمّ تجريب عدة نماذج للتعبير عن هذا التطور يمكن تلخيص أفضلها على النحو الآتي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 459808.126 + 0.2646X$	٠.٩٣	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

٠.٠٠٠	٠.١٩١٢	٠.٠٠٠	٠.٨٧	$Y^{\wedge} = 661.1878 * X^{0.50592}$
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٩٢	$Y^{\wedge} = 597169.433 * e^{2.31544 X}$

من خلال استعراض نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن أفضل النماذج تمثيلاً للعلاقة المدروسة هو النموذج الخطي، حيث يملك أعلى قيمة لمعامل التحديد المعدل وهو معنوي بكافة معلماته عند مستوى دلالة ١%.

ويفسر معامل التحديد على النحو التالي: ٩٤% من الزيادة الحاصلة في عدد نزلاء الفنادق تعود إلى زيادة عدد السياح في حين يفسر عامل الزمن وزيادة عدد الفنادق وتطور نشاطها الخدمي ما نسبته ٦% من التغيرات الحاصلة في عدد نزلاء الفنادق. وتفسر قيمة الميل (٠.٢٦٤٦) على أنه كل زيادة في عدد السياح بمقدار ١٠٠٠ سائح تقريباً تؤدي إلى زيادة عدد نزلاء الفنادق بمقدار ٢٦٥ نزيل.

Method.. LINEAR عدد نزلاء الفنادق Dependent variable..

Multiple R .96715
R Square .93538
Adjusted R Square .93077
Standard Error 86138.38858

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	1503739619253	1503739619253
Residuals	14	103877507815.3	7419821986.8

F = 202.66519 Signif F = .0000

----- Variables in the Equation -----

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
عدد السياح	.264603	.018587	.967153	14.236	.0000
(Constant)	459808.126357	43404.85105		10.593	.0000

وعند القيام بتوفيق نموذج خاص بطبيعة العلاقة بين أعداد السياح العرب وأعداد نزلاء الفنادق من العرب تبين أن شكل العلاقة الممثلة أفضل تمثيل للعلاقة بين هذين المتغيرين هي العلاقة

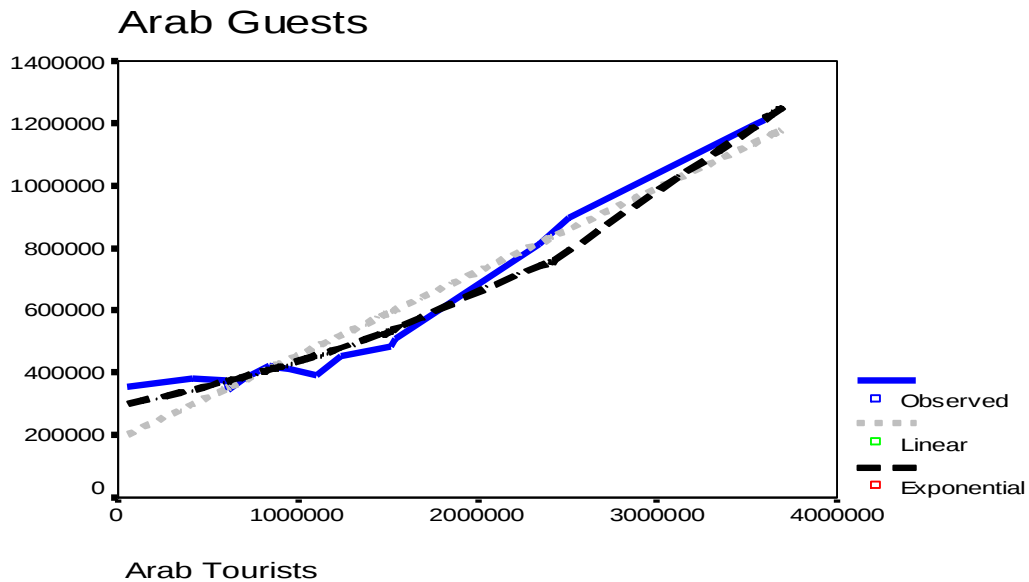
الأسية، حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل في النموذج الأسّي أعلى منه في النموذج الخطي مع معنوية كلا النموذجين بشكل تام باحتمال ٩٩٪.

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 188395.062 + 0.2679X$	٠.٩٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 293990.547 * e^{23.946468 X}$	٠.٩٦	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

الرسم البياني رقم (٤٠):

التمثيل البياني للعلاقة بين أعداد السياح العرب وأعداد النزلاء العرب

٢٠٠٧-١٩٩٢

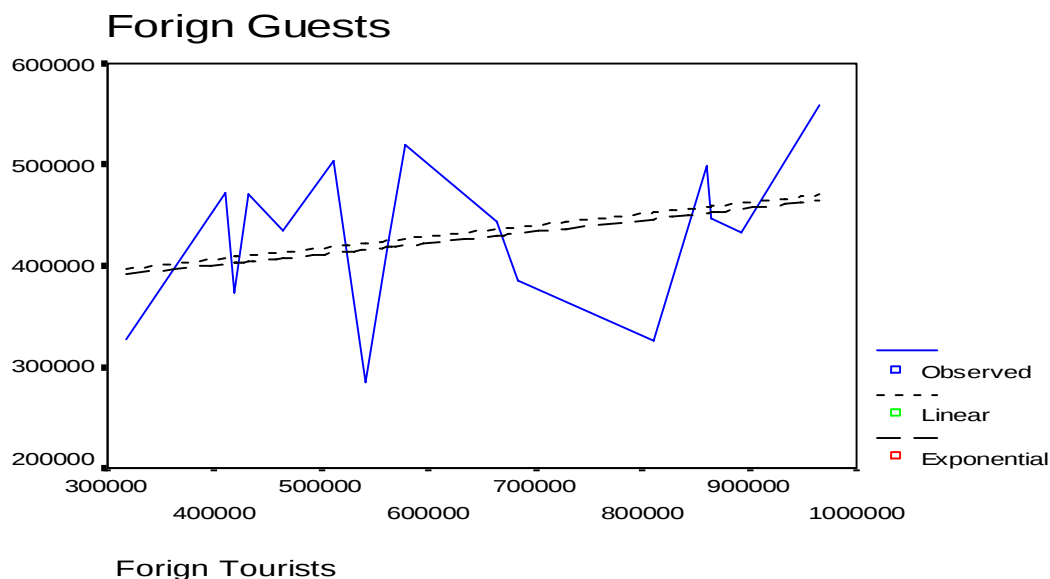


أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين أعداد السياح الأجانب وأعداد نزلاء الفنادق من الأجانب تبين عدم معنوية هذه العلاقة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم تجانس البيانات المتعلقة بأعداد السياح الأجانب.

الرسم البياني رقم (٤١):

التمثيل البياني للعلاقة بين أعداد السياح الأجانب وأعداد النزلاء الأجانب

٢٠٠٧-١٩٩٢



وإن دراسة هذه العلاقة بعد تمهيد بيانات السلسلة الزمنية المدروسة لم يغيّر من النتائج السابقة التي تمّ بناءً عليها قبول الفرضية الابتدائية القائلة بعدم وجود علاقة معنوية بين أعداد السياح الأجانب وأعداد نزلاء الفنادق منهم.

٦. نموذج العلاقة بين أعداد أسرة الفنادق وأعداد السياح:

إن الهدف من دراسة هذه العلاقة هو معرفة شكل هذه العلاقة وتوفير أفضل نموذج قياسي يعبر عنها لاستخدامه في التنبؤ بعدد الأسرة المطلوب توفيرها استناداً إلى أعداد السياح المتنبأ بهم في فقرة سابقة. وبناءً على ذلك فقد تمّ توفير عدة نماذج كانت نتائجها على الشكل التالي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = -26362.682 + 0.004582X$	٠.٩٧	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = -110471.906 + 10161.309 * \ln X$	٠.٩٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 707.5489 * e^{0.2718}$	٠.٩٥	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٦	٠.٠٠٠

جميع النماذج المحسوبة معنوية عند مستوى دلالة ١% إلا أن أفضلها النموذج الخطي حيث تساوي فيه قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٩٧ أي أن ٩٧% من التغيرات الحاصلة في عدد أسرة الفنادق كانت استجابة للتغيرات في أعداد السياح. كما يعد نموذج الانحدار الخطي الموفق صالحاً للتنبؤ، فإذا حسبنا عدد الأسرة المتنبأ بها استناداً لعدد السياح المتنبأ بهم ينتج لدينا ما يلي:

العام	عدد السياح	عدد الأسرة
٢٠١١	6182675	54692
٢٠١٢	6896479	57962
٢٠١٣	7692694	61611
٢٠١٤	8580834	65680
٢٠١٥	9571511	70219

إنّ الجهود المبذولة لزيادة عدد السياح القادمين إلى سورية من خلال الحملات الترويجية والإعلان يجب أن يقابلها زيادة في عدد أسرة الفنادق لأن السعي لزيادة الطلب السياحي دون تعزيز وتطوير عوامل العرض السياحي عمل لا جدوى منه، فمحدودية العرض تحول دون الوصول للمستوى المنشود والهدف المناطق به لقطاع السياحة السورية.

ثالثاً: دراسة أثر نشاط السياحة على الإيرادات السياحية:

١. نموذج العلاقة بين الإيرادات السياحية وأعداد السياح:

إن دراسة حقيقة وجود علاقة بين قيمة الإيرادات السياحية وأعداد السياح ومعرفة طبيعة هذه العلاقة في حال وجودها يتطلب توفيق العديد من نماذج الانحدار المختلفة ومن ثم اختبارها واختيار أفضلها.

حيث أظهرت نتائج توفيق عدة نماذج لدراسة هذه العلاقة خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٧ ما يلي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
----------	----------------------	-----------------------	----------------------	---------------------

٠.٠٠٠٣	٠.٦٧٠٥	٠.٠٠٠٣	٠.٦١	$\hat{Y} = -2621.452 + 0.01226X$
٠.٠٠١٤	٠.٠٠٢٣	٠.٠٠١٤	٠.٥٣	$\hat{Y} = -343674.4749 + 25444.946 * \ln X$

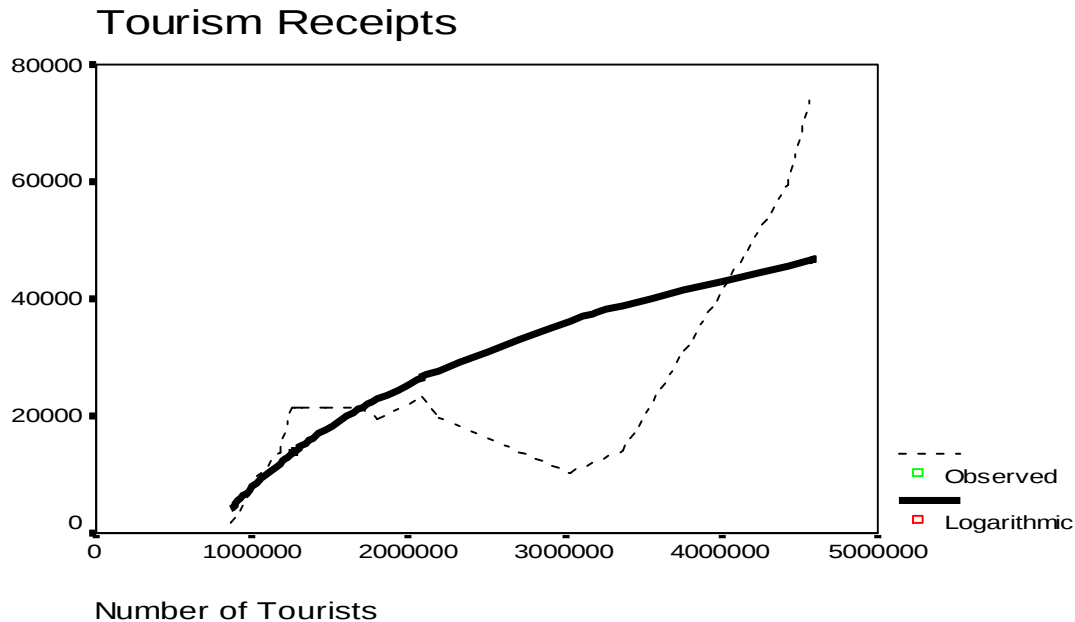
أن النموذج نصف اللوغاريتمي هو أفضل النماذج المقترحة، فقد بيّن وجود علاقة معنوية بين المتغيرين قيد الدراسة عند مستوى دلالة ١%، كما كانت كافة معلمات النموذج المقدرة معنوية عند مستوى الدلالة ذاته.

بلغت قيمة معامل الارتباط بين هذين المتغيرين ٧٢% في حين قدرّت قيمة معامل التحديد المعدل فيه بـ ٠.٥٣ وهذا يعني أن تغيرات أعداد السياح لم تفسر سوى ٥٣% من التغيرات الحاصلة في قيمة الإيرادات السياحية، في حين تفسر عوامل أخرى تتعلق بحجم إنفاق كل سائح وتغيرات الأسعار النسبة التي لم يتم تفسيرها بمعادلة الانحدار.

الرسم البياني رقم (٤٢):

التمثيل البياني للعلاقة بين الإيرادات السياحية وأعداد السياح

١٩٩٢ - ٢٠٠٧



٢. نموذج العلاقة بين قيمة الصادرات السياحية وأعداد السياح:

لاختبار مدى وجود علاقة بين قيمة الصادرات السياحية وأعداد السياح؛ تمّ توفير عدة نماذج قياسية للتعرف على درجة معنوية هذه العلاقة و طبيعتها خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٧ ما يلي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$Y^{\wedge} = 23182.3838 + 0.01796X$	٠.٨٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$Y^{\wedge} = -520173.5448 + 40341.1737 * \ln X$	٠.٨١	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

Dependent variable.. الصادرات السياحية Method.. LINEAR

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .92357
R Square .85298
Adjusted R Square .84317
Standard Error 10019.46619

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	8736270462.8	8736270462.8
Residuals	15	1505845542.1	100389702.8

F = 87.02357 Signif F = .0000

----- Variables in the Equation -----

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
أعداد السياح	.017955	.001925	.923567	9.329	.0000
(Constant)	23182.383839	4834.379624		4.795	.0002

- وجود علاقة خطية قوية بين المتغيرين حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٩٢%.

- بين جدول تحليل التباين الذي يختبر مدى معنوية النموذج المختار في التعبير عن العلاقة بين المتغيرين أن القيمة الاحتمالية لمعنوية F الإحصائية هي أقل من $a = 0.01$ ، مما يؤكد على أن نموذج الانحدار الخطي المقترح معنوي عند مستوى دلالة ١%.
- لمعالم هذا النموذج قيمة معنوية إحصائية باحتمال ثقة ٩٩%، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لمعنوية T المحسوبة لكل معلمة من معالم المعادلة (الثابت والميل) أصغر من $a = 0.01$.
- للنموذج قدرة تفسيرية جيدة، إذ بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٠.٨٤ مما يعني أن ٨٤% من التغيرات في قيمة الصادرات السياحية تعود لتغيرات أعداد السياح.
- تفسر قيمة الميل في معادلة الانحدار الخطي بأن كل زيادة في عدد السياح بمقدار ١٠٠٠ سائح تؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات السياحية بمبلغ قدره ١٧.٩ مليون ل.س.

المبحث الثالث

بناء النماذج الخاصة بالمتغيرات النفطية

لدى دراسة العلاقة بين المتغيرات النفطية (الإنتاج، الاحتياطي، الاستهلاك، الصادرات والإيرادات النفطية)، تبين لدينا وجود العلاقات التالية:

١. نموذج حجم إنتاج النفط:

بما أن حجم إنتاج النفط في سورية وصل ذروته ٥٩١ ألف برميل يومياً في عام ١٩٩٦ ثم بدأ بعد هذا العام بالانخفاض تدريجياً حتى وصل إلى ٣٧٧ ألف ب/ي في عام ٢٠٠٦، فهذا جعل دراسة تطور إنتاجه يتم على مرحلتين: الأولى تضم دراسة الإنتاج من عام ١٩٨٦ ولغاية ١٩٩٦. والثانية من عام ١٩٩٧ ولغاية ٢٠٠٦. وفي كلا المرحلتين تم دراسة خصائص البيانات الإحصائية وتوفيق النماذج القياسية المناسبة للتعبير عن التطورات التي لحقت بحجم الإنتاج.

المرحلة الأولى: تطور الإنتاج خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦:

- يمكن تلخيص الخصائص الإحصائية لبيانات الإنتاج على النحو التالي:

الجدول رقم (١٤):

الخصائص الإحصائية لإنتاج النفط ١٩٨٦ - ١٩٩٦

إنتاج النفط	المقياس
424.455	الوسط الحسابي
45.431	الخطأ المعياري
150.677	الانحراف المعياري
194	أدنى قيمة
591	أعلى قيمة
397	المدى
11	عدد المشاهدات

المصدر: أعد من قبل الباحثة.

- 0 بلغ متوسط الإنتاج حوالي ٤٢٤ ألف ب/ي خلال الأحد عشر عاماً المدروسة، بانحراف معياري صغير قدره ١٥١ ألف ب/ي تقريباً مما يدل على عدم وجود تباينات كبيرة في حجم الإنتاج بين أعوام الدراسة المختلفة.
- 0 تطور حجم الإنتاج تدريجياً من ١٩٤ ألف ب/ي عام ١٩٨٦ ليصل إلى ٥٩١ ألف ب/ي عام ١٩٩٦ أي أن مدى زيادة حجم الإنتاج يبلغ ٣٩٧ ألف ب/ي.

- قمنا بتوفيق عدة نماذج قياسية لبيان الشكل الأمثل لتطور إنتاج النفط خلال الفترة المدروسة، ومن خلال هذه الدراسة التجريبية حصلنا على النماذج التالية:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 159.745 + 44.118t$	٠.٩٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

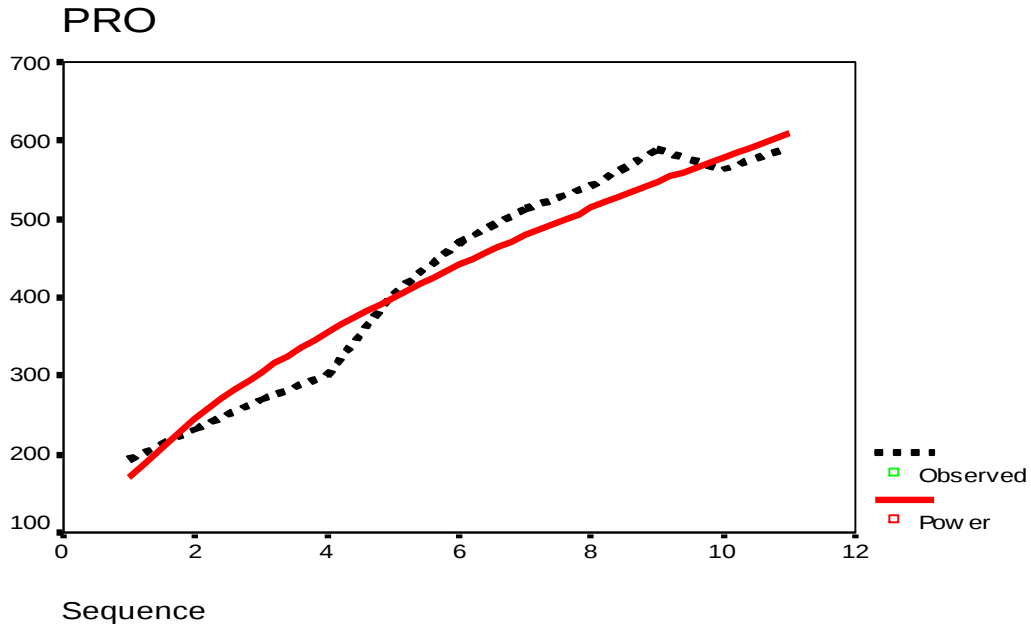
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٩٥	$\hat{Y} = 170.008 * t^{0.5319}$
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٩١	$\hat{Y} = 196.476 * e^{0.1169t}$

وإذا من فرضية ابتدائية تقول بعدم وجود علاقة بين الإنتاج والزمن، فإن جميع نماذج الانحدار المحسوبة تثبت صحة الفرضية البديلة لأنه في جميع النماذج كانت القيمة الاحتمالية لمعنوية F الإحصائية أصغر من $a = 0.01$ وهذا يؤكد على معنوية العلاقة المدروسة بدرجة ثقة ٩٩%. بالإضافة إلى أن القيمة الاحتمالية لمعنوية T المحسوبة لكل معلمة من معالم معادلة الانحدار (الثابت والميل) أصغر من $a = 0.01$ وبالتالي جميع النماذج جيدة في الدراسة.

إلا أن أفضل النماذج هو النموذج اللوغاريتمي المزوج لأن له قدرة تفسيرية أكبر، حيث يبلغ معامل التحديد المعدل فيه ٠.٩٥ أي أن ٩٥% من التغيرات الحاصلة في حجم إنتاج النفط ترجع إلى عامل الزمن في حين تفسر النسبة الباقية (٥%) بالتغيرات التي تطرأ على الطلب على النفط وتغيرات أسعاره والاحتياطات.

الرسم البياني رقم (٤٣):

التمثيل البياني لحجم إنتاج النفط ١٩٨٦ - ١٩٩٦



المرحلة الثانية: تطور الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٦:

- بينت دراسة الخصائص الإحصائية لبيانات الإنتاج خلال فترة الدراسة ما يلي:

الجدول رقم (١٥):

الخصائص الإحصائية لإنتاج النفط ١٩٩٧ - ٢٠٠٦

المقياس	إنتاج النفط
الوسط الحسابي	514.6
الخطأ المعياري	18.68
الانحراف المعياري	59.073
أدنى قيمة	423
أعلى قيمة	582
المدى	159
عدد المشاهدات	10

المصدر: أعد من قبل الباحثة.

أن متوسط حجم الإنتاج خلال العشرة أعوام المدروسة كان حوالي ٥١٥ ألف ب/ي بانحراف معياري صغير جداً قدر بـ ٥٩ ألف ب/ي وهذا يعني أن تغيرات حجم الإنتاج بين أعوام الدراسة في هذه المرحلة كانت أكثر استقراراً منها في المرحلة الأولى.

- تمّ توفير عدة نماذج قياسية للتعبير عن شكل تطور إنتاج النفط في هذه المرحلة، وحصلنا على النتائج التالية:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 614.267 - 20.412t$	٠.٨٦٧	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 1629.1867 * e^{-0.0426t}$	٠.٨٤	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠

بما أن القيمة الاحتمالية لمعنوية F المحسوبة أصغر من $a = 0.01$ في كلا النموذجين (الخطي والأسّي)، فكلاهما معنوي عند مستوى دلالة ١%. وكذلك معلمات الانحدار المقدرة فهي معنوية بدرجة ثقة ٩٩%. ونظراً لكون قيمة معامل التحديد المعدل في النموذج الأول أكبر من قيمته في الثاني؛ فسوف يتم اختيار النموذج الخطي كأفضل نموذج يعبر عن تغير حجم إنتاج النفط خلال الفترة المدروسة.

Method.. LINEAR إنتاج النفط .. Dependent variable..

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .93887
R Square .88148
Adjusted R Square .86666
Standard Error 24.03640

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	34374.012	34374.012
Residuals	8	4621.988	577.748

F = 59.49650 Signif F = .0001

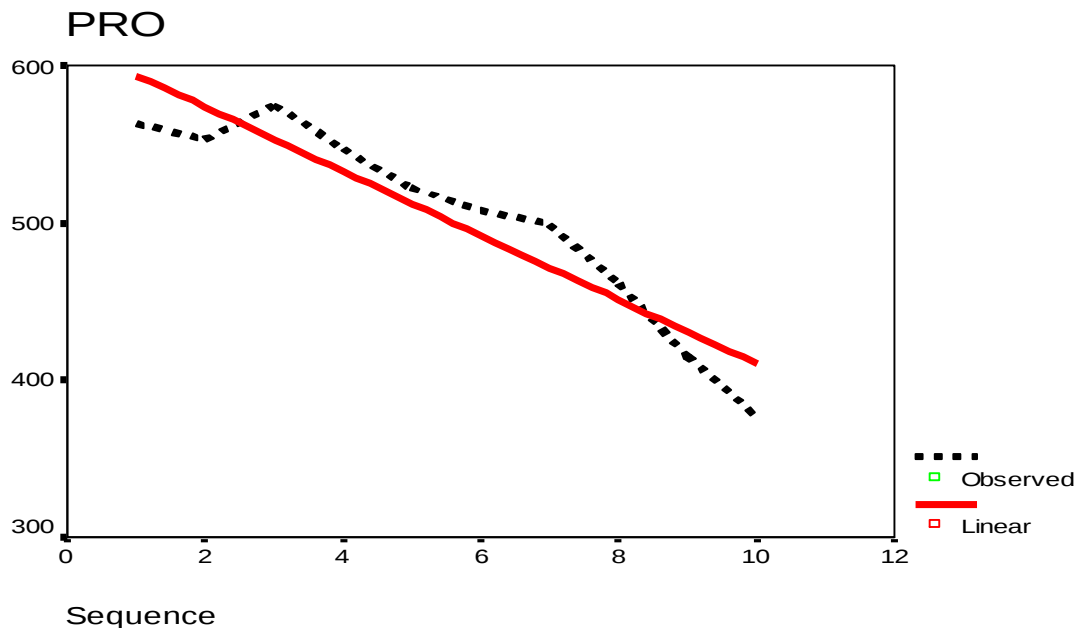
----- Variables in the Equation -----

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
Time	-20.412121	2.646320	-.938869	-7.713	.0001
(Constant)	614.266667	16.419987		37.410	.0000

إن قيمة الميل في علاقة الانحدار الخطي المحسوبة تعني أن هناك انخفاض قدره ٢٠ ألف ب/ي في حجم الإنتاج النفطي كل عام، وذلك في حال بقاء الظروف السائدة على حالها.

الرسم البياني رقم (٤٤):

التمثيل البياني لحجم إنتاج النفط ١٩٩٧ - ٢٠٠٦



بما أن تغير الزمن فسر ٨٨% من تغيرات الإنتاج وكان معامل الارتباط بينهما _الزمن والإنتاج_ كبيراً، فهذا يجعل النموذج المختار صالحاً للتنبؤ بكميات إنتاج النفط خلال الفترة الزمنية المقبلة. وكانت النتائج المحسوبة للقيم المتنبأ بها ومجالات الثقة لهذه القيم على الشكل التالي:

العام	القيمة المتنبأ بها	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٠١١	308.087	265.01	351.16
٢٠١٢	287.675	244.60	330.75
٢٠١٣	267.263	224.19	310.34
٢٠١٤	246.851	203.77	289.93
٢٠١٥	226.439	183.36	269.52

تظهر بيانات الجدول أعلاه أن حجم إنتاج النفط في سورية في تراجع مستمر مما يؤثر حتماً على حجم النفط المصدر وهذا يؤدي إلى استمرار تراجع حصة الإيرادات النفطية وهذا يمثل تهديد كبير للاقتصاد السوري الذي اعتمد ولفترة طويلة على هذه الإيرادات كمصدر أساسي في توفير القطع الأجنبي وتمويل عجز الميزان التجاري من خلال مساهمته في تغطية قسم هام من الواردات. إلا أن تحقق اكتشافات نفطية جديدة وزيادة الطاقات التكريرية في المصافي القائمة وإنشاء مصاف جديدة لتكرير النفط قبل تصديره و لتأمين احتياجات الطلب المحلي من المشتقات النفطية يخفف من حدة الأزمة المتوقعة حصولها نتيجة تراجع حصة الإيرادات النفطية.

٢. نموذج حجم استهلاك النفط:

- إن دراسة الخصائص الإحصائية لبيانات استهلاك النفط خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦ تبين الآتي:

الجدول رقم (١٦):

الخصائص الإحصائية لاستهلاك النفط ١٩٨٦ - ٢٠٠٦

المقياس	استهلاك النفط
الوسط الحسابي	٢٠٢.٩٥٢
الخطأ المعياري	١٠.٧٤٢
الانحراف المعياري	٤٩.٢٢٦
أدنى قيمة	١٣٩
أعلى قيمة	٣١٤
المدى	١٧٥
عدد المشاهدات	٢١

المصدر: أعد من قبل الباحثة.

أن متوسط حجم الاستهلاك بلغ حوالي ٢٠٣ آلاف برميل يومياً بانحراف معياري صغير نسبياً بلغ ٤٩ ألف برميل يومياً وهذا يدل على عدم وجود فروقات كبيرة بين أحجام الاستهلاك السنوي خلال الفترة المدروسة. كما بلغ مدى الزيادة الحاصلة في كميات استهلاك النفط بين أول عام في السلسلة المدروسة وآخر عام ١٧٥ ألف برميل، أي أن استهلاك النفط ازداد بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦ بمقدار ١٧٥ ألف برميل يومياً.

- أما فيما يتعلق بتوفيق نموذج قياسي يوضح شكل تطور الاستهلاك عبر الزمن، فقد تمّ توفيق عدة نماذج قياسية يمكن تلخيص نتائجها على النحو التالي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 120.7446 + 7.5947t$	٠.٨٣	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

.0000	.0000	.0000	.66	$\hat{Y} = 1218.963 * t^{0.23718}$
.0000	.0000	.0000	.86	$\hat{Y} = 133.8226 * e^{0.0359t}$

يتبين لنا من خلال الاختبارات الإحصائية والاقتصادية أن أفضل نموذج من بين النماذج الموقفة هو النموذج الأسّي على الرغم من معنوية جميع النماذج المدروسة لأنه يملك أكبر قيمة لمعامل التحديد المعدل، وهذا يعني أنه استطاع أن يفسر أكبر قدر ممكن من التغيرات الحاصلة في كميات استهلاك النفط خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦ بالاعتماد على عامل الزمن.

Dependent variable.. الاستهلاك Method.. EXPONENT

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .93148
R Square .86766
Adjusted R Square .86069
Standard Error .08924

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	.99206241	.99206241
Residuals	19	.15131989	.00796420

F = 124.56516 Signif F = .0000

-----Variables in the Equation-----					
Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
Time	.035894	.003216	.931480	11.161	.0000
(Constant)	133.822649	5.404125		24.763	.0000

يلاحظ أن العلاقة بين استهلاك النفط والزمن كانت قوية جداً، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما 0.93، كما فسر تغير الزمن ٨٦% من التغيرات الحاصلة في جانب الاستهلاك وما تبقى يمكن تفسيره بزيادة الطلب على المشتقات النفطية لاسيما في قطاعات الصناعة والنقل نظراً لما شهدته هذه القطاعات من نمو وازدهار على الصعيد العالمي عامة وفي الصين والهند خاصة.

وانطلاقاً من معنوية النموذج المختار فإنه يعد صالحاً للتنبؤ بحجم الاستهلاك من النفط خلال الأعوام القليلة القادمة وبناء مجالات الثقة لها باحتمال كبير قدره ٩٩٪.

العام	القيمة المتنبأ بها	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٠١١	340.3	237.30	443.36
٢٠١٢	352.8	249.74	455.80
٢٠١٣	365.7	262.63	468.69
٢٠١٤	379.0	276.00	482.06
٢٠١٥	392.9	289.85	495.91

٣. نموذج حجم الاحتياطي النفطي:

إن الأرقام المعبرة عن حجم احتياطيات سورية النفطية هي أقل البيانات اختلافاً بين سنة وأخرى، حيث تبين الخصائص الإحصائية الوصفية لهذه البيانات أن متوسط احتياطي النفط في سورية خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦ بلغ ٢.٤٩ مليار برميل بانحراف معياري صغير قدر بـ ٥٧٥ مليون برميل، وهذا يؤكد أن حجم الاحتياطي لم يتغير بشكل كبير بين سنة وأخرى طيلة فترة الدراسة.

الجدول رقم (١٧):

الخصائص الإحصائية لاحتياطي النفط ١٩٨٦ - ٢٠٠٦

المقياس	احتياطي النفط
الوسط الحسابي	٢.٤٩١
الخطأ المعياري	٠.١٢٦
الانحراف المعياري	٠.٥٧٥
أدنى قيمة	١.٧
أعلى قيمة	٣.٢
المدى	١.٥

عدد المشاهدات	٢١
---------------	----

المصدر: أعد من قبل الباحثة.

- لإيجاد النموذج القياسي الأمثل الذي يعبر عن شكل تطور احتياطات النفط عبر الزمن، تم القيام توفيق عدة نماذج للتوصل إلى أفضلها وبناءً على ذلك فقد تم الحصول على النتائج التالية:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 1.5554 + 0.0851t$	٠.٨٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 1.37766 * t^{0.26141}$	٠.٧٦	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 1.63308 * e^{0.0359t}$	٠.٨٣	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

إن نموذج الانحدار الخطي كان أفضل النماذج تعبيراً عن العلاقة المدروسة حيث كان معنوياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$ وبلغ معامل التحديد المعدل فيه أعلى قيمة وكذلك معامل الارتباط (٠.٩٢)، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بمعنوية العلاقة وبدرجة ثقة ٩٩%.

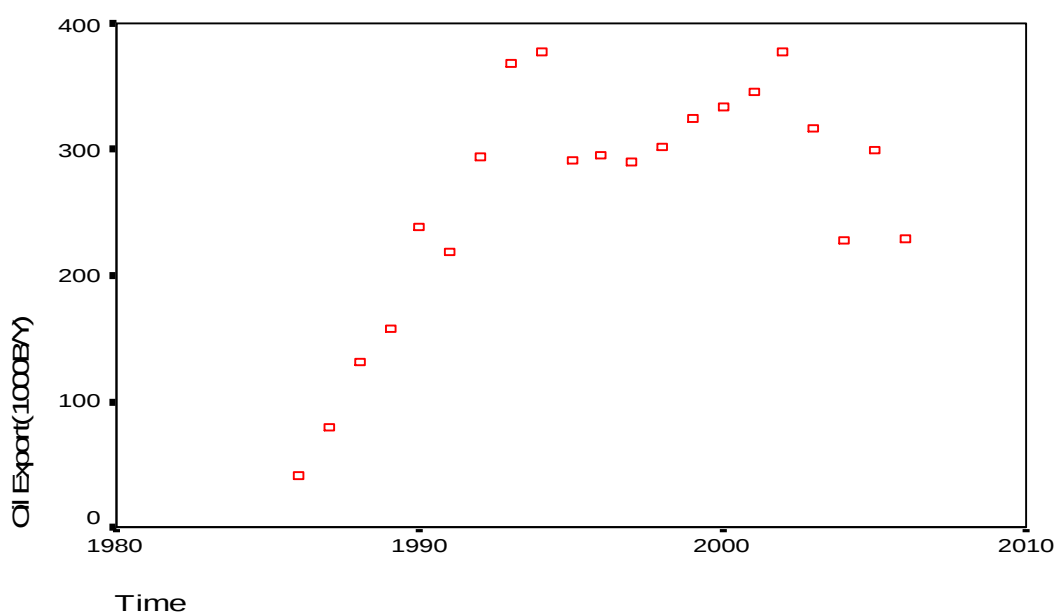
كما فسر النموذج المقترح ٨٤% من التغيرات الطارئة على حجم الاحتياطي النفطي بالاستناد إلى عامل الزمن، فحدوث اكتشافات جديدة في مجال عمليات التنقيب عن النفط يستغرق وقتاً طويلاً.

٤. نموذج حجم الصادرات النفطية:

- أظهر رسم شكل الانتشار لبيانات حجم الصادرات النفطية خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦ عدم تجانس هذه البيانات.

الرسم البياني رقم (٤٥):

شكل انتشار بيانات حجم الصادرات النفطية ١٩٨٦-٢٠٠٦



- كما بينت دراسة الخصائص الإحصائية لهذه البيانات خلال الفترة ذاتها ما يلي:

الجدول رقم (١٨):

الخصائص الإحصائية لحجم الصادرات النفطية ١٩٨٦ - ٢٠٠٦

المقياس	حجم الصادرات النفطية
الوسط الحسابي	٢٦٣.٨١٤
الخطأ المعياري	٢٠.٦٣١
الانحراف المعياري	٩٤.٥٤٤
أدنى قيمة	٤١.٢
أعلى قيمة	٣٧٨

المدى	٣٣٦.٨
عدد المشاهدات	٢١

المصدر: أعدّ من قبل الباحثة.

أن متوسط قيم هذا المتغير بلغ حوالي ٢٦٤ ألف ب/ي بانحراف معياري صغير نسبياً قدره ٩٤.٥ ألف ب/ي وهذا يدل على عدم حدوث تغيرات كبيرة في حجم الصادرات النفطية بين مختلف الأعوام المدروسة.

بلغ حجم النفط المصدر أدنى مستوى له ٤١ ألف ب/ي في عام ١٩٨٦ في حين بلغ ذروته ٣٧٨ ألف ب/ي في عام ٢٠٠٢.

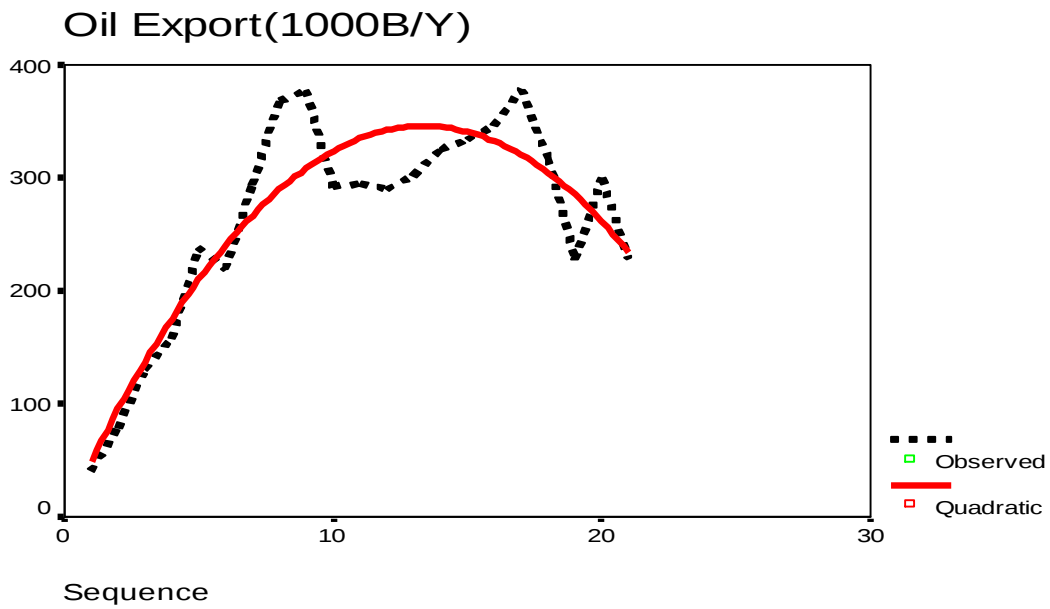
- عند القيام بتوفيق نموذج قياسي يمثل تطور حجم الصادرات النفطية خلال الفترة المدروسة وذلك باستخدام العديد من الصيغ الخطية واللاخطية؛ يتبين لنا حسب الاختبارات الإحصائية والاقتصادية أن:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = -0.694 + 51.759t - 1.93t^2$	٠.٨٢	٠.٠٠٠	٠.٩٨١٣	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 67.524 * t^{0.5815}$	٠.٧٢	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

النموذج التربيعي هو أفضل النماذج الموفقة لأنه بالإضافة لمعنويته فإن قيمة معامل التحديد المعدل له بلغت ٠.٨٢ مما يدل على أن ٨٢% من التغيرات الحاصلة في حجم صادرات النفط تعزى لعامل الزمن.

الرسم البياني رقم (٤٦):

التمثيل البياني لتطور حجم الصادرات النفطية ١٩٨٦ - ٢٠٠٦



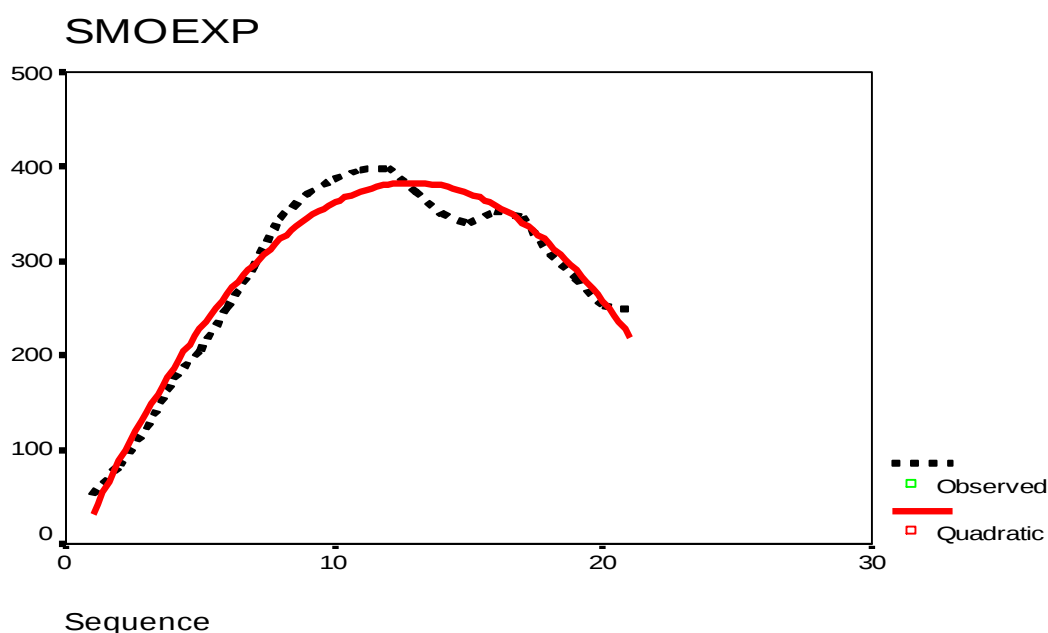
ومن أجل تلافي التغيرات المفاجئة والحادة التي طرأت على حجم الصادرات النفطية بالزيادة ثم الانخفاض فالزيادة، تمّ تمهيد هذه البيانات باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة بوسط متحرك لثلاثة سنوات مما أدى لظهور نتائج أفضل يمكن تلخيصها على النحو التالي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = -30.264 + 64.044t - 2.483t^2$	٠.٩٦	٠.٠٠٠	٠.٠٥٤٦	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 74.9257 * t^{0.5658}$	٠.٧٢	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

إن نموذج الانحدار ذو الصيغة التربيعية هو أفضل نموذج مقترح لتمثيل شكل تطور المتغير المدروس لأنه معنوي عند مستوى دلالة ١% وكذلك ميل معادلة النموذج. أما الثابت فهو معنوي عند مستوى دلالة ٥%. هذا بالإضافة إلى قدرة هذا النموذج الجيدة على التفسير، إذ فسر تغير الزمن ٩٦% من التغيرات الحاصلة في حجم صادرات النفط الخام.

الرسم البياني رقم (٤٧):

التمثيل البياني للبيانات الممهدة لحجم الصادرات النفطية



إلا أنه لدى استخدام هذا النموذج في التنبؤ كانت النتائج غير معنوية من الناحية الاقتصادية، لذا فقد تم تجزئة السلسلة الزمنية المدروسة إلى سلسلتين: الأولى تضم البيانات خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٧ والثانية تشمل الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٦.

V نموذج حجم الصادرات خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٧:

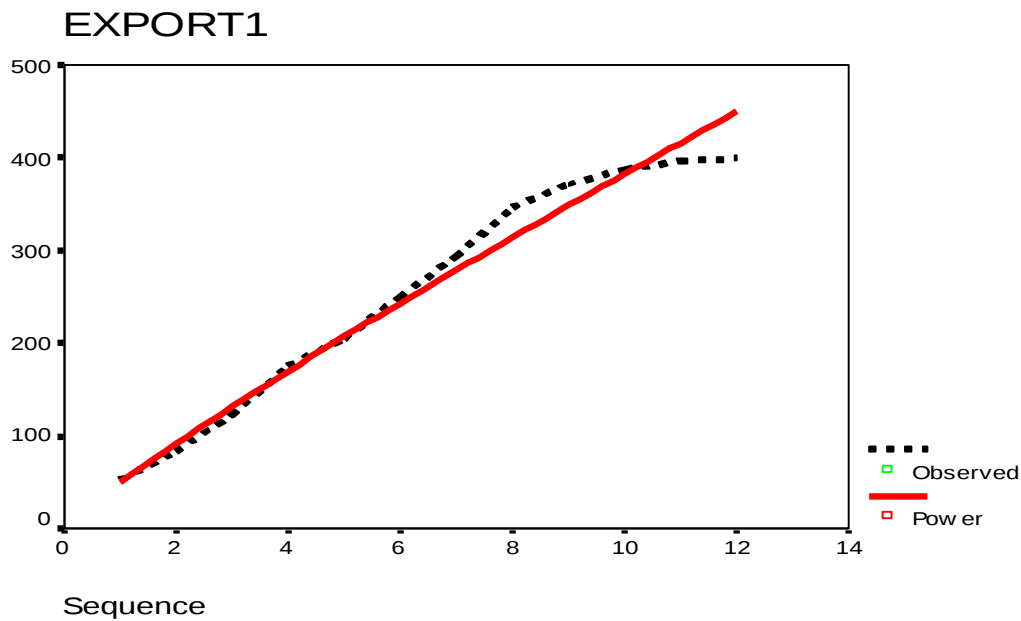
- كانت نتائج اختبار عدة نماذج قياسية للتعبير عن تطور حجم الصادرات عبر الزمن بعد تمهيد البيانات المدروسة واختيار أفضل هذه النماذج على النحو التالي:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$Y^{\wedge} = 31.368 + 34.7126t$	٠.٩٦	٠.٠٠٠	٠.٠٦٥	٠.٠٠٠

٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٩٨٨	$\hat{Y} = 49.69 * t^{0.8865}$
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٨٦	$\hat{Y} = 70.045 * e^{0.1743t}$

الرسم البياني رقم (٤٨):

التمثيل البياني لحجم الصادرات النفطية ١٩٩٧ - ١٩٨٦



يلاحظ من الجدول أعلاه ومن الرسم البياني المرافق له (رقم ٤٨) أن النموذج اللوغاريتمي المزدوج هو أفضل النماذج المعبرة عن العلاقة بين المتغيرين المدروسين نظراً لمعنويته عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$ ولقدرته التفسيرية الكبيرة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ فيه ٠.٩٨٨، مما يعني أن حوالي ٩٩% من التغيرات الطارئة على حجم الصادرات النفطية تعود لتغير الزمن.

٧ نموذج حجم الصادرات خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٦:

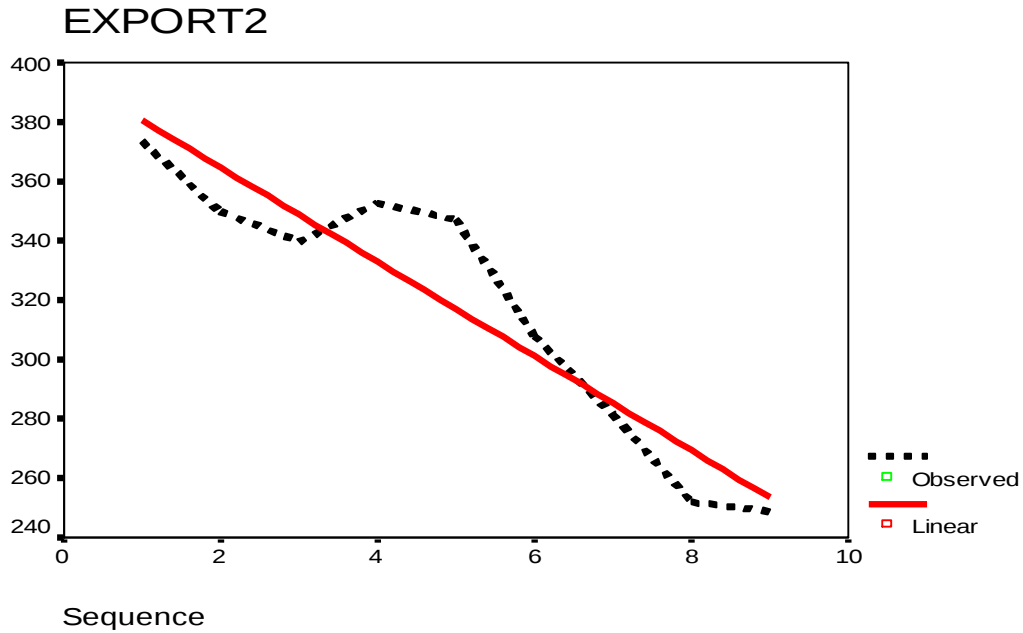
- أظهرت نتائج توفيق عدة نماذج قياسية للتعبير عن شكل تطور حجم الصادرات عبر الزمن أن نموذج الانحدار ذو الصيغة الخطية هو أفضل النماذج التي تمثل العلاقة المدروسة نظراً للأسباب التالية:

المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = 396.34 - 15.888t$	٠.٨٦	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
$\hat{Y} = 406.92 * e^{-0.52t}$	٠.٨٥	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

١. معنوية هذا النموذج ومعنوية معلمتيه عند مستوى دلالة $a = 0.01$.
٢. قيمة معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ في هذا النموذج أعلى منها في النموذج الأسّي، إذ بلغت ٠.٨٦، وهذا يعني تفسير النموذج لـ ٨٦% من التغيرات في حجم الصادرات النفطية بالاستناد لعامل الزمن.

الرسم البياني رقم (٤٩):

التمثيل البياني لحجم الصادرات النفطية ١٩٩٨ - ٢٠٠٦



- انطلاقاً من معنوية النموذج المختار وقدرته على التفسير، فمن الممكن استخدامه في التنبؤ بحجم الصادرات النفطية خلال الأعوام القليلة القادمة وذلك باحتمال ثقة قدره ٩٥%.

العام	القيمة المتنبأ بها	الحد الأدنى	الحد الأعلى
٢٠١١	173.908	137.3763	210.4397
٢٠١٢	158.02	121.4883	194.5517
٢٠١٣	142.132	105.6003	178.6637
٢٠١٤	126.244	89.71232	162.7757
٢٠١٥	110.356	73.82432	146.8877

٥. نموذج قيم الإيرادات النفطية:*

- بينت دراسة الخصائص الإحصائية لهذا المتغير خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٦ ما يلي:

الجدول رقم (١٩):

الخصائص الإحصائية للإيرادات النفطية ١٩٨٦ - ٢٠٠٦

المقياس	الإيرادات النفطية
الوسط الحسابي	٨٣٩٤٧.٢٥
الخطأ المعياري	٩٣١٠.٢١٧
الانحراف المعياري	٤٢٦٦٥.٧٧
أدنى قيمة	٧٥٦٠
أعلى قيمة	١٤٥١٦٨.٢
المدى	١٣٧٦٠.٨.٢
عدد المشاهدات	٢١

المصدر: أعد من قبل الباحثة.

- بلغ متوسط قيمة الإيرادات النفطية ٨٣٩٤٧ مليون ل.س وقدّر الانحراف المعياري لهذه القيم بحوالي ٤٢٦٦٦ مليون ل.س وهذا يشير إلى وجود تباينات كبيرة بين قيمة الصادرات خلال سنوات الدراسة المختلفة.

* تمّ في هذه الدراسة اعتماد قيم الصادرات النفطية الواردة في التقرير الإحصائي السنوي لأوابك بعد تحويلها إلى الليرة السورية كإيرادات نفطية نظراً لعدم توفر بيانات عن قيم هذه الإيرادات في سورية قبل عام ٢٠٠٠.

- بلغت هذه الإيرادات أدنى مستوى لها ٧٥٦٠ مليون ل.س في عام ١٩٨٦ بينما حققت أعلى مستوى لها ١٤٥١٦٨.٢ مليون ل.س عام ٢٠٠٤.

- تمت الدراسة القياسية للعلاقة بين الإيرادات النفطية والزمن على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تطور الإيرادات خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٦:

عند توفيق عدة نماذج قياسية تمثل طبيعة تطور هذه الإيرادات ظهرت النتائج التالية:

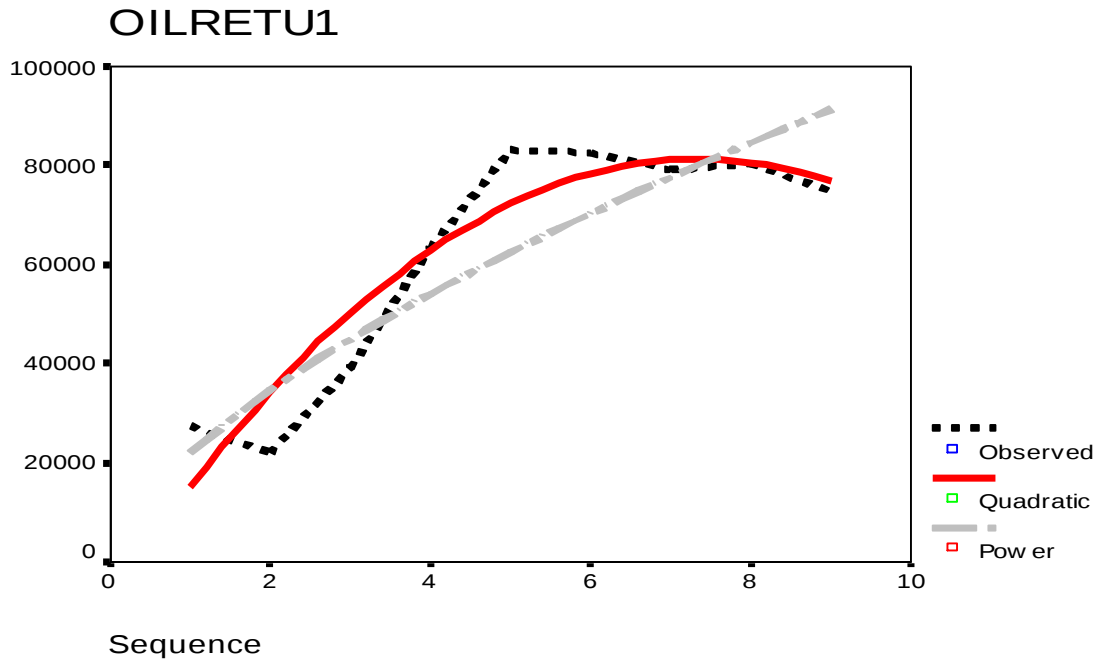
المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$Y^{\wedge} = -7423.4 + 24152.4t - 1642.6t^2$	٠.٨٤٩	*٠.٠٠١٥	٠.٥٦٩	**٠.٠٠٥
$Y^{\wedge} = 22102.356 * t^{0.64557}$	٠.٧٦٨	*٠.٠٠١٢	*٠.٠٠١٣	*٠.٠٠١٢
$Y^{\wedge} = 24932.99 * e^{0.15955t}$	٠.٦٦	**٠.٠٠٤٦	*٠.٠٠٢٦	**٠.٠٠٤٦

* معنوية عند مستوى دلالة ١%

** معنوية عند مستوى دلالة ٥%

الرسم البياني رقم (٥٠):

التمثيل البياني لتطور الإيرادات النفطية ١٩٨٨ - ١٩٩٦



يبين الرسم البياني رقم (٥٠) أن أفضل نماذج الانحدار المحسوبة تمثيلاً للعلاقة المدروسة نموذج الانحدار ذو الصيغة التربيعية، فهو معنوي عند مستوى دلالة ١% كما أن قيمة $\overline{R^2}$ فيه تعادل تقريباً ٠.٨٥.

المرحلة الثانية: تطور الإيرادات خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٦:

- كانت نتائج توفيق عدة نماذج تعبر عن العلاقة بين متغيري الدراسة (الإيرادات والزمن) على النحو التالي:

احتمال معنوية				$\overline{R^2}$	المعادلة
b_2	b_1	a	النموذج		
*٠.٠٠١	*٠.٠٠٠	**٠.٠١٨٤	*٠.٠٠٠	٠.٧٦	$\hat{Y} = 41413.2 + 30898.3t - 2551.56t^2$
**٠.٠٢١	*٠.٠٠٩	*٠.٠١٩	*٠.٠٠٠	٠.٨٩	$\hat{Y} = 78424 - 1928.5t + 4565.9t^2 - 431.4t^3$

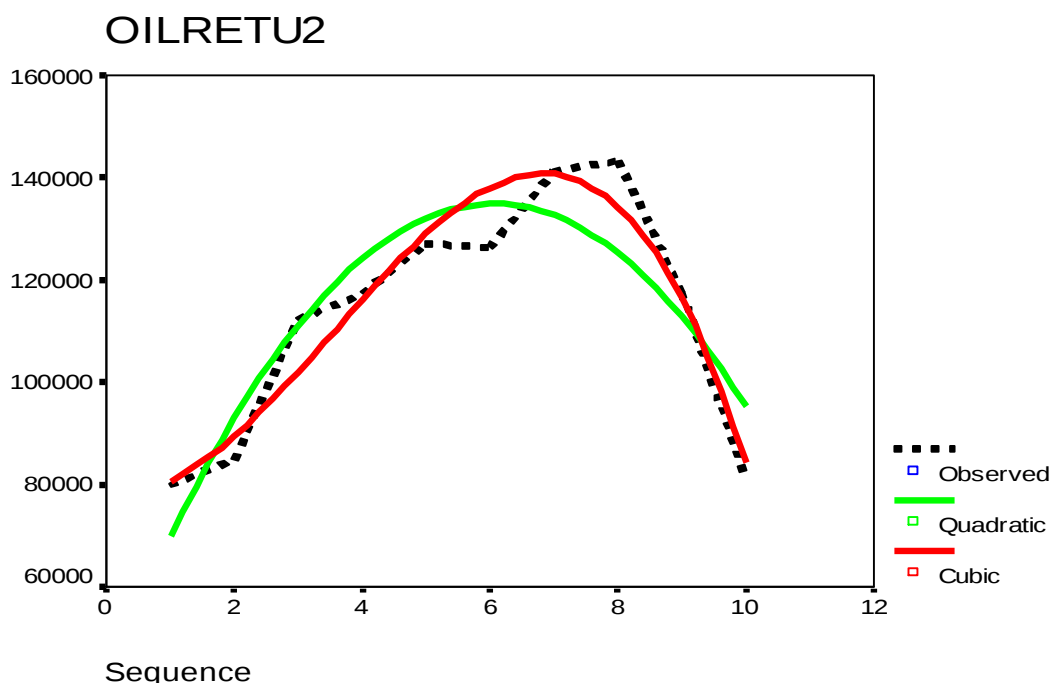
* معنوية عند مستوى دلالة ١%

** معنوية عند مستوى دلالة ٥%

يوضح الرسم البياني رقم (٥١) أن أفضل نموذج محسوب في تمثيل العلاقة المدروسة هو النموذج التكعيبي الذي كان معنوياً عند $a = 0.01$ والذي بلغت قيمة R^2 فيه ٠.٨٩، لذا سيتم استخدام هذا النموذج في التنبؤ بقيم الإيرادات النفطية خلال السنوات القليلة القادمة.

الرسم البياني رقم (٥١):

التمثيل البياني للإيرادات النفطية ١٩٩٧ - ٢٠٠٦



- كانت نتائج التنبؤ بقيم الإيرادات خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥ وذلك باحتمال ثقة قدره ٩٩% كما يلي:

الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيمة المتنبأ بها	العام
49451.63	21649.57	35550.6	٢٠١١
40643.83	12841.77	26742.8	٢٠١٢
32146.73	4344.67	18245.7	٢٠١٣
24940.23	-2861.83	10039.2	٢٠١٤
18562.53	-4239.53	9261.5	٢٠١٥

بلغت قيمة معامل عدم التساوي لنموذج الانحدار المقدّر ٠.٠٢٥، وهذا يؤكد أن قدرة النموذج المقدّر على التنبؤ بقيم الإيرادات خلال فترة التقدير ستكون جيدة. حيث أظهرت نتائج التنبؤ استمرار انخفاض هذه الإيرادات لتصل إلى أدنى مستوياتها، ثمّ لتأخذ بعد ذلك قيمةً سالبةً تعكس تحول هذه الإيرادات إلى أعباء تتحملها خزانة الدولة نتيجة تزايد فاتورة استيراد المشتقات النفطية. إنّ هذا الأمر يبين بوضوح عدم إمكانية الاستمرار بسياسة دعم المشتقات النفطية التي تتجاوز كلفتها ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تخسر الخزانة العامة ٧٥٠ مليون ل.س كل يوم بسبب هذه السياسة.^{١٢٣}

٦. نموذج العلاقة بين استهلاك النفط وإنتاجه:

لدى دراسة العلاقة بين استهلاك النفط وإنتاجه تبين أن قيمة معامل الارتباط بين هذين المتغيرين صغيرة جداً في جميع النماذج بحيث لا تتجاوز ٣٨% وهذا يدل على عدم وجود ارتباط بينهما ويمكن تفسير ذلك بأن سورية تعتمد في استهلاكها للمشتقات النفطية على الاستيراد وليس على إنتاج النفط وتصنيع مشتقاته محلياً.

Dependent variable.. الاستهلاك Method.. POWER

Listwise Deletion of Missing Data

Multiple R .38372
R Square .14724
Adjusted R Square .10236
Standard Error .22653

Analysis of Variance:

	DF	Sum of Squares	Mean Square
Regression	1	.16835640	.16835640
Residuals	19	.97502590	.05131715
F =	3.28070	Signif F =	.0859

^{١٢٣} البرغوثي، عروبة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

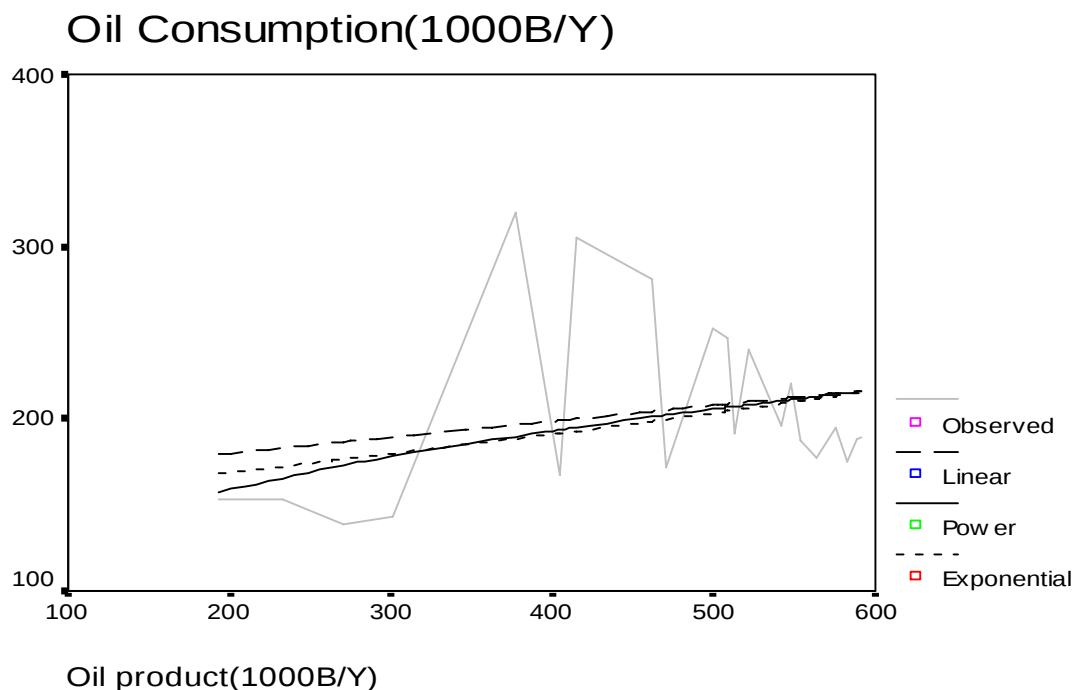
----- Variables in the Equation -----

Variable	B	SE B	Beta	T	Sig T
الإنتاج	.282002	.155693	.383724	1.81	.0859
(Constant)	35.633866	33.845851		1.053	.3056

كما أن جميع النماذج التي استخدمت للتعبير عن طبيعة العلاقة بين استهلاك النفط وإنتاجه كانت غير معنوية، وتمّ هنا استعراض نتائج اختبار النموذج الوغاريتمي المزدوج باعتباره يملك أكبر قيمة لمعامل التحديد من بين النماذج الأخرى المدروسة، ويعدّ النموذج المقترح للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين المدروسين مرفوضاً لسببين أولهما يتعلق بانخفاض قيمة معامل التحديد (0.15 فقط وهي قيمة صغيرة جداً)، وثانيهما هو عدم معنوية النموذج ككل وعدم معنوية كلا معلمتيه (الثابت والميل). حيث يبين جدول تحليل التباين للنموذج القياسي المقترح أن القيمة الاحتمالية لمعنوية F الإحصائية أكبر من $a = 0.05$ مما يجعلنا نقبل الفرضية الابتدائية القائلة بعدم معنوية هذا النموذج.

الرسم البياني رقم (٥٢):

التمثيل البياني للعلاقة بين استهلاك النفط وإنتاجه ١٩٨٦ - ٢٠٠٦



٧. نموذج العلاقة بين تصدير النفط وإنتاجه:

بيّنت نتائج جميع النماذج القياسية الموفقة وجود علاقة وثيقة بين المتغيرين قيد الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما وفقاً للنموذج اللوغاريتمي المزدوج والنموذج الخطي ٩٦% و ٩٥% على الترتيب.

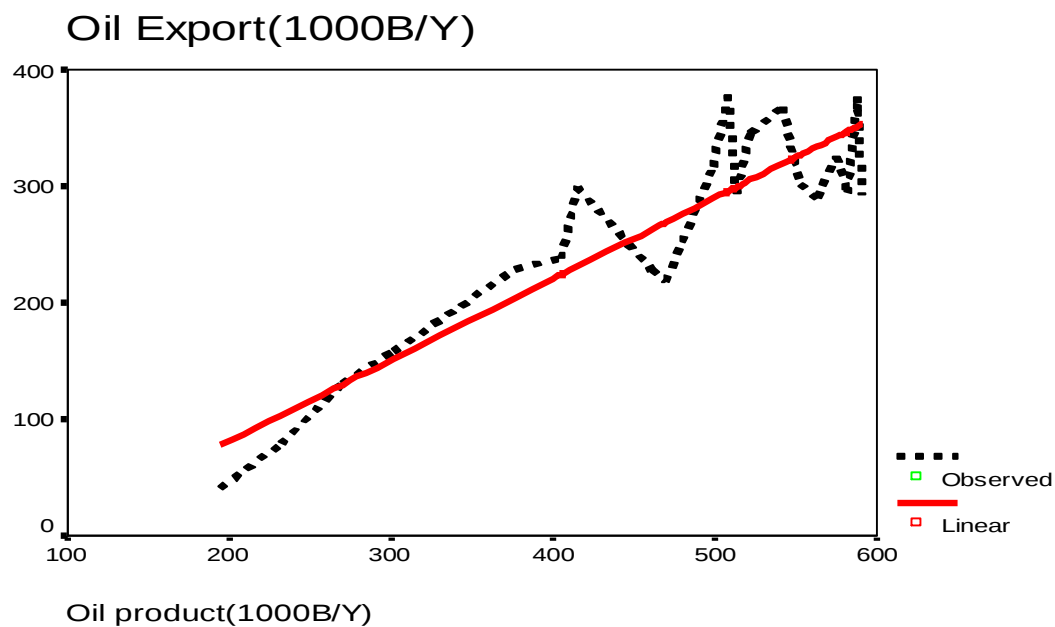
المعادلة	معامل التحديد المعدل	احتمال معنوية النموذج	احتمال معنوية الثابت	احتمال معنوية الميل
$\hat{Y} = -106.4203 + 0.84219X$	٠,٩٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١٩	٠,٠٠٠
$\hat{Y} = -1645.3577 + 316.5061 * \ln X$	٠,٨٩	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
$\hat{Y} = 0.00628 * X^{1,73909}$	٠,٩٢	٠,٠٠٠	٠,١٧٢٨	٠,٠٠٠

وبما أن نموذج الانحدار الخطي كان معنوياً بكلا معلمتيه عند مستوى دلالة $a = 0.01$ فهو أفضل النماذج المقترحة. حيث فسر هذا النموذج ٩٠% من التغيرات الحاصلة في حجم تصدير النفط بالاستناد إلى تغيرات حجم إنتاجه، أما النسبة الباقية غير المفسرة (١٠%) فهي تعود لعوامل أخرى تتعلق بأسعار النفط في السوق العالمية وحجم الاحتياطيات وغيرها.

وتفسر قيمة الثابت في معادلة الانحدار الناتجة بأنها حجم المستوردات من النفط الخام في حال انعدام إنتاجه ويقدر هذا الحجم بـ ١٠٦ آلاف برميل يومياً. أما قيمة الميل في المعادلة فتشير إلى أن كل زيادة في الإنتاج بمقدار ١٠٠ برميل تؤدي إلى زيادة في التصدير بما يقارب ٨٤ برميل.

الرسم البياني رقم (٥٣):

التمثيل البياني للعلاقة بين تصدير النفط وإنتاجه ١٩٨٦ - ٢٠٠٦



المبحث الرابع:

بناء النموذج القياسي الخاص بالنمو الاقتصادي

في هذا النموذج تم دراسة علاقة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وعدد السكان والإنفاق الحكومي والعرض النقدي وإجمالي الاستثمار (العام والخاص) وإيرادات السياحة والإيرادات النفطية كمؤشرين عن التجارة الخارجية. ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة التالية:

$$(١) \quad Y_t = F(Pop_t, G_t, M2_t, I_t, Tor_t, Oil_t)$$

حيث Y_t : الناتج المحلي الإجمالي؛

POP_t : عدد السكان؛

G_t : الإنفاق الحكومي؛

$M2_t$: العرض النقدي؛

I_t : الاستثمار الكلي أو إجمالي الاستثمار؛

Tor_t : الإيرادات السياحية؛

Oil_t : الإيرادات النفطية.

ولقد تم إدخال بيانات الدراسة على الحاسب واستخدام برنامج StatistiXL في معالجتها بعد إتباع الخطوات التالية:

١. حساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السكاني.
 ٢. حساب معدل كلاً من الإنفاق الحكومي والاستثمار الكلي والعرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي أي تم حساب مؤشرات السياسات المالية والنقدية.
 ٣. حساب معدلي الإيرادات السياحية والنفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- وعند حل النموذج ظهرت النتائج التالية:

Regression Coefficients

Source	Coefficient	Std Error	Std Beta	T	Prob.
Intercept	-0.02342	0.103807		-0.22559	0.826062
POPr *	-0.44804	1.3836	-0.09376	-0.32382	0.752743
I/Y	0.337856	0.343985	0.327851	0.98218	0.349176
G/Y	1.479458	0.940187	0.586115	1.573578	0.146661
M2/ y	-0.11425	0.065739	-0.60179	-1.738	0.112849
Oil/Y	-0.29411	0.321443	-0.48365	-0.91497	0.381742
Tor/y	-1.119	1.216713	-0.37008	-0.91969	0.379383

*POPr: تمثل معدل النمو السكاني

يتبين لدينا من الجدول أعلاه التأثير السالب لكلاً من معدل النمو السكاني ومعدل العرض النقدي ومعدلي الإيرادات السياحية والنفطية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) مع عدم معنوية هذا التأثير، إضافة إلى ذلك فإن القيمة الاحتمالية لمعنوية F المحسوبة أكبر من $\alpha = 0.05$ وهذا يعني عدم معنوية النموذج ككل. ولدى أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات السابقة وتوفيق نموذج انحدار خطي تم فيه استبعاد أثر متغير الاستثمار الكلي و العرض النقدي ظهرت لدينا النتائج التالية:

Summary			
R ²	R	Adj. R ²	S.E. of Estimate
0.944	0.972	0.932	0.069

ANOVA					
Source	Sum Sq.	D.F.	Mean Sq.	F	Prob.
Regression	1.132	3	0.377	78.437	0.000
Residual	0.067	14	0.005		
Total	1.199	17			

Regression Coefficients							
Source	Coefficient	Std Error	Std Beta	-95% C.I.	+95% C.I.	T	Prob.
Intercept	7.503	1.236		4.851	10.154	6.068	0.000
G	0.339	0.141	0.312	0.037	0.642	2.410	0.030
Tor	0.236	0.042	0.711	0.145	0.326	5.594	0.000

Oil	-0.026	0.040	-0.048	-0.112	0.059	-0.655	0.523
-----	--------	-------	--------	--------	-------	--------	-------

أظهرت النتائج معنوية النموذج ككل بدرجة ثقة ٩٩% حيث أن $\text{Prob } F=0.00 < a = 0.01$. كما أن قيمة معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ تعادل ٠.٩٣ وهذا يعني أن النموذج الحالي قادر على تفسير ٩٣% من تغيرات المتغير التابع (LnY) بالاعتماد على المتغيرات الثلاثة المدروسة (LnOil، LnTor، LnG).

وقد تم الحصول على المعادلة التالية والتي تحتوي على أثر المتغيرات المختارة في الناتج المحلي الإجمالي:

$$(٢) \ln Y = 7.503 + 0.339 \ln G + 0.236 \ln Tor - 0.026 \ln Oil$$

$$(t \text{ stat.}) \quad (6.068)^* \quad (٢.٤١)^* \quad (٥.٥٩٤)^* \quad (-٠.٦٥٥)$$

* معنوية عند مستوى دلالة ١%

** معنوية عند مستوى دلالة ٥%

يتبين من خلال الاختبارات الإحصائية والاقتصادية لمعاملات هذه المعادلة ما يلي:

- الأثر الموجب والمعنوي للإنفاق الحكومي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وذلك عند مستوى دلالة ١%.

- كما كان أثر الإيرادات السياحية موجباً ومعنوياً أيضاً عند مستوى دلالة ١% وهذا يمكن تفسيره بالدور الإيجابي الذي لعبته هذه الإيرادات في ردف حصيللة الدولة من القطع الأجنبي وتوفير مصدر هام من مصادر التمويل للتنموي للقطاعات الأخرى الهامة.

- عدم معنوية متغير الإيرادات النفطية.

ونظراً لعدم معنوية معاملات بعض المتغيرات المحددة لعلاقة النموذج، فقد بحثنا عن علاقات أخرى بهدف الوصول للنموذج الأمثل.

فبالعودة إلى بيانات القيم المطلقة للمتغيرات المدروسة وإضافة متغير جديد لها هو عامل الزمن الذي يأخذ قيم تبدأ من 1,2,3,..... انتهاءً بالرقم ١٨ وهو يمثل عدد الأعوام المدروسة. وبتوفيق نموذج انحدار خطي لهذه المتغيرات يتضمن إظهار الإحصائيات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة حصلنا على النتائج التالية:

Descriptive Statistics				
Variable	Mean	Std Dev.	N	
Y	886224.444	222858.875	18	
G	260111.278	140222.345	18	
Tor	54154.033	35696.218	18	
Oil	93686.770	36075.563	18	
T	9.500	5.339	18	

يلاحظ من الجداول أعلاه أن متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٨٨٦٢٢٤.٤٤ مليون ل.س خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-٢٠٠٧، وذلك بانحراف معياري صغير يدل على عدم وجود اختلاف كبير في قيم الناتج بين السنوات المختلفة. في حين بلغ متوسط قيمة الإنفاق الحكومي خلال الفترة نفسها ٢٦٠١١١.٢٧٨ مليون ل.س بانحراف معياري كبير قدره 140222.345 مليون ل.س مما يدل على اختلاف كبير في قيم نفقات الحكومة الاستهلاكية وبلغ مدى هذه الزيادة في قيم النفقات الحكومية ما مقداره ٤٥٣٠٣٤ مليون ل.س. أما بالنسبة لمتوسط قيمة الإيرادات السياحية فقد بلغ ٥٤١٥٤.٠٣٣ مليون ل.س خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ بانحراف معياري كبير نسبياً يبلغ ٣٥٦٩٦.٢١٨ مليون ل.س يشير إلى تباين واضح في قيم هذه الإيرادات لاسيما خلال الأعوام الأخيرة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ التي شهدت زيادة كبيرة في حصة الإيرادات السياحية نظراً لما شهدته السياحة السورية خلال تلك الفترة من تطور وللجهود المبذولة في هذا المجال من ترويج سياحي وغيره.

أما متوسط قيمة الإيرادات النفطية خلال الفترة المدروسة فقد بلغ ٩٣٦٨٦.٧٧ مليون ل.س، وذلك بانحراف معياري صغير نسبياً قدره ٣٦٠٧٥.٥٦٣ مليون ل.س.

Summary			
R ²	R	Adj. R ²	S.E. of Estimate
0.991	0.996	0.989	23825.041

ANOVA					
Source	Sum Sq.	D.F.	Mean Sq.	F	Prob.
Regression	836944106025.0	4	209236026506.2	368.612	0.000
Residual	7379223225.5	13	567632555.8		
Total	844323329250.4	17			

Regression Coefficients							
Source	Coefficient	Std Error	Std Beta	-95% C.I.	+95% C.I.	T	Prob.
Intercept	565958.505	24614.109		512782.955	619134.055	22.993	0.000*
G	-1.361	0.476	-0.856	-2.388	-0.333	-2.860	0.013**
Tor	1.799	0.541	0.288	0.630	2.969	3.324	0.005*
Oil	-0.730	0.267	-0.118	-1.306	-0.154	-2.739	0.017**
T	67906.931	11635.056	1.627	42770.921	93042.941	5.836	0.000*

** معنوي عند مستوى دلالة ٥%.

* معنوي عند مستوى دلالة ١%.

تأخذ معادلة هذا النموذج الشكل التالي:

$$(٣) Y_t = 565958.505 - 1.361G_t + 1.799Tor_t - 0.73Oil_t + 67906.931t$$

(t stat.) (٢٢.٩٩٣)* (٢.٨٦-)** (٣.٣٢٤)* (٢.٧٣٩-)** (٥.٨٣٦)*

* معنوية عند مستوى دلالة ١%

** معنوية عند مستوى دلالة ٥%

وفيما يتعلق بمعنوية النموذج بمتغيراته الحالية (الإنفاق، الزمن، الإيرادات السياحية والنفطية)؛ فقد كان ذو معنوية كبيرة جداً $a = 0.01 \text{ Prob } F = 0.00 <$ ، إضافة إلى معنوية كافة المتغيرات كل على حدة رغم اختلاف تأثيرها على المتغير التابع من متغير مستقل إلى آخر. حيث كان تأثير كل من متغير الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية سلبياً، فمع كل زيادة في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي قدرها ١ مليون ل.س ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١.٣٦١ مليون ل.س وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية^{١٢٤} لأن كل زيادة في الإنفاق على الاستهلاك تحول دون توظيف هذه الأموال في المجالات الاستثمارية التي تؤدي زيادتها إلى زيادة الناتج المحلي، وكذلك الأمر بالنسبة للإيرادات النفطية حيث كل زيادة في قيمة هذه الصادرات بمقدار ١ مليون ل.س تؤدي إلى انخفاض بمقدار ٧٣٠٠٠٠ ل.س في الناتج المحلي الإجمالي ولعل هذه المساهمة السلبية للإيرادات النفطية في الناتج تعود إلى أنه تم

^{١٢٤} Pevcin, Primož, Does optimal size of government spending exist?, University of Ljubljana, Slovenia , 2004, p2.

إنفاق هذه الإيرادات بما لا يتفق مع حاجات الاقتصاد السوري ولم يتم توظيفها في بناء مصاف جديدة وزيادة الطاقات التكريرية للمصافي القائمة بما يحول دون تزايد فاتورة المستوردات من المشتقات النفطية التي امتصت جزءاً كبيراً من هذه الإيرادات لاسيما في ظل التراجع الذي شهدته هذه الإيرادات منذ عام ١٩٩٧.

أما تأثير الزمن والإيرادات السياحية فقد كان إيجابياً ومعنوياً، حيث تحصل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها حوالي ٦٨ مليار ل.س كل عام. في حين يزداد الناتج المحلي الإجمالي بقيمة قدرها ١.٧٩٩ مليون ل.س ناتجة عن زيادة في قيمة الإيرادات السياحية قدرها مليون ل.س.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة $\overline{R^2}$ لهذا النموذج بلغت ٠.٩٩ وهذا يعني أن قدرة النموذج بمتغيراته المستقلة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع كبيرة جداً بنسبة وصلت إلى ٩٩% من هذه التغيرات.

النتائج والمقترحات

أولاً - النتائج:

أتاحت لنا هذه الدراسة المتواضعة الحصول على النتائج التالية:

١. تراجع دور النفط في الاقتصاد السوري، إذ تدنت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥% عام 2000 إلى ٩.٦٨% عام ٢٠٠٧، كما بدأ عدد العاملين في هذا القطاع بالانخفاض. يعود السبب في ذلك إلى استمرار تراجع الإنتاج النفطي وبالتالي تراجع الإيرادات النفطية، وحسب نتائج الدراسة القياسية في هذا البحث فمن المتوقع انخفاض حجم الإنتاج النفطي إلى ٢٢٦ ألف برميل يومياً فقط وحجم الصادرات النفطية إلى ١١٠ ألف برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٥. يقابل ذلك تزايد فاتورة المشتقات النفطية و ما يترتب عليه من أعباء.

وبناءً عليه، يتبين لنا عدم صحة الفرضية الأولى من فرضيات هذا البحث.

٢. تطورت السياحة في سورية بشكل كبير، حيث احتلت المركز الأول بين القطاعات الخدمية في مساهمتها في ميزان المدفوعات وذلك خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧، إذ زاد رصيدها من ١٠٣٢٨ مليون ل.س عام ٢٠٠٢ إلى ١١١٧٦٠ مليون ل.س عام ٢٠٠٧. كما ساهمت في توفير ٣١% من القطع الأجنبي عام ٢٠٠٧ وفي توفير فرصة عمل واحدة من أجل كل سبع فرص عمل يولدها الاقتصاد الوطني.

٣. مازال هناك بعض أوجه القصور الكمي أو النوعي أو كليهما معاً في بعض عناصر العرض السياحي، فمثلاً رغم التطور الذي شهدته أعداد الفنادق والأسرة الفندقية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ إلا أن نسب نموها لا زالت غير متناسبة مع الزيادة المتحققة في عدد السياح.

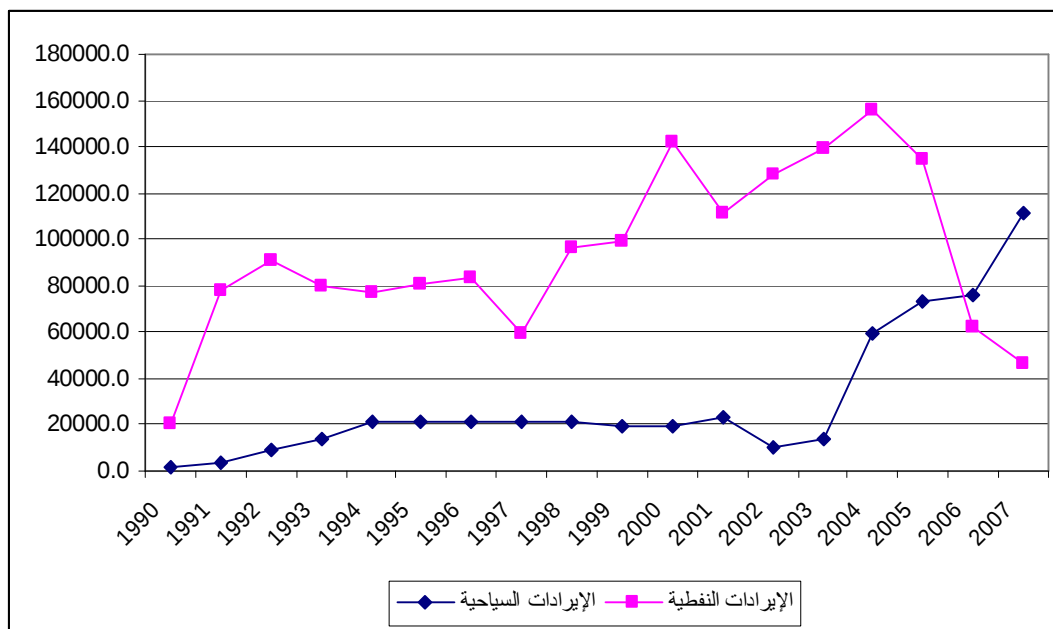
٤. تتأثر حركة نشاط السياحة واتجاهاتها بالأوضاع الإقليمية والدولية، ويظهر ذلك جلياً في التباينات الكبيرة في أعداد السياح ونزلاء الفنادق -خاصة العرب منهم- بين سنة وأخرى من سنوات الدراسة.

٥. على الرغم من أهمية السياحة الداخلية في سورية، إلا أن توزيع الاستثمارات السياحية فيها بوضعها الحالي لا يشجع على تطور هذه السياحة.
من خلال النقاط الأربع السابقة نثبت صحة الفرضية الثانية من فرضيات البحث.

٦. ابتداءً من عام ٢٠٠٦ بدأت الإيرادات السياحية تفوق في حصيلتها الإيرادات النفطية، إذ بلغت الإيرادات السياحية ٧٥٩٤٢ مليون ل.س. والنفطية ٦٢٥٥٦ مليون ل.س. في عام ٢٠٠٦. كما بيّن الجانب العملي من هذا البحث استمرار الإيرادات السياحية في التطور لتبلغ ٢٧٢٤٨٤.٦ مليون ل.س. عام ٢٠١٥، واستمرار الإيرادات النفطية في التراجع في ظل بقاء الظروف السائدة على حالها.

الرسم البياني رقم (٥٤):

مقارنة تطور الإيرادات السياحية والنفطية ١٩٩٠-٢٠٠٧ (ملايين الليرات السورية)



المصدر: الإيرادات السياحية من مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية، أعوام مختلفة.
الإيرادات النفطية من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، أعوام مختلفة.

٧. ازدادت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من ٦.٩% عام ١٩٩١ إلى ١٤.٥% عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع - حسب نتائج الدراسة القياسية - ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة من ١٦٧٤٠١ مليون ل.س. عام ٢٠٠٨ إلى

٢٤٥٢٨٥ مليون ل.س عام ٢٠١٥، وهذا يدلّ على أهمية السياحة كقطاع حيوي في الاقتصاد السوري.

٨. تتأثر الإيرادات السياحية بشكل كبير بنشاط حركة القدوم السياحي، بالإضافة لتأثرها بعوامل أخرى كطول مدة إقامة السائح وحجم إنفاقه ومستويات الأسعار السائدة في البلد.

وبذلك تثبت النقاط ٥، ٦، ٧، ٨ صحة الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة.

ثانياً: المقترحات:

في ظل التحديات الكبيرة المحيطة بالاقتصاد السوري والتي سلّط هذا البحث الضوء على جزء هام منها، تقترح الباحثة ما يلي:

١. تطوير مستلزمات عناصر الجذب السياحي في سورية مع المحافظة على ما هو قائم منها، كتحسين البنية التحتية العامة كماً ونوعاً - حيث لازالت هناك مناطق غير مخدّمة بالشكل المطلوب - وإنشاء القرى السياحية المتكاملة المؤهلة أفضل تأهيل والمنتجعات ذات السويات المختلفة التي تتناسب كافة شرائح السياح، بالإضافة إلى الاهتمام بالنظافة العامة وتطوير وسائل الاتصال والنقل.

٢. دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة ارتباطاً غير مباشر مع قطاع السياحة، مما يدعم هذا القطاع ويحقق شرطاً ضرورياً ولازماً لتطوره وارتقائه إلى المستوى المنشود.

٣. وضع إستراتيجية للتنمية والتسويق السياحي تشمل كافة المحافظات السورية وتعتمد على إظهار الميزة النسبية لكل منها بهدف جذب السياح والاستثمارات السياحية إليها.

٤. تحديد مضمون مفهوم الجودة لكافة العاملين في مجال السياحة مع تحقيق الرقابة على الأسعار ومدى تناسبها مع مستوى الخدمة بهدف العمل على رفع مستوى جودة الخدمات السياحية المقدمة وتنشيط حركة السياحة السورية في ضوء المنافسة القائمة مع دول الجوار.

٥. التركيز على استقطاب السياح العرب والحرص على توفير المناخ المناسب لتنشيط السياحة العربية لأنها الأكثر إيراداً والأقل تكلفةً والأسهل قدوماً، فضلاً عن سهولة التعامل مع السياح العرب مقارنةً بالأجانب نظراً لوحدة الحضارة والثقافة واللغة.

٦. توفير قاعدة بيانات متكاملة وموحدة عن السياحة السورية بشكل خاص والاقتصاد السوري بشكل عام، تشمل الإحصائيات الدقيقة والموضوعية بشكل مستمر عن كافة الجوانب المرتبطة بالنشاط السياحي لتسهيل عملية البحث والتطوير لهذا القطاع ووضع الخطط والبرامج المناسبة لواقع هذا القطاع على أسس علمية دقيقة تستند إلى الرقم الفعلي الصحيح وليس الرقم المحتمل المقدّر.

٧. التوعية بأهمية السياحة كنشاط اقتصادي واجتماعي هام في الاقتصاد السوري، وكصناعة إستراتيجية وليست صناعة عادية فحسب بهدف حثّ الزائرين على تكرار زيارتهم لسورية وتشجيعهم على جذب سياح جدد إليها وهذا برأي أفضل وسيلة للترويج السياحي وأكثرها جدوى.

٨. إنشاء مركز خاص بالدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية مهمته رصد الأزمات والتحديات التي تواجهها صناعة السياحة في سورية والتي يمكن أن تواجهها بهدف حماية هذه الصناعة من الانتكاسات التي قد تلحق بها وتؤثر على عملية التنمية السياحية.

٩. إقامة مصافٍ جديدة وزيادة الطاقات التكريرية للمصافي القائمة لتلبية الاحتياجات المحلية من المشتقات النفطية، واستيراد النفط الخام وتكريره ثم إعادة تصديره للاستفادة من القيمة المضافة المتولدة عن ذلك.

١٠. الاستفادة من موقع سورية الجغرافي كبلد عبور في توفير احتياجات البلد من الطاقة ورغد خزبنتها بعوائد مرور النفط عبر أراضيها، لأنه على الرغم من محدودية الاحتياطيّات النفطية فيها، فإن موقعها الاستراتيجي هو منبع لا ينضب لكنه لم يُستغل بعد على النحو المرجو.

١١. البحث عن مصادر بديلة للطاقة تكون صديقة للبيئة كالطاقة الشمسية والطاقة الجيوحرارية و طاقة الرياح والاعتماد على الخلايا الفوتوفولطية في توليد الكهرباء، وهذا الاقتراح سيتحول إلى ضرورة ملحة في ضوء تراجع إنتاج واحتياطي النفط في سورية.

١٢. تطوير الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية والخدمية وتعظيم القيم المضافة لمنتجات هذه القطاعات، وهذا يعني تصدير سلع وخدمات ذات قيم مضافة عالية تعوّض عن تراجع الإيرادات النفطية.

نمت بعون الله وتوفيقه

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً - الكتب:

١. إبراهيم، نعمة الله، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ٢٠٠٢.
٢. ابن حنبل، أحمد، المسند، الجزء الرابع والأربعين.
٣. أبو دان، محمد صافي، واقع الصناعة في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٤.
٤. إسماعيل، محمد عبد الرحمن، تحليل الانحدار الخطي، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠١.
٥. برجاس، حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، دار بيسان، بيروت، ٢٠٠٠.
٦. توفيق، ماهر، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
٧. التونسي، ناجي، دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠١.
٨. جعفر، هيثم، "أهمية السياحة في سورية وواقعها"، جريدة الجماهير، حلب، العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٣.
٩. حبيب، مطانيوس، الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية - الأوروبية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٠.
١٠. حمزة، رائد، التحديات الرئيسية في النظام الزراعي الثالث، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، آذار ٢٠٠٦.
١١. الحمش، منير، سلاح النفط ١٩٧٣ - ١٩٧٤، أحداث القرن العشرين، دار المستقبل العربي، الكويت، ٢٠٠٠، ص ٢٧٥.

١٢. الحمش، منير، تطور الاقتصاد السوري الحديث، دار الجليل، دمشق، ١٩٨٣، ص ٣١٩.
١٣. حميدان وآخرون، عدنان، مبادئ الإحصاء، جامعة دمشق، ٢٠٠٤.
١٤. الحوري - الدباغ، مثنى - إسماعيل، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٠.
١٥. خربوطلي، صلاح الدين، السياحة المستدامة... دليل الأجهزة المحلية، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، ٢٠٠٤.
١٦. خربوطلي، صلاح الدين، السياحة صناعة العصر، دار حازم، الطبعة الأولى، دمشق، ٢٠٠٢.
١٧. الرفاعي، عبد الهادي، دراسة إحصائية لواقع السياحة في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠٠٥.
١٨. الزعيم، عصام، إصلاح القطاع العام الصناعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٣.
١٩. سالفاتور، دومينيك، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية منتصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.
٢٠. السيفو وآخرون، وليد إسماعيل، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٦.
٢١. الشوربجي، مجدي، الاقتصاد القياسي - النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٤.
٢٢. صقر، صلاح الدين، البحث والإرشاد الزراعي في سورية - الوضع الحالي وتوصيات السياسات، ورقة عمل مقدمة للمركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق.
٢٣. الطبراني، المعجم الكبير، الجزء الخامس عشر، الحديث رقم ١٧٦٠٣.
٢٤. العائدي، عثمان، الصناعة السياحية... الواقع والآفاق، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٠.
٢٥. عبد الله، نزار، اقتصاديات السياحة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٧.
٢٦. عبد النور، خالد، واقع الصناعة التحويلية وإستراتيجية التنمية الصناعية، دراسة مقدمة إلى وزارة الصناعة السورية، ٢٠٠٣.

٢٧. العريبي وآخرون، عدنان، إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠٠٥.
٢٨. عتيقة، علي أحمد، الاعتماد المتبادل على جسر النفط - المخاطر والفرص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.
٢٩. عربش، زياد أيوب، السياسات البترولية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٧.
٣٠. عطية، عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
٣١. علوش، عرفان، التوجهات الجديدة للسياسات الزراعية في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، حزيران ٢٠٠٥.
٣٢. فاندل، والتر، السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس جنكز، ترجمة عبد المرضي عزام وأحمد هارون، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٢.
٣٣. فرانس، هيرمان، أسواق النفط العالمية وآلياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٣، العدد ١٢٢، ٢٠٠٧.
٣٤. كليجيان - أوتس، هاري - والاس، الاقتصاد القياسي - المبادئ والتطبيقات، ترجمة المرسي السيد حجازي وعبد القادر عطية، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠١.
٣٥. اللحام، فؤاد، تحديث الصناعة السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرين، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٨.
٣٦. مصري، عدنان، الصناعة السياحية في سورية، دراسة أعدت لنيل الإجازة في الجغرافية، جامعة دمشق، ٢٠٠٤.
٣٧. النعيمي - ديبو، قاسم - ملهم، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
٣٨. النعيمي، قاسم، أساسيات الإحصاء، دار الشوكاني، الطبعة الثالثة، دمشق، ٢٠٠١.
٣٩. هوف، بروس، بدائل تعديل سياسات الدعم الزراعي في سورية في إطار انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، تشرين الأول ٢٠٠٤.
٤٠. وانتباخ، هورست، النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، آذار ٢٠٠٦.

ثانياً - الرسائل الجامعية:

١. إبراهيم، قصي، النفط في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٨.
٢. أحمد، أحمد أديب، تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ٢٠٠٧.
٣. إسبر، ميساء، "التكامل بين دور الدولة والقطاع الخاص في التنمية السياحية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
٤. البرغوثي، عروبة، النفقات العامة في سورية من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الهيكلية في الاقتصاد السوري، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، ٢٠٠٨.
٥. الخزان، محمد حسن، صناعة السياحة في اليمن - دراسة تحليلية مقارنة مع سورية، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.
٦. الخطيب، نسرين، مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٨.
٧. الخليل، زياد، توطن صناعة السياحة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٩٨.
٨. الدعّاس، بشير، النفط والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٩٢.
٩. سيروب، رشا، النفط والغاز كمدخل اقتصادي لسورية في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
١٠. عبد الهادي، إسماعيل، الآثار المحتملة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على القطاع المصرفي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
١١. محمد، محمد شوقي، الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سورية، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، ٢٠٠٦.
١٢. المصباح، عماد الدين، محددات النمو الاقتصادي في سورية ١٩٧٠ - ٢٠٠٤، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، ٢٠٠٨.
١٣. معلا، رانيا، تخطيط العمالة في قطاع النفط والغاز في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.
١٤. الهندي، فاطمة، تطور العلاقات التجارية بين سورية والاتحاد الأوروبي ودورها في نقل التكنولوجيا، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٦.

ثالثاً - التقارير والدوريات:

١. دراسة تحليلية لتنافسية قطاع السياحة والسفر في سورية، وزارة السياحة، دمشق، ٢٠٠٩.
٢. هيئة تخطيط الدولة، تحليل الوضع الراهن، ٢٠٠٨.
٣. هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، دمشق.
٤. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، أعوام مختلفة.
٥. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابك، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثين، ٢٠٠٧.
٦. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الكويت، أعوام مختلفة.
٧. تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية، دمشق.
٨. تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٧ مع الجمهورية العربية السورية، دمشق.
٩. تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٨ مع الجمهورية العربية السورية، دمشق.
١٠. مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية لأعوام مختلفة، الجمهورية العربية السورية.
١١. التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، الملخص التنفيذي، ٢٠٠٧.
١٢. دراسة أعدها مركز الاقتصاد والأعمال للأبحاث، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٣٣٨، ٢٠٠٨.
١٣. حمادة، جمال، برلمانيات، مجلة الاقتصادي، العدد ٤٦، ٢٠٠٨.
١٤. عيسى - محمد، سامي - باسم، " هلال: الاستثمار السياحي أكثر أماناً واطمئناناً"، جريدة تشرين، العدد ١٠٣١٥، ٢٠٠٨/١٠/٢١.
١٥. مصطفى، عدنان، "قراءة الكف البترولي العربي عند فجر عام ٢٠٠٨"، مجلة المال، عدد ٣٤، ٢٠٠٨.
١٦. المحمود، حمود، "الأمل القادم للنفط السوري ينتقل من الصحراء إلى البحر"، مجلة الاقتصاد والنقل، عدد ٣٩، ٢٠٠٨.

١٧. هنانو، عارف، "حكماء السياحة السورية"، مجلة المال، دمشق، العدد ٣٤، ٢٠٠٨.

رابعاً - المنشورات الالكترونية ومواقع الانترنت:

١. تاجا، وحيد، "لقاء مع الخبير السوري في اقتصاديات الطاقة الدكتور زياد عربش"، مقالة منشورة على الصفحة <http://www.etccsy.com/node/146>، ٢٥/9/2008.
٢. "وزير الزراعة في حديث عن إجراءات لدعم القطاع الزراعي"، مقال منشور على الصفحة: www.iqtissadiya.com/detail، ١٢/8/٢٠٠٨.
٣. "السياحة صناعة استراتيجية لا تتضب ولا تتدثر"، مقال منشور على الصفحة: www.thawra-sy.com، 21/3/2009.
٤. الحمصي، عبد الرزاق، "فرص عديدة وواعدة تنتظر الاستثمار في سورية منها سياحة الرياضة والمتمرات"، مقال منشور على الصفحة: http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.
٥. "السياحة تساهم بـ ١٢% من الاقتصاد السوري"، مقال منشور على الصفحة: <http://www.al-khayma.com/tourismTravel>، ١٢/١١/٢٠٠٨.
٦. "تقرير دولي يتوقع ارتفاع كامل الطلب السياحي في سورية إلى ٨.٩ مليارات دولار عام ٢٠١٧"، مقال منشور على الصفحة: <http://syriasteps.com/index.php>، ٢٠٠٨/٥/٧.
٧. دراج، مروان، "مقومات السياحة الدينية حاضرة"، جريدة الثورة، ٣/10/2006.
٨. طويل، سمير، سورية في المركز ٧٦ على سلم الترتيب العالمي سياحياً، www.bladnaonline.net/ar/index، ٢٠٠٨/٨/٥.
٩. "الاستثمار السياحي في دراسة علمية... لكن من الباب الآخر"، مجلة المال، عدد ٣٢، ٢٠٠٨.
١٠. "سورية تشهد زيادة في الاستثمار الأجنبي ومعظمه في السياحة"، مقال منشور على الصفحة: <http://www.aljazeera.net>، ٢٠٠٩/٣/٢١.
١١. لماذا ارتفع سعر النفط، مقال منشور على الصفحة: <http://newsvote.bbc.co.uk/>، ٢٠٠٨/٩/٤.
١٢. موقع وزارة السياحة في سورية: www.syriatourism.org.
١٣. موقع دليل الاستثمار العربي: www.patdq.com.
١٤. موقع المكتب المركزي للإحصاء في سورية: www.cbssyr.org.

١٥. موقع المجلس العالمي للسياحة والسفر: www.wttc.org.
١٦. موقع مصرف سورية المركزي: www.banquecentrale.gov.sy.
١٧. منتدى الإحصائيين العرب: www.arabicstat.com.

المراجع باللغة الانكليزية:

First- Books:

1. AL-Bazai, Hamad, The Role of Money in Saudi Arabia: A Dynamic Analysis, king saud university, Riyadh, 1999.
2. Bull, A, The Economics of Travel and Tourism, Longman Addison, Wesley, Australia, second edition, 1997.
3. Chuck, Y, International Tourism: A Global Perspective, WTO publications, Madrid, 1997.
4. International Standard Industrial Classifications of all Economic Activities- ISIC, statistical papers, New York, 1990.
5. International Energy Agency-IEA, World Energy Outlook, 1998- 2005.
6. Jose', San, "Ethical Challenges Posed by the Economic Crisis are Cause of Deep Concern", Madrid, 2009.
7. Pevcin, Primoz, Does optimal size of government spending exist?, University of Ljubljana, Slovenia, 2004.
8. Recommendations on Tourism Statistics, unpublication, New York, 1994.
9. Shepherd, R, Tourism Principles and Practices, Longman publications, New York, 1998.
10. Vanhove, N, the economics of tourism destinations, Elsevier, Oxford, 2005.
11. World Travel and Tourism Council, TSA research summary and highlight, London, 2002.
12. World Bank, World Development Indicators Database, April, 2009.

Second- Web Sites and Electronic Books:

1. The 2008 Travel & Tourism Economic Research, Tourism Satellite Accounting, World Travel & Tourism Council.
2. The 2008 Travel & Tourism Economic Research, World Travel & Tourism Council, United Kingdom, 2009.
3. "Why Tourism?", www.unwto.org, 12/12/2008.

4. "Times Change: Needs Change – strengthening UNWTO Affiliate", www.unwto.org, 25/11/2008.
5. www.imf.org.
6. www.iea.org.
7. www.sesrtcic.org.
8. www.worldbank.org.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. ROCHEFOUCAULD B, Economie du tourisme BTS, Bréal éditions, 2002.
2. Sultan, thaer, L'économie du tourisme et ses impacts, étude sur deux exemples : la France et la Syrie, thèse, Université de droit, d'économie et des sciences d'Aix-Marseille III, 2007.